الفصل الثاني: منهج علماء المالكية في التلقي والاستدلال في مسائل العقيدة.

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: منهجهم في التلقي، وفيه أربعة مطالب:
  - المطلب الأول: مصادرهم.
  - المطلب الثاني: موقفهم من خبر الآحاد.
  - المطلب الثالث: موقفهم من العقل والقياس.
  - المطلب الرابع: موقفهم من علم الكلام.
- المبحث الثاني: منهجهم في الاستدلال. وفيه خمسة مطالب:
  - المطلب الأول: موقفهم من المحكم والمتشابه.
  - المطلب الثاني: موقفهم من التأويل.
  - المطلب الثالث: موقفهم من المجاز.
  - المطلب الرابع: موقفهم من فهم النص.
  - المطلب الخامس: موقفهم مما يوهم التعارض في النص.

المبحث الأول: منهجهم في التلقي، وفيه أربعة مطالب:

تمهيد:

يتميز منهج أهل السنة والجماعة بميزة لم تكن لغيرهم من الطوائف والفرق، ألا وهي الرجوع في تلقي مسائل الاعتقاد خصوصًا والدين عمومًا إلى الوحي المنـزل من الله سبحانه وتعالى بمصدريه -الكتاب والسنة- وما يتفرع عنهما؛ وذلك ليقينهم أن الحق محصور في هذين المصدرين وأنهما محفوظان بحفظ الله لهما عن الزيغ والضلال لقول الله عز وجل في بيان حفظ القرآن: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ) [الحِجر:9] فدلت هذه الآية على تكفل الله عز وجل بحفظ الذكر وهو القرآن. وأما السنة فيقول الله عز وجل مبينًا أنها وحي منه سبحانه: (ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ، ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ) [النجم:3-4]، وإذا كانت كذلك فهي محفوظة بحفظ الله عز وجل كما تقدم.

والمحققون من أئمة المالكية لا يخرجون عن هذا المنهج الرباني في مسائل الاعتقاد ويرون أن في كتاب الله وسنة رسوله النجاة؛ فلا يلتفتون إلى ما سواهما مما فتن به أهل الضلال والبدع، بل ويكرهون ما أحدث من علم الكلام ويحذرون منه أشد التحذير.

يقول الإمام مالك -رحمه الله-: "الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه نحو: الكلام في رأي جهم والقدر وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله وفي الله عز وجل، فالسكوت أحب إلي؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في دين الله إلا فيما تحته عمل"[1].

قال الحافظ بن عبد البر -رحمه الله- تعليقًا على كلام الإمام السابق مؤيدًا له ومبينًا أن هذا هو المنهج الحق الذي يجب اتباعه، وأنه سبيل أهل الحق والهدى: "وقد بين مالك -رحمه الله- أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده -يعني العلماء منهم رضي الله عنهم-، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه وضرب مثلاً فقال:نحو رأي جهم

1 (?) انظر جامع بيان العلم، (2/127).

والقدر، أي أنه يكره الخوض في ذلك.

ثم قال أبو عمر: والذي قاله مالك عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديمًا وحديثًا من أهل الحديث والفتوى؛ وإنما خالف ذلك أهل البدع -المعتزلة وسائر الفرق-. وأما الجماعة فعلى ما قال مالك إلا أن يضطر أحد إلى الكلام فلا يسعه السكوت إذا طمع برد الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه أو خشي ضلال عامة أو نحو هذا"[1].

وسأعرض خلال المطالب الآتية منهج أئمة المالكية في تلقي العقيدة والذي يقوم على الأسس التي عليها يبني أهل السنة والجماعة منهجهم في الاعتقاد والعمل.

---

1 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/127).

المطلب الأول: مصادرهم.

من خلال التتبع والاستقراء لمنهج أئمة المالكية في تلقى العقيدة اتضح لي أن منهجهم يقوم على المصادر الآتية:

1- الكتاب -القرآن الكريم-.
2- السنة، وهذان المصدران هما المصدران الأساسيان عند أهل السنة والجماعة.
3- الإجماع المبني على الكتاب والسنة.
4- الفطرة السليمة.

أولاً: القرآن الكريم، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: معنى القرآن في اللغة.

القرآن من مادة قرأ، ومنه قرأت الشيء، فهو قرآن: أي جمعته وضممت بعضه إلى بعض، فمعناه: الجمع والضم. ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلًى قط، وما قرأت جنينًا، أي لم تضم رحمها على ولد[1]. قال أبو عبيدة [2] -رحمه الله-: "... وإنما سمي قرآنا لأنه يجمع السور فيضمها، وتفسير ذلك في آية من القرآن، قال الله جل ثناؤه: (ﯾ   ) [القيامة:17] مجازه: تأليف بعضه إلى بعض ..." ثم قال: "وفي آية أخرى: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ) [النحل:98] مجازه: إذا تلوت بعضه في إثر بعض حتى يجتمع وينضم بعضه إلى بعض، ومعناه: يصير إلى معنى التأليف والجمع، ثم استشهد

---

1 (?) انظر الصحاح للجوهري (1/65) مادة: قرأ، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

2 (?) هو: معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري، النحوي، صاحب التصانيف، ولد سنة 110هـ في الليلة التي توفي فيها الحسن البصري، حدث عن هشام بن عروة، ورؤبة بن الحجاج وطائفة، ولم يكن صاحب حديث، وإنما له باع في اللسان، وأيام الناس. وحدث عنه: علي بن المديني، وأبو القاسم بن سلام، وجماعة، ومن تصانيفه: "مجاز القرآن" و"غريب الحديث". مات سنة 209هـ، وقيل: 210هـ. انظر ترجمته في السير للذهبي (9/445-447)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (1/371-372).

على هذا المعنى بقول عمرو بن كلثوم:

ذراعي حرة أدماء بكر هجان اللون لم تقرأ جنينًا[1]

أي لم تضم في رحمها ولداً قط[2]؛ فسمي القرآن قرآناً لأنه جمع القصص، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والآيات والسور: بعضها إلى بعض"[3].

ويذكر أبو بكر الباقلاني أن القرآن يكون مصدراً واسماً: مصدرا كما في قوله تعالى: (ﯾ   ) [القيامة: 17]، واسما كما في قوله تعالى: (ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ   ﮳ ﮴ ﮵ ﮶) [الإسراء:45][4].

ويروى عن الشافعي -رحمه الله-: أن القرآن اسم علم لكتاب الله، غير مشتق: كالتوراة والإنجيل[5]. قال القرطبي-رحمه الله-: "والصحيح الاشتقاق في الجميع"[6]، أي في القرآن والتوراة والإنجيل.

---

1 (?) انظر: شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (معلقة عمرو بن كلثوم)، (ص/380)، بتحقيق عبد السلام هارون. وأصل البيت:

ذراعي عيطل أدماء بكر تربعت الأجارع والمتونا

لكن رواه أبو عبيدة كما تقدم، وقد أشار الشارح إلى روايته.

2 (?) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (1/1-3)، بتحقيق: محمد زغلول سلام.

3 (?) انظر: لسان العرب (1/128) مادة قرأ.

4 (?) انظر: نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلاني، (ص/56))، بتحقيق: محمد زغلول سلام.

5 (?) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (2/298).

6 (?) المرجع السابق، (2/298).

المسألة الثانية: معنى القرآن في الاصطلاح.

القرآن الكريم هو اسم لكلام الله تعالى، المنـزل على عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وهو اسم لكتاب الله خاصة، ولا يسمى به شيء غيره من سائر الكتب[1]. وإضافة الكلام إلى الله تعالى إضافة حقيقية من باب إضافة الكلام إلى قائله[2].

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "اعلم أن هذا القرآن المكتوب في المصاحف الذي أوله سورة الفاتحة وآخره سورة الناس، هو كلام الله تعالى بألفاظه ومعانيه كما صرح تعالى بأن المسموع كلام الله في قوله: (ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ) [التوبة:6]، فصرح بأن هذا الذي يسمعه هذا المشرك المستجير هو كلام الله ... فالحاصل أن هذا القرآن المحفوظ في الصدور، المقروء بالألسنة، المكتوب في المصاحف هوكلام الله بألفاظه ومعانيه، تكلم به الله تعالى فسمعه جبريل منه، وتكلم به جبريل فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم منه، وتكلم به النبي صلى الله عليه وسلم فسمعته منه أمته وحفظته عنه؛ فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري. قال الله تعالى: **(ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ).**

وعرف القرآن صاحب المراقي بقوله:

لفظ منـزل على محمد لأجل الإعجاز وللتعبد

قال الشنقيطي -رحمه الله-: فصرح بأن القرآن لفظ، أي مشتمل على تلك المعاني العظيمة لامجرد المعنى القائم المجرد عن الألفاظ والحروف"[3].

وسيمر معنا في هذا البحث تعريف القرآن واعتقاد أئمة المالكية فيه -إن شاء الله-.

---

1 (?) انظـر: الجـامع لأحكـام القـرآن، القرطـبي، (2/298)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، (1/1).

2 (?) منهج الاستدلال على مسـائل الاعتقـاد عنـد أهـل السـنة والجماعة، (1/54).

3 (?) مذكرة أصول الفقه، (ص/78-80).

وبتأمل تقرير علماء المالكية لمسائل العقيدة ولا سيما توحيد الأسماء والصفات نجد أنهم يستدلون بالقرآن الكريم على تقرير ذلك. ومن أمثلة استدلالهم بالكتاب على تقرير توحيد الأسماء والصفات ما يلي:

1- **الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي-رحمه الله تعالى-.**

فقد روى الإمام ابن أبي زمنين-رحمه الله- في كتابه أصول السنة بسنده عن عبد الرحمن بن القاسم أنه قال: "لا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبه يديه بشيء ولاوجهه بشيء، ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن، وله وجه كما وصف نفسه، يقف عندما وصف به نفسه في الكتاب؛ فإنه تعالى لا مثل له ولاشبيه له، ولكن هو الله لا إله إلا هو كما وصف نفسه، ويداه مبسوطتان كما وصفها، ﴿ [الزُّمَر:67]كما وصف نفسه"[1].

وهكذا نجد الإمام ابن القاسم يقرر أن المرجع في إثبات صفات الله عز وجل كتاب الله عز وجل، وأنه لايجوز إثبات وصف لله عز وجل إلا بما أثبته لنفسه سبحانه، وأن الواجب على المرء أن يقف مع الكتاب العزيز. وضرب لذلك مثلاً إثبات اليدين لله عز وجل مستدلاً على هذا الإثبات بقول الله عز وجل في كتابه حيث أثبت الله عز وجل لنفسه القبضة واليمين، ومن أصدق من الله قيلاً، ومن أصدق من الله حديثًا. والإمام -رحمه الله- لا يخرج في اعتماده على الكتاب العزيز في تقرير ذلك عن منهج السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-.

2- **قول الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين المالكي** حيث قال-رحمه الله- في كتابه أصول السنة: "باب في الإيمان بصفات الله وأسمائه":

قال محمد يعني-نفسه-: واعلم أن أهل العلم بالله وبما

[1] (?) أصول السنة بتحقيق عبد الله البخاري، (ص/75).

جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به تعالى عن نفسه علمًا، والعجز عما لم يدع إيمانًا، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه، وقد قال وهو أصدق القائلين: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ) [القصص:88]، وقال: (ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ) [الأنعام:19]، وقال: () [آل عمران:28]، وقال: () [الحِجر:29]، وقال: ( ) [الطور:48] ، وقال: (ﭬ ﭭ ﭮ) [طه:39] ، وقال: (ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ) [المائدة:64] ، وقال: ( ) [الزُّمَر:67] ، وقال: (ﯤ) [طه:46] ، وقال: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ) [النساء:164] ، وقال: (ﮬ ﮭ ﮮ) [النور:35] ، وقـال: (ﮢ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ) [البقرة: 255] ، وقال: () [الحديد:3]. ومثل هذا في القرآن كثير، فهو تبارك وتعالى نور السماوات والأرض كما أخبر عن نفسه، وله وجه ونفس وغير ذلك كما وصف نفسه..."[1].

وهذا القول من الإمام ابن أبي زمنين أكبر دليل على أنه يرى أن المرجع في إثبات صفات الله عز وجل كتابه كما هو منهج أهل الحق.

وقال في باب في الإيمان بالعرش: "قال محمد: ومن قول أهل السنة: أن الله عز وجل خلق العرش واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء كما أخبر عن نفسه في قوله: (ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ، ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ) [طه:5-6]، وفي قوله: (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ) [الحديد:4]"[2]

فقد استدل -رحمه الله- على إثبات العرش وأنه في العلو واستواء الله عز وجل عليه استواءً يليق بجلاله، بما جاء في القرآن العظيم ولم يلتفت إلى ما سوى ذلك مما يستدل به أهل الكلام ويحتجون به.

3- قول القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي

1 (?) أصول السنة بتخريج عبد الله البخاري، (ص/60-61).
2 (?) المصدر السابق، (ص/88).

المالكي.

قال -رحمه الله- عنـد شرحه لرسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني عند قوله "على العرش استوى وعلى الملك احتوى": هذه العبارة الآخرة التي هي قوله: "على العرش" أحب إلي من الأولى التي هي قوله: "وأنه فوق عرشه المجيد بذاته"؛ لأن قوله على العرش هو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر فوق وإن كان المعنى واحدا وكان المراد بذكر الفوق في هذا الموضع أنه بمعنى على، إلا أن ما طابق النص أولى أن يستعمل إذا ثبت هذا. والذي يدل على صحة ما ذكره -رحمه الله- من أنه على عرشه دون كل مكان ورود النص بذلك في عدة مواضع. منها قوله تعالى: (ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ) [طه:5]، وهذا يمنع أن يوصف بأنه على غيره، وقوله تعالى: (ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ   ) [فاطر:10] وقوله تعالى: (ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ) [الأعراف:54] وقوله تعالى: (ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ) [المُلك:16]"[1].

فاستدراكه على الشيخ -رحمه الله- من أجل أن يوافق الوارد في النص يدل على تقيده -رحمه الله- بما ورد في الكتاب العزيز وأنه هو الذي ينبغي الأخذ به والوقوف معه، وأن استخدام لفظ غير وارد في الكتاب لا ينبغي حتى ولو كان المعنى واحد. واستدلاله بالآيات المتقدمة أكبر دليل على أنه يرى الاستدلال بالكتاب على إثبات الصفات لله عز وجل. شأنه في ذلك شأن أئمة المالكية الذين لا يخرجون عن منهج أهل السنة والجماعة في تقرير التوحيد.

4- **قول الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني** حيث قال في الرسالة الوافية مقررًا بعض صفات الله عز وجل، مستدلاً لها بالقرآن الكريم: "وأنه لم يزل مسمياً لنفسه بأسمائه، وواصفاً لها بصفاته، قبل إيجاد خلقه، وأنه قديم بأسمائه وصفات ذاته التي منها: الحياة التي بان بها من الأموات والموات، والقدرة التي أبدع بها الأجناس والذوات، والعلم الذي أحكم به جميع المصنوعات، وأحاط بجميع المعلومات،

---

1 (?) شرح عقيدة الإمام مالك الصغير، (ص/26)

والإرادة التي صرف بها جميع أصناف المخلوقات، والسمع والبصر اللذان أدرك بهما جميع المسموعات والمبصرات، والكلام الذي باين فيه أهل السكوت والخرس وذوي الآفات، والبقاء الذي سبق به المكونات، وباين معه جميع الفانيات، كما أخبر تعالى فقال: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ) الآية. [الأعراف:180]، وقال جل ثناؤه: (ﮩ □ □ □ □ □ □ ﮪ) [البقرة:255] ، وقال عز وجل: (ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ) [الفرقان:58]، وقال: (ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ) [هود:14]، وقال: (ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ) [النساء:166]، وقال: (□ □ □ □ □ □ □ □ □ □) [فاطر:11] ، وقال: (ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ) [الأعراف:7]، وقال: (ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ) [المُلك:14]، وقال: (□ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ) [ق:16]، وقال: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ) [غافر:19] وقال: (□ □ □ □ ﯤ) [طه:46]، وقال: (□ □ □ □) [الأنفال:61]، وقال: (ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ) [الإسراء:1]، وقال: (ﮊ ﮋ) [التوبة:85]، وقال: (ﮕ ﮖ □ □ □ □ □ □ □ □) [الروم:54]، وقال: (ﯣ ﯤ ﯥ ﮕ ﮖ □ □ □ □ □ □) [النحل:40] وقال: (ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ) [فُصِّلَت:15]، وقال: (ﮈ ﮉ ﮊ) [الذاريات:58]، وقال: (□ □ □ □ □) [آل عمران:28]، وقال: (ﮐ ﮑ) [طه:41]، وقال: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ □ □ □ □) [المائدة:116]، وقال: (□ □ □ □ □ □ □) [الحِجر:29، وص: 72]، وقال: (□ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ) [الأنعام:19]، في أشباه لهذه الآي.

فنص سبحانه على إثبات أسمائه وصفات ذاته، فأخبر جل ثناؤه أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات، وهلاك جميع المخلوقات، وقال تعالى: (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ) [القصص:88]، وقال: (ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ) [الرحمن:27].

واليدين على ما ورد من إثباتهما في قوله تعالى مخبراً عن نفسه في كتابه: (□ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ □) الآية [المائدة:64][1].

---

1 (?) وتكملتها (□ □ □).

وقال عز وجل: (ۋ ۋ   ې ې) [ص:75] ، وليستا بجارحتين، ولا ذواتي صورة[1]. وقال تعالى: (   ) [الزُّمَر:67]، وتواترت بإثبات ذلك من صفاته عن الرسول صلى الله عليه وسلم وقال: "كلتا يديه يمين"[2]؛ يعني صلى الله عليه وسلم: أنه لا يتعذر عليه بأحدهما ما يتأتى بالأخرى.

والأعين: كما أفصح القرآن بإثباتها من صفاته فقال عز وجل: (ی   ) [الطور:48]، وقال: (   ) [هود:37]، وقال: (ژ ڑ) [القمر:14]، وقال: (ﭪ ﭫ ﭬ) [طه:39][3].

ثم قال رحمه الله تعالى: "فصل: في استواء الله على عرشه. ومن قولهم: أنه سبحانه فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، ومستول على جميع خلقه، وبائن منهمٍ بذاته، غير بائن بعلمه، بل علمه محيط بهم، يعلم سرهم وجهرهم، ويعلم ما يكسبون، على ما ورد به خبره الصادق، وكتابه الناطق، فقال تعالى: (ڈ ژ ژ ڑ) [طه:5]، واستواؤه جل جلاله: علوه بغير كيفية، ولا تحديد، ولا مجاورة ولا مماسة.

قال مالك -رحمه الله- للذي سأله عن كيفية الاستواء: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. قال جل جلاله: (ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ) [الحديد:4] الآية، يعني أن علمه محيط بهم حيثما كانوا، بدليل قوله: (   ) [الطلاق:12]، وقال عز وجل: (ې ې ى ى   ) [فاطر:10] ، وقال: (ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ) [المُلك:16]، (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ) [المُلك:17].

---

1 (?) الأولى أن نقول: نثبت ما أثبته النص الشرعي ونسكت حيث سكت النص لأن أسلوب النفي التفصيلي ليس من سمات منهج أهل السنة والجماعة، بل طريقتهم: إثبات مفصل ونفي مجمل، وهذا الأسلوب الذي ذكره المصنف من أساليب الأشاعرة وهو مردود.

2 (?) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم.

3 (?) الرسالة الوافية، (ص/45-57).

وقال: (ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ   ) [المعارج:4]، وقال: (ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ) [السجدة:5] الآية، وقال: (   ) [الأنعام: 18]، وقال: (ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ) [النحل:50]، وقال: (ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ) [آل عمران:55]، وقال: (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ) [النساء:158]، وقال مخبراً عن فرعون: (ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ) [غافر:36] الآية، وقوله تعالى: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ) [الأنعام:3] الآية، والمعنى: وهو المعبود في السماوات وفي الأرض.

وقيل: وهو المنفرد بالتدبير فيهن.

وقيل: ذلك على التقديم والتأخير؛ أي: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض.

وقيل: التام وهو الله.

وقيل: في السماوات، وقوله تعالى: (ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ) [الزُّخرُف:84] يعني: أنه إله أهل السماء، وإله أهل الأرض، وقوله سبحانه: (ﯾ   ) [النحل:128]، وقال: (   ) [العنكبوت:69] ، وقال: (ﯤ) [طه:46]، يعني: أنه يحفظهم وينصرهم ويؤيدهم، لا أن ذاته معهم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقوله عز وجل: (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ) [المجادلة:7] الآية، يعني: أنه تبارك وتعالى عالم بهم وبما خفي من سرهم ونجواهم بدليل قوله: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ) [المجادلة:7]، وقوله تعالى: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ) [المجادلة:7] فابتدأ الآية بالعلم، وختمها بالعلم"[1].

مما سبق يتبين لنا استدلال الإمام أبي عمرو بالكتاب فيما أثبته لله عز وجل من هذه الأسماء والصفات وأنه يرى أن الأصل الذي يجب أن يصدر عنه ويستند عليه في إثبات التوحيد لله عز وجل هو الكتاب العزيز، شأنه في ذلك شأن أهل السنة والجماعة بالجملة.

5- **قول الإمام محمد بن موهب المالكي**[2] حيث قال -رحمه الله تعالى- في شرحه

---

1 (?) المصدر السابق، (ص/51-52).

2 (?) هو: محمد بن موهب أبو بكر التميمي التجيبي الحصار القرطبي المعروف بالقبري نسبة لمدينة قبره بالأندلس، من العلماء الأعلام وهو جد أبي الوليد الباجي لأمه، من مؤلفاته شرح الرسالة ت سنة (406هـ) انظر ترجمته في ترتيب المدارك(2/161) والديباج المذهب(ص/366).

لرسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني -رحمه الله-:

"ومعنى فوق وعلى واحد عند جميع العرب في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتصديق ذلك قوله تعالى: (ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ) [الفرقان:59]، وقال تعالى: (ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ) [طه:5]، وقال تعالى في وصف خوف الملآئكة: (ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ) [النحل:50]، وقال تعالى: (ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ   ) [فاطر:10] ، ونحو ذلك كثير"[1].

فقد استدل -رحمه الله تعالى- على إثبات صفاته عز وجل مثل العلو والاستواء بكتاب الله عز وجل، وهذا من أقوى الأدلة التي يستدل بها أهل السنة والجماعة على إثبات صفاته عز وجل.

6- قول الإمام أبي القاسم عبد الله بن خلف المقريء الأندلسي المالكي[2] -رحمه الله-قال -رحمه الله- في كتابه الاهتداء لأهل الحق والاقتداء عند شرح حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ينـزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له"[3]: في هذا الحديث دليل على أنه تعالى في السماء على العرش فوق سبع سموات من غير مماسة ولا تكييف كما قال أهل العلم. ودليل قولهم أيضا من القرآن قوله تعالى: (ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ) [طه:5]، وقوله تعالى: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ) [السجدة:4]، وقوله تعالى: (ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ) [الإسراء:42]، وقوله تعالى: (ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ) [السجدة:5]، وقوله تعالى: (ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ) [المعارج:4]، وقوله تعالى لعيسى عليه الصلاة والسلام: (ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ) [آل عمران:55]، وقوله تعالى: (ﯜ ﯝ

---

1 (?) اجتماع الجيوش الإسلامية في غـزو المعطلـة والجهميـة لابن القيم -رحمه الله-، (ص/118).

2 (?) لم أقف له على ترجمة، وقد أفاد أنه مالكي المذهب ابن القيم كما في المصدر السابق.

3 (?) أخرجه البخاري في أبواب التهجد، بـاب الـدعاء والصـلاة في آخر الليل، ومسلم في كتاب الصـلاة، بـاب الـترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه.

، ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ، ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ)   [المعارج:2-4] والعروج هو الصعود"[1].

وهذا كما تقدم من أقوى الأدلة على علو الله عز وجل وفيه الدليل القاطع على منهج الإمام أبي القاسم واستدلاله بالقرآن الكريم على إثبات صفات الله عز وجل.

7- **وقال الإمام الشاطبي -رحمه الله-** مبينًا أن الكتاب والسنة هما سبيل النجاة وأن في اتباعهما السعادة في الدنيا والآخرة والسلامة من الضلال: "أن كتاب الله وسنة نبيه لم يتركا في سبيل الهداية لقائل ما يقول، ولا أبقيا لغيرهما مجالاً يعتد به فيه، وأن الدين قد كمل، والسعادة الكبرى فيما وضع، والطِّلِبة فيما شرع، وما سوى ذلك فضلال وبهتان وإفك وخسران، وأن العاقد عليهما بكلتا يديه مستمسك بالعروة الوثقى، ومحصل لكُلِّيّة الخير دنيا وأخرى، وما سواهما فأحلام وخيالات وأوهام. وقام لي على صحة ذلك البرهان الذي لا شبهة تطرَّق حول حماه، ولا ترتمي نحو مرماه، (ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ)   [يوسف:38]، والحمد لله والشكر كثيرًا كما هو أهله"[2].

8- **وقال الشيخ العلامة محمد بن الأمين الشنقيطي** في بيـان وجـوب الاستدلال بالقرآن العظيم، وأن السير على هذا المنهج هو المنجي من الانحرفات التي وقع فيها كثير من الطوائف: "... وهذا القرآن العظيم بين المعتقد المنجي الذي هو طريق سلامة محققة في آيات الصفات يتركز على ثلاثة أسس كلها في ضوء آية من كتاب الله، فمن جاء بهذه الأسس الثلاثة فقد سار في ضوء القرآن العظيم ولقي الله متمسكاً بالعروة الوثقى على المحجة البيضاء التي كان عليها محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وهو طريق السلف"[3].

وبهذا يتبين لنا منهج أئمة المالكية وأنهم يرون وجوب اتباع الكتاب والسنة في الاستدلال على إثبات الأسماء

---

1 (?) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية، (ص/113).
2 (?) الاعتصام، (ص/1).
3 (?) الرحلة إلى إفريقيا، (ص/42).

لله عز وجل وصفاته، فما ثبت في الكتاب العزيز وما ثبت في السنة المفسرة وجب الإيمان به، وما لم يثبت فيجب التوقف فيه حتى يرد النص في إثباته أو نفيه.

وفيما تقدم أكبر الأدلة على استدلالهم رحمهم الله تعالى بالقرآن الكريم على إثبات توحيد الله عز وجل.

وهذا المنهج السلفي هو الذي سار عليه متقدمو المالكية، وكذلك المحققون من متأخريهم مما يدل على إجماعهم على هذا الأمر.

وهذا الذي يقرره المحققون من أئمة المالكية من الاستدلال بالقرآن هو معتقد أهل السنة والجماعة قاطبة.

قال ابن القيم مبينا هذا المنهج السليم:

وقد نبه سبحانه على إثبات صفاته وأفعاله بطريق المعقول فاستيقظت لتنبيهه العقول الحية واستمرت على رقدتها العقول الميتة فقال الله تعالى في صفة العلم: (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ) [المُلك:14]

فتأمل صحة هذا الدليل مع غاية إيجاز لفظه واختصاره

وقال سبحانه: (ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ) [النحل:17]

فما أصح هذا الدليل وما أوجزه وقال تعالى في صفة الكلام: (ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ) [الأعراف:148]

نبه بهذا الدليل على أن من لا يكلم ولا يهدي لا يصلح أن يكون آلها وكذلك قوله في الآية الأخرى عن العجل :(ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ) [طه:89]

فجعل امتناع صفة الكلام والتكليم وعدم ملك الضر والنفع دليلا على عدم الإلهية وهذا دليل عقلي سمعي على أن الإله لا بد أن يكلم ويتكلم ويملك لعابده الضر والنفع وإلا لم يكن إلها وقال : (ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ) [البلد:10]

نبهك بهذا الدليل العقلي القاطع أن الذي جعلك تبصر وتتكلم وتعلم أولى أن يكون بصيرا متكلما عالما فأي دليل عقلي قطعي أقوى من هذا وأبين وأقرب إلى المعقول وقال تعالى في آلهة المشركين المعطلين : (ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ) [الأعراف:195]

فجعل سبحانه عدم البطش والمشي والسمع والبصر دليلا على عدم إلهية من عدمت فيه هذه الصفات"[1]

وبهذه النقول يتبين أن أئمة المالكية سلفا وخلفا يقررون وجوب الاستدلال بالقرآن الكريم على إثبات صفات الله عز وجل شأنهم في ذلك شأن إخوانهم أئمة أهل السنة والجماعة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله نفيا وإثباتا فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفى عنه ما نفاه عن نفسه"[2].

---

1 (?) الصواعق المرسلة، (3/914-915)

2 (?) مجموع الفتاوى، (3/3).

ثانيًا: السنة، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: معنى السنة في اللغة.

السنة في اللغة مشتقة من الفعل "سن"، وهذا الفعل له عدة معان لغوية منها:

1- السيرة المستمرة والطريقة المتبعة سواء أكانت حسنة أم سيئة.

يقول ابن فارس المالكي-رحمه الله-: "سن: السين والنون أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء وإطراده في سهولة، والأصل قولهم سننت الماء على وجهي أسنه سنا، إذا أرسلته إرسالاً. ثم اشتق منه رجل مسنون الوجه، كأن اللحم قد سن على وجهه، والحمأ المسنون من ذلك، كأنه قد صب صباً.

قال الهذلي [1]:

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها فأول راضٍ سنةً من يسيرها [2].

وإنما سميت بذلك لأنها تجري جرياً، ومن ذلك قولهم: امض على سَنَنك وسُنَنك، أي: وجهك، وجاءت الريح سنائن، إذا جاءت على طريقة واحدة[3].

ومن ذلك قول لبيد[4] في معلقته:

---

1 (?) هو خالد بن زهير، ابن أخت أبي ذؤيب الهـذلي، ولم أجـد له ترجمة.

2(?) لهذا البيت قصة ملخصها: أن أبا ذؤيب أرسل ابن أخته خالد بن زهير إلى امرأة، فأفسدها خالد على خاله أبي ذؤيب، وكان أبو ذؤيب قد فعل مثل ذلك مع عويمر بن مالك بن عويمر قبل ذلك. فلما عرف أبو ذؤيب ما فعله خالد كتب إليه بأبيـات منها:

خليلي الذي دلى لغيٍّ خليلتي جهاراً وكلٌّ قـد أصاب غرورها

ونفسك فاحفظها ولا تفش للعدا من السر ما يطوى عليه ضميرها

فأجابـه خالـد بـالبيت المـذكور. انظـر التـذكرة الحمدونية، (2/255).

3 (?) معجم مقـاييس اللغة، كتـاب سـين في المضـاعف والمطابق، مادة "سن"، (ص/453).

4(?) لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، ويكنى بأبي عقيل، وينتهي نسبه إلى هوازان من بني قيس، وهو أحد الشعراء المخضرمين، وأحد الفرسـان الأشـراف في الجاهلية. من أهالي عالية نجد. أدرك

من معشر سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وإمامها[1].

وبهذا الإطلاق جاء القرآن الكريم. يقول الله تعالى: (ې ې ې ى ى ئا) [فاطر: 43] ، وقال سبحانه: (ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ) [الكهف:55].

وجاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "... من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وِزرها، وَوِزْر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء"[2].

وقال صلى الله عليه وسلم: "لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه"[3].

2- الابتداء. يقال: سن فلان العمل بكذا، أي: ابتدأ به، وسواء كان ذلك حسناً

أو سيئاً. وبهذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم: " ليس من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها -وربما قال سفيان: من دمها- لأنه أول من سن القتل أولاً"[4].

الإسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم، ويعد من الصحابة. ترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، قيل: هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

وسكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً. وهو أحد أصحاب المعلقات. وكان كريماً: نذر أن لا تهب الصبا إلا نحر وأطعم. انظر ترجمته في خزانة الأدب للبغدادي (1/337)، ومطالع البدور (1/52)، والأعلام، (5/240).

1 (?) ديوان لبيد، (1/106).

2 (?) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، (ح 1017).

3 (?) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لتتبعن سنن من كان قبلكم، ومسلم في كتاب العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى.

4 (?) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب إثم من دعا إلى

فكل من ابتدأ أمراً عمل به الناس بعده قيل: بأنه هو الذي سنه، ومن هذا قول نصيب:

كأني سننت الحب، أول عاشق من الناس إذ أحببت من بينهم وحدي [1].

3- الصقل. يقال: سن فلان السكين إذا حدّها وصقلها.

قال ابن فارس المالكي -رحمه الله-: "سننت الحديدة أسنها سنا: إذا أمررتها على السنان، والسنان هو المسن. قال امرؤ القيس[2]:

سنان كحد الصلبي النحيض[3].

والسنان للرمح من هذا؛ لأنه مسنون، أي: ممطول محدد. وكذلك السناسن، وهي أطراف فقار الظهر، كأنها سنت سناً"[4].

4- العناية بالشيء ورعايته. يقال: سن الإبل: إذا أحسن رعايتها والعناية بها.

قال ابن فارس-رحمه الله-: "فأما قولهم: سن إبله إذا رعاها، فإن معنى ذلك: أنه رعاها حتى حسنت بشرتها، فكأنها قد صقلت صقلاً، كما تسن الحديدة"[5].

ضلالة أو سن سنة سيئة، ومسلم في كتاب القسامة والمحاربين، باب: إثم من سن القتل.

1 (?) لسان العرب، (9/89).

2 (?) هو الشاعر الجاهلي امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي.

3 (?) أول البيت: يباري شباة الرمح خد مذلق ... انظر اللآلي في شرح أمالي القالي، (2/881).

4 (?) معجم مقاييس اللغة، كتاب السين، (ص/452).

5 (?) المصدر السابق، (ص/454).

المسألة الثانية: معنى السنة في الا صطلاح.

يختلف تعريف السنة تبعاً لاختلاف أغراض العلماء في بحوثهم حسب تخصصاتهم المختلفة، وعلى هذا فيحسن ذكر تعريف كل طائفة على حدة:

1- فالسنة في اصطلاح المحدثين لها عدة تعريفات منها:

1. هي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخِلقية والخُلُقية،

وسائر أخباره صلى الله عليه وسلم، سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها. وهذا هو المشهور عند جمهور المحدثين، وكأن السنة عندهم خاصة بالحديث المرفوع فقط. وحجة هؤلآء هي: تسمية النبي صلى الله عليه وسلم لكل ما جاء به في مقابلة القرآن بالسنة، مثل قوله في خطبته في حجة الوداع: "يا أيها الناس إنى تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه"[1].

2. هي: أقوالـه صلى الله عليه وسلم وأفعالـه وتقريراته، وصفاته الخِلقية والخُلُقية، وسائر أخباره صلى الله عليه وسلم، سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وكذلك أقوال الصحابة -رضي الله عنهم-. وحجة هؤلاء قوله صلى الله عليه وسلم: "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"[2].

---

1 (?) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الجامع، باب: النهي عن القول بالقدر (2/68)، برقم 1874 بلاغاً من حديث أنس؛ لكن يشهد له حديث ابن عباس عند الحاكم (1/93) بسند حسن، وخرجه البيهقي في الكبرى (10/114)، وقال ابن عبد البر: وهذا محفوظ معروف مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بهذا الإسناد. انظر التمهيد، (24/331).

2 (?) أخرجه أبو داوود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة؛ والترمذي في أبواب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة؛ وابن ماجة في المقدمة، باب: اتباع سنة

3. هي: أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخِلقية والخُلُقية، وسائر أخباره صلى الله عليه وسلم، سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وكذلك أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم. ومستند هؤلآء أن الصحابة خالطوا النبي صلى الله عليه وسلم وشاهدوا الوحي والتنـزيل، وكذلك خالط التابعون الصحابة وجالسوهم وسمعوا منهم، فكان قولهم وفعلهم أولى بالقبول من غيرهم وأصبح داخلاً في مفهوم السنة.

وممن ذهب إلى هذا القول الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين المعروف بالبيهقي حيث أسمى كتابه الذي جمع فيه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفتاوى الصحابة والتابعين وأفعالهم بِـ"السنن الكبرى".

2- السنة عند الأصوليين.

عرف الأصوليون السنة بأنها: أقوال النبي صلى الله عليه وسلم -غير القرآن- وأفعاله وتقريراته التي يمكن أن تكون دليلاً لحكم شرعي، حيث أنهم عنوا بمصادر الشريعة ومناهج استنباط الإحكام وأخذها من النصوص؛ فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدراً أو دليلاً، ولهذا يطلقون عليها اسم الدليل[1].

5- السنة عند الفقهاء.

عرف الفقهاء السنة بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حكم دون الفرض والواجب. وقد يطلق

الخلفاء الراشدين المهديين. وقد صححه جمع من أهل العلم، قال عنه الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الهروي في ذم الكلام (3/122): وهـذا من أجـود حـديث في أهـل الشـام وأحسنه، وقال البغوي في شرح السنة: حديث حسـن، وقـال ابن عبـد الـبر في الجـامع (2/311): حـديث ثـابت، وقـال الحـاكم: صـحيح ليس لـه علـة (1/174)، وصـححه الألبـاني. انظر: الإرواء، (8/117).

[1] (?) انظـر: الإحكـام في أصـول الأحكـام للآمـدي (1/127)، وإرشاد الفحول للشوكاني (ص/33)، وانظر منهج الاسـتدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان بن علي حسن، (1/83).

الفقهاء السنة ويعنون بها ما يقابل البدعة كقولهم فيمن طلق زوجته في غير حيض وفي غير طهر جامعها فيه: هذا طلاق سني في مقابلة الطلاق البدعي[1].

ومرد هذا الاختلاف في الاصطلاح إلى اختلاف الأغراض التي تعنى بها كل فئة من أهل العلم.

فعلماء الحديث نظروا على السنة باعتبار الأسوة والقدوة، فنقلوا كل ما اتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم من سيرة وخلق، وشمائل وأخبار، وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لم يثبت.

وعلماء الأصول نظروا إلى القواعد التي وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم للمجتهدين من بعده، فاعتنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها.

وعلماء الفقه نظروا إلى الأحكام الشرعية التي دلت عليها أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم من حيث الوجوب والحرمة والإباحة وغير ذلك[2].

وقد عرفها المالكية بأنها ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وأظهره في جماعة، وقد يسمي بعضهم ما أكد منها بالواجب[3]، قال صاحب مراقي السعود:

وسنة ما أحمد قد واظبا ... عليه والظهور فيه وجبا
و بعضهم سمى الذي قد أكدا ... منها بواجب فخذ ما قيدا

يعني أن السنة هي: ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره في جماعة. وبعض أصحاب مالك يسمي السنة المؤكدة بواجب، وعليه درج أبي زيد في الرسالة حيث يقول: "سنة أو واجبة"[4].

---

1 (?) انظر حاشية التفتازاني (2/22) والإحكام للآمدي (1/127) وانظر منهج الاستدلال(1/83).

2 (?) انظر المفصل في علوم الحديث، تأليف: علي بن نايف الشحود (1/402)، ومنج الاستدلال، (1/83).

3 (?) خبر الواحد حجيته، د.محمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي.

4 (?) انظر تفاصيل تعريف السنة عند المالكية في فتح الودود شرح مراقي السعود لمحمد يحيى الولاتي، (ص/95).

فكان لاختلاف أغراض العلماء أثر في الاختلاف في اصطلاحاتهم. فأعم تلك الاصطلاحات اصطلاح المحدثين الذين قصدوا بالسنة كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خُلُقية أو خِلقية سواء أثبت ذلك حكمًا أم لا.

وأخص منه اصطلاح الأصوليين والفقهاء؛ لأن الأصوليين بحثوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه يضع القواعد للمجتهدين من بعده ويبين للناس دستور الحياة، فاعتنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام الشرعية وتقررها.

والفقهاء إنما بحثوا عنها من حيث إنها لا تخرج عن حكم شرعي، فهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوبًا وحرمة وإباحة وغيرها.

وبعد عرض أقوال أهل العلم باختلاف تخصصاتهم في تعريف السنة يحسن بنا أن نقف على تعريف المشتغلين في تقرير مسائل الاعتقاد بالسنة، ويمكن إجمال ذلك بأنهم يرون أن السنة:

هي ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتقادا وقولا وعملا[1].

---

1 (?) انظر منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/28).

المسألة الثالثة: مكانة السنة وحجيتها عند السلف.

السنة المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وأساس من أصول الاستدلال والاستنباط. وتتبوأ المرتبة الثانية عند السلف بعد كتاب الله عز وجل من حيث الاحتجاج بها، وقد اشتهر عنهم -رحمهم الله- إجلالهم لها وشدة تمسكهم واهتمامهم بها، حيث وقفوا جزءًا كبيرًا من أعمارهم على تتبع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وخدمته متنًا وسندًا حتى أصبح عدد كبير منهم حجة في علم الحديث وعلم الرجال. وكان من منهجهم العمل بها، وقد تواتر ذلك عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، ونقلت عنهم الكثير من الآثار المدونة في كتب الثقات والتي تدل على أنهم حافظوا على السنة محافظتهم على القرآن وأنها واجبة الاتباع عندهم[1].

ويرى السلف أن طلب علم الكتاب يكون عن طريق السنة وأنها السبيل الصحيح إلى فقه الإسلام، وأن الذين يقتصرون على الكتاب من غير الاستعانة بالسنة في بيانه وتعرف شرائعه يضلون سواء السبيل ولا يهتدون إلى الحق القويم. يقول الشاطبي: "لا ينبغي الاستنباط من القرآن والاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة؛ لأنه إذا كان كليًا وفيه أمور كلية كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها فلا محيص عن النظر في بيانه"[2]. ويشنع -رحمه الله- على أقوام اقتصروا على القرآن دون السنة فيقول: هم "قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة"[3].

وكما يستدل أهل السنة والجماعة بالقرآن على إثبات أسماء الله عز وجل وصفاته
يستدلون بصحيح السنة على ذلك؛ لأن السنة وحي من الله عز وجل وهي محفوظة بحفظ الله عز وجل.

---

1 (?) وللاطلاع على بعض تلك الآثار راجع كتاب "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر، (2/230) وما بعدها.

2 (?) الموافقات، (3/369).

3 (?) المرجع السابق، (4/17).

والمتتبع لأقوال أئمة المالكية يجد أنهم يستدلون بالسنة عند تقريرهم لتوحيد الله عز وجل. ومن أمثلة ذلك:

1- قول أبي عبد الله الإمام مالك -رحمه الله-.

قال الإمام ابن أبي زيد في كتابه الجامع: "قال مالك: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر من بعده سننًا الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها ولا النظر فيما خالفها؛ من اقتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا. قال مالك: أعجبني عزم عمر في ذلك"[(1)].

فأنت ترى الإمام -رحمه الله- يروي مقولة عمر بن عبد العزيز معجبًا بها ومؤيدًا لها مما يدل على أنه -رحمه الله- يرى وجوب الاستدلال بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين الذين سنتهم دين يدان لله عز وجل به لقوله صلى الله عليه وسلم: "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ ..." الحديث[(2)].

ويرى الإمام -رحمه الله تعالى- أن الاستدلال بالسنة من التصديق بكتاب الله لأن السنة مبينة للقرآن

---

[1] (?) الجامع لابن أبي زيد (ص/149)، وترتيب المدارك (1/88).

[2] (?) أخرجه أبو داوود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة؛ والترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع؛ وابن ماجة في المقدمة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين؛ وابن أبي عاصم في السنة في باب ما أمر به من اتباع السنة وسنة الخلفاء الراشدين (ص/29)، والآجري في الشريعة (ص/46)، والطحاوي في مشكل الآثار (2/69)، والحاكم في المستدرك (1/95)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث ليس له علة، وقال البغوي في شرح السنة (1/181): حديث حسن، انظر: التلخيص الحبير (4/462).

ومفسرة له كما أن في الاستدلال بالسنة استكمال لطاعة الله وقوة ثبات على دين الله، وأنه لا يجوز تبديلها ولا تغييرها ولا الرغبة عنها ومخالفتها، وأنها سبيل النجاة، وأنه لا عذر لأحد بتنكبها، وأن عاقبة المتمسك بها النجاة والفلاح، ونتيجة مخالفتها الضلال والهلاك. ومما يدل على ذلك شدته -رحمه الله- على أهل الأهواء والبدع وطرده لهم من مجالسه والحكم بقتلهم وأنهم زناديق لا تجوز مجالستهم ولا مخالطتهم.

ومن أدلة ذلك إخراجه لمن سأله عن كيفية الاستواء، ودخل عليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ فقال مالك: زنديق اقتلوه. فقال: يا أبا عبد الله، إنما أحكي كلامًا سمعته. قال: إنما سمعته منك"[1].

وقال: لاتسلم على أهل الأهواء ولا تجالسهم إلا أن تغلظ عليهم، ولا يعاد مريضهم ولا تحدث عنهم الأحاديث"[2].

وقال: "وأرى أن يستتاب القدرية وأهل الأهواء؛ فإن تابوا، وإلا قتلوا"[3]

2- **ما ذكره الإمام محمد بن عبد الله الأندلسي المعروف بابن أبي زمنين – رحمه الله تعالى-** حيث قال في كتابه أصول السنة: "باب الإيمان بالنـزول. ومن قول أهل السنة أن الله عز وجل ينـزل إلى سماء الدنيا ويؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حدًّا. وحدثني سعيد بن فحلون عن العكي عن ابن بكير.

قال: حدثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ينـزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له،

---

1 (?) ترتيب المدارك (1/90).
2 (?) الجامع لابن أبي زيد (ص/157).
3 (?) المصدر السابق.

ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له"[1]. ثم قال وهذا الحديث بين النبي أن الله عز وجل على عرشه في السماء دون الأرض، وهو أيضًا بين في كتاب الله وفي غير ما حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي باب الإيمان في صفات الله وأسمائه ساق بسنده عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- قال: كنا في سير مع النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أهبط الناس كبروا، وإذا علوا كبروا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس اربعوا على أنفسكم، إنكم لاتدعون أصمًّا ولا غائبًا"[2].

وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر المسيح الدجال بين ظهراني الناس فقال: "إن الله ليس بأعور، وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية"[3].

ثم قال فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه ووصفه بها نبيه وليس فيها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، فسبحان من (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ) [الشورى:11].

فروايته -رحمه الله- لهذه الأحاديث دليل على أنه يرى وجوب الاستدلال بالسنة على إثبات أسماء الله وصفاته كما هو منهج أهل السنة والجماعة.

3- قول ابن بطال المالكي-رحمه الله تعالى-.

قال عند شرحه للآيات والأحاديث التي ذكرها الإمام البخاري-رحمه الله- في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: (ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ)، استدلاله من قوله تعالى : (ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ) [ص: 75]، وسائر أحاديث الباب على إثبات يدين الله هما

---

1 (?) أخرجه البخاري في أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة في آخر الليل، ومسلم في كتاب الصلاة، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه.

2 (?) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في الدعاء، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب استحباب خفض الصوت بالذكر.

3 (?) أخرجه البخاري في كتاب الفتن باب: ذكر الدجال، ومسلم في كتاب الإيمان باب: ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال.

صفتان من صفات ذاته ليستا بجارحتين بخلاف قول المجثمة[1][2] المثبتة أنهما جارحتان وخلاف قول القدرية النفاة لصفات ذاته، ثم إذا لم يجز أن يقال: إنهما جارحتان لم يجز أن يقال: إنهما قدرتان، ولا إنهما نعمتان؛ لأنهما لو كانتا قدرتين لفسد ذلك من وجهين: أحدهما: أن الأمة أجمعت من بين نافٍ لصفات ذاته، وبين مثبت لها أن الله تعالى ليس له قدرتان بل له قدرة واحدة فى قول المثبتة، ولا قدرة له فى قول النافية لصفاته؛ لأنهم يعتقدون كونه قادرًا بنفسه لا بقدرة، والوجه الآخر أن الله تعالى قال لإبليس: (ﯗ ﯘ   ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ) [ص:75]، قال إبليس مجيبًا له: أنا خير منه. فأخبر بالعلة التى من أجلها لم يسجد، وأخبره تعالى بالعلة التى لها أوجب عليه السجود، وهو أن خلقه بيديه، فلو كانت اليد القدرة التى خلق آدم بها وبها خلق إبليس لم يكن لاحتجاجه تعالى عليه بأن خلقه بما يوجب عليه السجود معنى؛ إذ إبليس مشارك لآدم فيما خلقه به تعالى من قدرته، ولم يعجز إبليس بأن يقول له: أى رب، وأى فضل له علىّ وأنا خلقتنى بقدرتك كما خلقته؟ ولم يعدل إبليس عن هذا الجواب إلى أن يقول: أنا خير منه؛ لأنه خلقه من نار وخلق آدم من طين ، فعدول إبليس

---

1 (?) لعل الصواب المجسمة.

2 (?) المجسمة هم الذين يقولون: إن الله جسم كأجسامنا، ويده كأيدينا، وقدمه كأقدامنا، واستواؤه كاستوائنا، انظر شرح الطحاوية لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (1/30)، ولعل هؤلآء هم الذين عناهم ابن بطال -رحمه الله-. وإن كان بعض المعطلة من الجهمية وغيرهم يسمون من أثبت صفات الله عز وجل مشبهة ومجسمة، يقول الإمام ابن أبي العز -رحمه الله-: "ولهذ فإن كتب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات: مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قوم يقال لهم المالكية ينسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوم يقال لهم الشافعية ينسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس". انظر: شرح الطحاوية (ص/117)، ط: المكتب الإسلامي، ط/الرابعة، وانظر: تلبيس الجهمية (1/626)، ودرء تعارض العقل والنقل (5/334).

عن هذا الاحتجاج مع وضوحه دليل على أن آدم خصه الله تعالى من خلقه بيديه بما لم يخص به إبليس. وكيف يسوغ للقدرية القول بأن اليد هنا القدرة مع نفيهم للقدرة؟ وظاهر الآية مع هذا يقتضى يدين، فينبغى على الظاهر إثبات قدرتين، وذلك خلافا للأمة. ولا يجوز أن يكون المراد باليدين نعمتين لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق مثله؛ لأن النعم مخلوقة كلها وإذا استحال كونهما جارحتين، وكونهما نعمتين، وكونهما قدرتين ثبت أنهما يدان صفتان لا كالأيدى والجوارح المعروفة عندنا، اختص آدم بأن خلقه بهما من بين سائر خلقه تكريمًا له وتشريفًا"[1].

وقال -رحمه الله- في شرح الأحاديث التي أوردها البخاري-رحمه الله- في باب (ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ) [البقرة:185]، معنى هذا الباب كمعنى الذي قبله في إثبات الإرادة لله تعالى والمشيئة وأن العباد لا يريدون شيئًا إلا وقد سبقت إرادة الله له وأنه خالق لأعمالهم طاعة أو معصية"[2].

وقال عند شرحه لحديث أبي هريرة: "لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي"[3] وحديث ابن مسعود: "إن أحدكم يجمع في بطن أمه ... ثم يبعث الله إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات ..." الحديث[4] في باب قوله تعالى: (...) [الصافات:171]. قال ابن بطال -رحمه الله- : "معنى هذا الباب إثبات الله متكلمًا وذا كلام، خلافا لمن يقول من المعتزلة: أنه غير متكلم فيما مضى، وكذلك هو فيما بقى. وهذا كفر قد نص الله على إبطاله بقوله: **(...)** [الصافات:171] فى آيات أخر، وقد نص النبى صلى الله عليه وسلم على بيان هذا المعنى فى أحاديث هذا الباب،

1 (?) شرح صحيح البخارى، (10 / 436-437)

2 (?) المصدر السابق، (10/481).

3 (?) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: (ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ) وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (...) ، ومسلم في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه.

4 (?) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب في قوله تعالى: (...) ، ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه.

فقال: كتب عنده فوق عرشه، وقال: ثم يبعث الله إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات يوحيها الله إلى الملك، فيكتبها فى أم الكتاب، وقال: فيسبق عليه الكتاب بالقضاء المتقدم فى سابق علمه، والكتاب يقتضي كلامًا مكتوبًا، ودل ذلك على أنه لم يزل عالمًا بما سيكون قبل كونه، خلافا لمن يقول: لا يعلم الأشياء قبل كونها، ووجه مشاكلة حديث ابن عباس[1] للترجمة، هو أن الذى يتنـزل به جبريل هو كلام الله ووحيه"[2].

مما تقدم يتبين لنا أن ابن بطال -رحمه الله- يستدل بالكتاب والسنة على إثبات أسماء الله عز وجل وصفاته، شأنه في ذلك شأن أهل السنة والجماعة ومنهم أئمة المالكية الذين يرون أن الاستدلال بالسنة على أصول الشريعة وفروعها من أقوى أنواع الاستدلال وأنها من أهم المصادر في إثبات التوحيد عموماً والأسماء والصفات على وجه الخصوص.

4- قول الحافظ بن عبد البر -رحمه الله تعالى-.

قال ابن عبد البر في وجوب الاستدلال بالكتاب والسنة على إثبات أسماء الله تعالى وصفاته: "فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر، ولا خبر في صفات الله إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير، فإنه (ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ) [الشورى:11].

قال أبو عمر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم

---

1 (?) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب في قولـه تعـالى: ( ).

2 (?) شرح صحيح البخارى، (4 / 486-489).

أئمة الجماعة والحمد لله. روى حرملة بن يحيى قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: من وصف شيئا من ذات الله مثل قوله: (ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ) [المائدة:64] وأشار بيده إلى عنقه، ومثل قوله: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ) [الشورى: 11] فأشار إلى عينيه أو أذنه أو شيئا من بدنه، قطع ذلك منه؛ لأنه شبه الله بنفسه. ثم قال مالك: أما سمعت قول البراء حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يضحى بأربع من الضحايا" وأشار البراء بيده كما أشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده، قال البراء ويدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكره البراء أن يصف رسول الله صلى الله عليه وسلم إجلالا له وهو مخلوق، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء. أخبرنا عبد الله بن محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا هرون بن معروف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا: [هذا] خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئا فليقل: آمنت بالله".

وأخبرنا عبد الله حدثنا محمد حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن عمرو حدثنا سلمة بن الفضل حدثني محمد بن إسحاق قال: حدثني عتبة بن مسلم مولى بني تميم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر نحوه قال: "فإذا قالوا ذلك فقولوا: الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد. ثم ليتفل عن يساره ثلاثا ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم"

وروي عن محمد بن الحنفية أنه قال: لا تقوم الساعة حتى تكون خصومة الناس في ربهم. وقد روي ذلك مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم.وقال سحنون: من العلم بالله، الجهل بما لم يخبر به عن نفسه. وهذا الكلام أخذه سحنون عن ابن الماجشون قال: أخبرني الثقة عن الثقة عن الحسن بن أبي الحسن قال: لقد

تكلم مطرف بن عبد الله بن الشخير على هذه الأعواد بكلام ما قيل قبله ولا يقال بعده. قالوا: وما هو يا أبا سعيد؟ قال: قال الحمد لله الذي من الإيمان به الجهل بغير ما وصف من نفسه. أخبرنا أحمد بن محمد قال: حدثنا الحسن بن سلمة قال: حدثنا ابن الجارود قال: حدثنا سحنون بن منصور قال: قلت لأحمد بن حنبل: ينـزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا، أليس تقول بهذه الأحاديث؟ ويرى أهل الجنة ربهم. وبحديث: "لا تقبحوا الوجوه فإن الله خلق آدم على صورته"، "واشتكت النار إلى ربها حتى يضع الله فيها قدمه"، وأن موسى -عليه السلام- لطم ملك الموت صلوات الله عليه، قال أحمد: كل هذا صحيح. وقال إسحاق: كل هذا صحيح ولا يدعه إلا مبتدع أو ضعيف الرأي.

قال أبو عمر: الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها، الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها والتصديق بذلك، وترك التحديد والكيفية في شيء منه. أخبرنا أبو القاسم خلف بن القاسم قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد قال: حدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم عن أحمد بن نصر أنه سأل سفيان بن عيينة قال: حديث عبد الله: "إن الله عز وجل يجعل السماء على أصبع"، وحديث: "إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن"، "وإن الله يعجب أو يضحك ممن يذكره في الأسواق"، وأنه عز وجل ينـزل إلى السماء الدنيا كل ليلة، ونحو هذه الأحاديث؟ فقال: هذه الأحاديث نرويها ونقر بها كما جاءت بلا كيف. قال أبو داود: وحدثنا الحسن بن محمد قال: سمعت الهيثم بن خارجة قال: حدثني الوليد بن مسلم قال: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف. وذكر عباس الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: شهدت زكريا بن عدي سأل وكيع بن الجراح فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديث

يعني مثل الكرسي موضع القدمين، ونحو هذا؟ فقال: أدركت إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعرا يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئًا. قال عباس بن محمد الدوري: وسمعت أبا عبيد القاسم بن سلام وذكر له عن رجل من أهل السنة أنه كان يقول هذه الأحاديث التي تروى في الرؤية والكرسي موضع القدمين، وضحك ربنا من قنوط عباده، وأن جهنم لتمتلئ، وأشباه هذه الأحاديث، وقالوا: أن فلانا يقول: يقع في قلوبنا أن هذه الأحاديث حق. فقال ضعفتم عندي أمره، هذه الأحاديث حق لا شك فيها، رواها الثقات بعضهم عن بعض[1]. انتهى.

من خلال هذه النقول يتبين أن الإمام بن عبد البر يرى الاستدلال بالكتاب والسنة على إثبات أسماء الله عز وجل وصفاته كما هو منهج أهل السنة والجماعة.

5- قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي.

قال -رحمه الله- مبيناً وجوب الاستدلال بالقرآن والسنة في إثبات صفات الله عز وجل: "فمجانبة التعطيل هي أن تثبت لله جل وعلا كل وصف أثبته لنفسه، أو أثبته له نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ إذ من الضروري أنه لا يصف الله أعلم بالله من الله، ولا من رسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ) [النجم:4]... ومجانبة التشبيه هي أن تعلم أن كل وصف أثبته الله جل وعلا لنفسه، أو أثبته له نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهو ثابت له حقيقة على الوجه البالغ من كمال العلو والرفعة والشرف ما يقطع علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ) [الشورى:11][2].

فقد أثبت-رحمه الله- وجوب الاستدلال بالسنة في إثبات أسماء الله عز وجل وصفاته كما هو منهج أهل السنة والجماعة.

وبهذا يتبين أن المحققين من أئمة المالكية يستدلون بالسنة على إثبات أسماء الله وصفاته، وأن هذا

---

1 (?) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - (7 / 145-150)

2 (?) رحلة الحج، (ص/49).

الاستدلال بالسنة أحد مصادرهم في إثبات توحيد الأسماء والصفات، وأن متقدميهم ومتأخريهم متفقون على ذلك.

وهذا هو ما عليه أهل السنة والجماعة، يقول الشافعي-رحمه الله-:" ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحدا أخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قَبِل خبره، وانتهى إليه، وأثبت ذلك سنة، وصنع ذلك الذين بعد التابعين، والذين لقيناهم كلهم يثبت الأخبار، ويجعلها سنة، يحمد من تبعها، ويعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة"[1].

[1] (?) الرسالة، (ص/402-403).

ثالثًا: الإجماع.

من أصول أئمة المالكية التي يستدلون بها في تقريرهم لأصول الإيمان ولا سيما التوحيد وأسماء لله عز وجل وصفاته الإجماع.

والإجماع في اللغة: العزم، ومنه قوله تعالى: (ٿ ٹ) [يونس:71]، أي: اعزموه.

ويطلق على الاتفاق، يقال: أجمع القوم على كذا إذا اتفقوا عليه.

وفي الشرع: "اتفاق مجتهدي عصر من العصور من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على أمر من أمور الدين"[1][2].

وقد اتفق السلف على أن الإجماع حجة شرعية يجب اتباعها والمصير إليها. واستدلوا بقوله عز وجل: (ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ) [النساء:115].

قال القرطبي -رحمه الله تعالى-: قال العلماء في قوله تعالى: (ڦ ڦ ڦ)، دليل على صحة القول بالإجماع[3].

كما استدلوا بقوله عز وجل: (ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ) [البقرة:143]، "فالوسط هم العدل الخيار، وفي ذلك تزكية لهم، وجعل الله لهم شهداء على الناس فيه دليل على تزكيتهم وأنهم لايشهدون بالباطل؛ وإلا لما جعلهم الله عز وجل يشهدون على الناس، وإذا كان إجماعهم في الشهادة على الناس يوم القيامة حجة كان إجماعهم على حكم شرعي في الدنيا حجة أيضًا"[4].

قال القرطبي -رحمه الله تعالى-: "وفيه دليل على صحة الإجماع ووجوب الحكم به لأنهم إذا كانوا عدولاً

---

1 (?) المقصود بهذا الاتفاق على الاجتهاد في الفروع، أما ما يتعلق بالاعتقاد فلا اجتهاد في ذلك، فقد انتهى الإجماع على ذلك بانتهاء عصر الصحابة والتابعين والقرون الثلاثة المفضلة.

2 (?) انظر: مختصر ابن اللحام (ص/71)، وشرح الكوكب المنير (2/211)، وروضة الناظر (2/331)، ومذكرة الفقه للشنقيطي (ص/231)، والمنهج السلفي – د/مفرح القوسي، (ص/292).

3 (?) الجامع لأحكام القرآن،

4 (?) مجموع الفتاوى، (19/177).

شهدوا على الناس، فكل عصر شهيد على من بعده، فقول الصحابة حجة وشاهد على التابعين، وقول التابعين على من بعدهم. وإذا جعلت الأمة شهداء فقد وجب قبول قولهم"[1].

وقوله عز وجل: (ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ) [آل عمران:110]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في بيان وجه الدلالة من هذه الآية على حجية الإجماع: "هذا وصف لهم بأنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر، فلو قالت الأمة في الدين بما هو ضلال لكانت لم تأمر بالمعروف في ذلك ولم تنه عن المنكر فيه؛ فثبت أن إجماعها حق وأنها لا تجتمع على ضلالة"[2].

وبهذا يتبين لنا أن الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر الاستدلال عند أهل السنة والجماعة وهو دليل مقطوع به في مسائل الاعتقاد وغيرها، ولم ينكر الإجماع إلا طوائف لايعتد بإنكارهم كمثل بعض الخوارج والرافضة والنظامية [3] الذين استندوا في إنكارهم إلى شبهات لايعتد بها[4].

والمحققون من أئمة المالكية لا يخرجون عن هذا المنهج، فهم يرون أن الإجماع أحد مصادر الاستدلال على

1 (?) الجامع لأحكام القرآن، (2/156).

2 (?) مجموع الفتاوى، (19/176).

3 (?) أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ المعروف بالنظام، سُمي بهذا الاسم لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة، ولد سنة 185هـ وتوفي سنة 231هـ، أعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات؛ ولذلك أنكر إعجاز القرآن وما روي من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم ليتوصل بذلك إلى إنكار نبوته صلى الله عليه وسلم، ثم استثقل أحكام الشريعة فأبطل الطرق الدالة عليها، ثم أبطل حجية الإجماع والقياس في الفروع، وطعن في فتاوى الصحابة؛ ولذا كفره أهل السنة. انظر: الملل والنحل (ص/76)، والمواقف (3/661).

4 (?) انظر: كشف الأسرار (3/227)، والبرهان للجويني (1/675، 676)، والأحكام للآمدي (1/150)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة – تأليف: عثمان ابن علي حسن، (1/140-141).

مسائل العقيدة والتوحيد. ومن أمثلة ذلك:

1- **قول إمام المالكية في وقته** وقدوتهم وجامع مذهب الإمام مالك وشارح أقواله حتى لقب بمالك الصغير، **الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد ابن أبي زيد** حيث قال -رحمه الله -: "فمما أجمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنة التي خلافها بدعة وضلالة، أن الله تبارك وتعالى له الأسماء الحسنى والصفات العلى، لم يزل بجميع صفاته، وهو سبحانه وتعالى موصوف بأن له علمًا وقدرة وإرادة ومشيئة، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، له الأسماء الحسنى والصفات العلى، أحاط علمًا بجميع ما برأ قبل كونه، وفطر الأشياء بإرادته وقوله: ( ) [يس:82]، وأن كلامه صفة من صفاته، ليس كلامه بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد، وأن الله عز وجل كلم موسى بذاته وأسمعه كلامه، لاكلامًا قام في غيره، وأنه يسمع ويرى، ويقبض ويبسط، وأن يديه مبسوطتان والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه، وأن يديه غير نعمتيه في ذلك وفي قوله سبحانه: (ۋ ۋ ې ې) [ص:75]، وأنه يجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائيًا ( ) [الفجر:22] لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها؛ فيغفر لمن يشاء من المذنبين ويعذب منهم من يشاء، وأنه يرضى عن الطائعين ويحب التوابين ويسخط على من كفر به ويغضب فلا يقوم شيء لغضبه، وأنه فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وأنه في كل مكان بعلمه، وأن له كرسيًّا كما قال تعالى: ( ) [البقرة:255] ... إلى أن قال: وأنه سبحانه يراه أولياؤه في المعاد بأبصار وجوههم لايضامون في رؤيته كما قال الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه ... وأنه سبحانه يكلم العبد يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان ... إلى أن قال: وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة المسلمين في الفقه والحديث على ما بيناه. وكله قول مالك: فمنه منصوص من قوله، ومنه

معلوم من مذهبه"[1]. انتهى.

فقد نقل ابن أبي زيد -رحمه الله – إجماع أهل السنة على ما ذكر من أمر العقيدة وأسماء الله وصفاته، وذكر الإجماع في أول كلامه وأعاده في آخره، وهذا منه تأكيد لهذا الإجماع كما نص على أنه قول مالك والمفهوم من مذهبه؛ فدل على أن مذهب الإمام مالك ومتبعي مذهبه الاستدلال بالإجماع على هذه العقيدة، وهذا من أوضح الأدلة على منهجهم -رحمهم الله-.

2- وممن استدل بالإجماع **الإمام أبو عمر الطلمنكي** حيث قال في كتابه **الأصول**: "أجمع المسلمون من أهل السنة على أن الله استوى على عرشه بذاته. وقال أيضًا: أجمع أهل السنة على أنه تعالى استوى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز. ثم ساق بسنده عن مالك قوله: "الله في السماء وعلمه في كل مكان" وقال: أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله تعالى: (ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ) [الحديد:4]، ونحو ذلك من القرآن بأن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته، مستو على عرشه كيف شاء"[2].

فقد استدل -رحمه الله – بإجماع أهل السنة على إثبات صفات الله عز وجل وكرره أكثر من مرة لتأكيد الاستدلال بالإجماع وأنه مصدر من مصادر الاستدلال عند أئمة المالكية -رحمهم الله تعالى-.

3- وممن ذكر الإجماع وأنه أصل من أصول الاستدلال يجب الرجوع إليه **الحافظ بن عبد البر** في كتابه جامع بيان العلم وفضله:

وكـذاك إجماع الذين يلونهم من تـابعيهم كابرا عن كـابر
إجماع أمتنا وقول نبينا مثل النصوص لذي الكتاب الزاهر[3].

وقال-رحمه الله –: " أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان

1 (?) الجامع، (ص/139-149).
2 (?) اجتماع الجيوش الإسلامية في غـزو المعطلـة والجهميـة، (ص/101-102)
3 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/170).

بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله"[1].

وقال في موطن آخر: "ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أجمعت عليه الأمة"[2].

وقال-رحمه الله –: "واتفق أهل الإسلام أن الدين تكون معرفته على ثلاثة أقسام:

أولها: معرفة خاصة الإيمان والإسلام، وذلك معرفة التوحيد والإخلاص، ولا يوصل إلى علم ذلك إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو المؤدي عن الله، والمبين لمراده، وبما في القرآن من الأمر بالاعتبار في خلق الله بالدلائل من آثار صنعته في بريته على توحيده وأزليته سبحانه، والإقرار والتصديق بكل ما في القرآن وبملائكة الله وكتبه ورسله"[3].

مما تقدم يتبين لنا أن الإمام ابن عبد البر يستدل بالإجماع في أبواب الاعتقاد وإثبات أسماء الله وصفاته، ويرى أنه أحد الأصول التي يبنى عليها الاعتقاد في أسماء الله وصفاته، ذلك أن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

4- وممن استدل بالإجماع على توحيد الأسماء والصفات **الطاهر بن عاشور**.

قال -رحمه الله- عند كلامه على البسملة وأنها ليست آية من أوائل سور القرآن: "الثاني: الإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله"[4].

فقد نقل -رحمه الله تعالى- إجماع الأمة على أن

---

1 (?) التمهيد، (7/145).
2 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/170).
3 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/29-40).
4 (?) التحرير والتنوير، (1/140).

القرآن كلام الله، مما يدل على أنه يرى-رحمه الله- أن الإجماع دليل على إثبات توحيد الله عز وجل في أسمائه وصفاته.

وبهذا يتبين لنا أن المحققين من أئمة المالكية سلفاً وخلفاً يستدلون بالإجماع على تقرير توحيد الله عز وجل.

وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وهو يصف طريقة أهل السنة والجماعة: "وسموا أهل الجماعة لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة ... والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة[1] جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح[2] إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة"[3].

1 (?) الأصول الثلاثة التي ذكرها -رحمه الله – هي الكتاب والسنة والإجماع.

2 (?) أي: القرون الثلاثة المفضلة: الصحابة والتابعون وتابعوهم.

3 (?) العقيدة الواسطية – بشرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين، (ص/ 647)، دار الثريا، الطبعة الأولى 1419هـ.

رابعًا: الفطرة السليمة.

معنى الفطرة في اللغة.

قال ابن فارس: "فطر- الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدل على فتح الشيء وإبرازه. والفطرة: الخِلقة"[1].

الفطرة من فطر الشيء، يفطره فطرا، فانفطر، وفطره أي: شقه، وتفطر: تشقق. والفطر: الشق. وجمعه: فطور، ومنه فطر ناب البعير إذا طلع[2]،وفي التنـزيل قوله تعالى: (پ ﭙ) [الانفطار:1] أي انشقت، وفي الحديث: عن عائشة -رضي الله عنها- "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه ..."[3].

وفطر الله الخلق، يفطرهم: خلقهم وبدأهم، فالفطر –أيضًا-: الابتداء والاختراع، كما قال تعالى: (ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ) [فاطر:1]، أي خالقهما ومبتدئهما[4]. وكما قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "كنت لا أدري ما (ﮢ ﮣ ﮤ) حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، أنا بدأتها"[5].

والفطرة –أيضًا-: الخلقة، أنشد ثعلب[6]:

---

1 (?) معجم مقاييس اللغة، (ص/820).

2 (?) انظر: لسان العرب (5/55)، مادة فطر والصحاح للجوهري، (2/781)، مادة فطر.

3 (?) رواه البخاري في كتاب التفسير، باب: (ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ...) ، ومسلم في كتاب الجنة والنار، باب : إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة.

4 (?) انظر: الجامع لأحكام القرآن –القرطبي- (14/319).

5 (?) تفسير ابن كثير، (6/519)، مطبعة الشعب.

6 (?) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راوية للشعر محدثاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة، ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة فتوفي على الأثر. من كتبه: الفصيح، وقواعد الشعر، وشرح ديوان زهير. انظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت، ولسان الميزان (1/322)، وتاريخ بغداد (5/204).

هون عليك فقد نال الغنى رجل   في فطرة الكلب لا بالدين والحسب [7]

أي في خلقة الكلب.

فأصل كلمة "فطر" يرجع إلى التشقق، والابتداء، والخلق، والمعنيان الأخيران (الابتداء، والخلق) يناسبان المعنى الاصطلاحي كما سيتبين لاحقاً.

معنى الفطرة في الاصطلاح.

أما معنى الفطرة في اصطلاح العلماء المحققين، فهي الإسلام، دين الله تعالى، وهو الصحيح المختار، وقيل غير ذلك.

قال القرطبي -رحمه الله-: "سميت الفطرة دينًا لأن الناس يخلقون له، قال تعالى: (ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ) [الذاريات: 56].

وقال: اختلف العلماء في معنى الفطرة المذكورة في الكتاب والسنة على أقوال متعددة، منها الإسلام، قاله أبو هريرة وابن شهاب وغيرهما. قالوا: وهو المعروف عند عامة السلف من أهل التأويل، واحتجوا بالآية -قوله تعالى-: (ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ) [الروم:30]، وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-[2]، وعضدوا ذلك بحديث عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للناس يومًا: "ألا أحدثكم بما حدثني الله في كتابه، أن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين، وأعطاهم المال حلالاً لا حرام فيه فجعلوا مما أعطاهم الله حلالاً وحرامًا ..." الحديث[3]، وبقوله صلى الله عليه

---

7 (?) لسان العرب (5/56).

2 (?) الذي في الصحيح قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة، وفي رواية: على الملة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء" الحديث. أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي ثم مات هل يُصلى عليه، ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة.

3 (?) أخرجه الطبراني في الكبير (17/رقم 997) من طريق البكائي، وابن عبد البر في التمهيد من طريق إبراهيم بن سعد، والطحاوي في المشكل، رقم (3878)، من طريق

وسلم: "خمس من الفطرة ..."[1]. فذكر منها قص الشارب، وهو من سنن الإسلام. وعلى هذا التأويل، فيكون معنى الحديث أن الطفل خلق سليمًا من الكفر على الميثاق الذي أخذه الله على ذرية آدم حين أخرجهم من صلبه، وأنهم إن ماتوا قبل أن يدركوا في الجنة، أولاد مسلمين كانوا أو أولاد كفار"[2].

وقد قيل في معنى الفطرة أقوال تصل إلى ستة ذكرها الإمام ابن عبد البر في كتاب التمهيد وأطال القول فيها، وذكر أدلة كل قول، ورجح أن معنى الفطرة أصل الخلقة التي عليها المولود في المعرفة بربه حيث يقول: "فكأنه قال: -أي النبي صلى الله عليه وسلم- (كما في حديث أبي هريرة المتقدم: كل مولود يولد على الفطرة ... الحديث): كل مولود يولد على فطرة يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة، يريد خلقه مخالفة لخلقة البهائم التي لا تصل بخلقتها إلى معرفة ذلك ..."[3]، هكذا قال -رحمه الله-.

ولكن بعد النظر والتأمل في جميع الأقوال التي ذكرها الإمام ابن عبد البر يتضح والعلم عند الله عز وجل أن الراجح هو القول الأول وهو أن الفطرة هي الإسلام، وهو الذي تدل عليه النصوص، وهو قول جمع من أهل العلم كأبي هريرة -رضي الله عنه- ومجاهد والحسن والضحاك وقتادة، وهو قول البخاري وغيرهم. وقد رجح هذا القول أبو العباس بن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهم الله تعالى-. قال أبو العباس: "الآثار المنقولة عن السلف لا تدل إلا على هذا القول الذي رجحناه وهو أنهم ولدوا على الفطرة ثم صاروا إلى ما سبق في علم الله

هارون بن أبي إسحاق، وابن عساكر في تاريخه (9/988) وسنده حسن.

1 (?) خرجه البخاري في كتاب اللباس، باب قص الشارب، ومسلم في كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة.

2 (?) الجامع لأحكام القرآن، (14/24-25).

3 (?) التمهيد، (18/69 وما بعدها) وانظر: بقية الأقوال في الفطرة، كما ذكرها -رحمه الله- هناك.

فيهم من سعادة وشقاوة، لا تدل على أنه حين الولادة لم يكن على فطرة سليمة مقتضية للإيمان، مستلزمة له لولا المعارض"[1].

فبهذا يتبين لنا أن كل مولود يولد على الفطرة التي هي الإسلام ثم قد يحصل لها ما يحرفها ويغيرها من تهويد الأبوين أو تنصيرهما أو تمجيسهما، ولم يذكر في الحديث "أو يمسلمانه"؛ لأن الإسلام هو الأصل وهو باق ما لم يحصل ما يغيره أو يزيله.

إذا علم هذا فإن أهل السنة والجماعة يستدلون بالفطرة على مسائل الإيمان والتوحيد، وأئمة المالكية لا يخالفونهم في ذلك: فالفطرة عندهم أحد مصادر الاستدلال على توحيد الله عز وجل. ومما يدل على ذلك ما يلي:

1- **ما ذكره ابن عبد البر -رحمه الله-** مستدلاً بالفطرة على علو الله عز وجل وأن الله قد فطر جميع الخلق على الاعتقاد بأن الله عز وجل في جهة العلو فهم يجدون من أنفسهم اضطرارًا إلى رفع قلوبهم ووجوههم إلى السماء، وأن هذا أمر لا يحتاج إلى كبير عناء في إثباته، فتلك ضرورة يجدها كل إنسان من نفسه، كبيرًا أو صغيرًا، متعلمًا أو جاهلاً. قال -رحمه الله-: "ومن الحجة أيضا في أنه عز وجل على العرش فوق السموات السبع، أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى. وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد ولا أنكره عليهم مسلم. وقد قال صلى الله عليه وسلم للأمة التي أراد مولاها عتقها إن كانت مؤمنة فاختبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن قال لها: أين الله؟ فأشارت إلى السماء ثم

---

[1] (?) درء تعارض العقل والنقل، (8/410) وانظر: عقيدة الإمام ابن عبد البر للغصن، (ص/426-448).

قال لها: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: "أعتقها فإنها مؤمنة"[1]. فاكتفى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها برفع رأسها إلى السماء واستغنى بذلك عما سواه"[2].

فروايته -رحمه الله- لهذا الحديث من أكبر الأدلة على أنه يرى أن الاستدلال بالفطرة أحد المصادر لمعرفة توحيد الله عز وجل وتقرير صفاته. فهذه الجارية استدلت بفطرتها التي لم يحصل لها ما يغيرها على أن الله عز وجل في جهة العلو وأثبتت له صفة العلو سبحانه وتعالى؛ فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بإيمانها.

2- **قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-**. قال -رحمه الله- مبينًا أن الإقرار بالتوحيد أمر قد فطر عليه جميع الخلق وأن النفوس تعرفه: "هذا النوع من التوحيد جبلت عليه فطر العقلاء. قال تعالى: (□ □ □ □ □ □ □) [الزُّخرُف:87]. وقال (ۆ ۈ ۇ □ ۋ ۋ □ □ □ □ ې ې ې ى ى □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □) [يونس:31][3].

فقد أكد على أن قلوب الناس مفطورة على معرفة الله والإقرار به، وهو بذلك يقرر أن الفطرة من الأدلة التي يستدل بها على توحيد الله عزوجل.

وبهذا يتبين لنا أن المحققين من أئمة المالكية سلفا وخلفا يستدلون بالفطرة السليمة على توحيد الله عز وجل في أسمائه وصفاته، وأنه سبحانه وتعالى في جهة العلو فوق جميع مخلوقاته مستو على عرشه بائن من خلقه، وهم بذلك يوافقون أهل السنة والجماعة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "وأكثر الفطر السليمة إذا ذكر لهم قول النفاة بادروا إلى تجهيلهم وتكفيرهم، ومنهم من لا يصدق أن عاقلا يقول ذلك؛ لظهور هذه القضية عندهم واستقرارها في أنفسهم، فينسبون من خالفها إلى الجنون حتى يروا ذلك

---

1 (?) سيأتي تخريجه.
2 (?) التمهيد، (7 / 134).
3 (?) أضواء البيان، (1/410).

في كتبهم، أو يسمعوه من أحدهم. ولهذا تجد المنكر لهذه القضية يقر بها عند الضرورة ولا يلتفت إلى ما اعتقده من المعارض لها. فالنفاة لعلو الله إذا ضرب أحدهم شدة وجه قلبه إلى العلو يدعو الله"[1].

1 (?) درء تعارض العقل والنقل، (6/343).

تعريف الآحاد لغة:

الآحاد جمع أحد وهو بمعنى الواحد، وهمزة أحد مبدلة من واو؛ فأصلها وحد، وربما جاءت على الأصل كما في قول النابغة الذبياني [1]:

كأن رحلي وقد زال النهار بنا   بذي جليل على مستأنس وحدي[2].

ويجمع الواحد على أحدان، والأصل وحدان، فقلبت الواو همزة لانضمامها. قال الهذلي [3]:

يحمي الصريبة أحدان الرجال له   صيد ومجترئ بالليل هماس[4].

يقول ابن فارس المالكي -رحمه الله-: "الهمزة والحاء والدال فرع والأصل الواو وحد. وقال الدريدي: ما استأحدت بهذا الأمر أي: ما انفردت به"[5].

وأما **في الاصطلاح**: فخبر الآحاد ما رواه عدل تام الضبط عن مثله بسند متصل وسلم من الشذوذ والعلة القادحة. وقد يكون الراوي واحدًا أو اثنين أو أكثر ما لم يجمع شروط المتواتر[6].

تقدم أن أهل السنة يستدلون بالسنة على مسائل

---

1 (?) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن ذبيان، قيل إنما سُمي النابغة لأنه نبغ بالشعر، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها. انظر: طبقات فحول الشعراء، (1/51)، والأعلام للزركلي، (3/54).

2 (?) ديوان النابغة الذبياني، (1/18).

3 (?) هو: أبو ذؤيب الهذلي الشاعر، خويلد بن خالد، قال الذهبي: كان مسلما على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يره، وقدم وشهد السقيفة ومبايعة أبي بكر والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودفنه، وكان أشعر هذيل. قال ابن كثير: توفي غازيا بإفريقية في خلافة عثمان. انظر: الإصابة، (4/66).

4 (?) لسان العرب (2/461)

5 (?) معجم مقاييس اللغة، باب الهمزة والحاء وما معهما في الثلاثي، (ص/47).

6 (?) نزهة النظر، (ص/26).

الدين والإيمان في الإحكام والعقائد وغيرها ولا يفرقون بين المتواتر والآحاد إذا صح إسنادها.

والقاعدة عند عامة السلف وفقهاء الأمة وجمهور المحدثين والأصوليين أن خبر الآحاد يفيد العلم ويحصل به اليقين. وقد أجمع على ذلك الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعون وتابعوهم وأئمة أهل العلم، ولا يرون التفريق في الاحتجاج بأخبار الآحاد في مسائل العقيدة وغيرها كما يذهب إلى ذلك أهل البدع الذين يرفضون الأخذ بتلك الأخبار قائلين: إن مبنى العقائد على القطع، وأخبار الآحاد ظنية فلا يؤخذ بها؛ فردوا بهذه الشبهة كثيرًا من السنن والأحاديث الصحيحة المثبتة لمسائل العقيدة[1].

وقد أكثر علماء السلف-رحمهم الله- من إيراد الأدلة والشواهد على ما ذهبوا إليه هنا من إفادة خبر الآحاد العلم واليقين والاحتجاج به في عامة مسائل الدين، وأفردوا لذلك مصنفات وأبوابًا مستقلةً[2]، وكان مما ذكروه في هذا الجانب:

1- أن خبر الآحاد كخبر التواتر في إفادة العلم، والتفريق بينهما في ذلك اصطلاح حادث لم يدل عليه كتاب ناطق ولا سنة ماضية، ولم يعرفه الصحابة ولا التابعون، فالرسول صلى الله عليه وسلم صدقه المؤمنون فيما أخبر به دون حاجة منهم إلى تواتر المخبرين[3]. وكذلك كان الرسول صلى الله عليه وسلم يصدق أصحابه فيما يخبرونه به، وكذا الصحابة يصدق بعضهم بعضًا فيما يخبر به عن رسول الله، ولم يثبت أن

---

1 (?) انظر: المنهج السلفي للدكتور مفرح القوسي، (ص/402).

2 (?) راجع في هذا على سبيل المثال: الرسالة للشافعي (ص/401وما بعدها)، والعدة في أصول الفقه (ص/861-873)، والفقيه والمتفقه (1/96 وما بعدها)، والكفاية في علم الرواية (ص/66 وما بعدها)، وروضة الناظر (1/268-278)، وشرح الكوكب المنير (2/369-375)، ومختصر الصواعق المرسلة (2/394-405).

3 (?) انظر: الرسالة للشافعي، (ص/436-437).

قال أحد منهم لمن حَدَّثَه: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم حتى يتواتر، وكذا التابعون يلتقون بالصحابة ويأخذون عنهم العلم ويصدقونهم فيه دون طلب حصول التواتر. فالقول بعدم إفادة خبر الآحاد العلم خرق لإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الإسلام[1].

2- أنه تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يبعث الآحاد من الصحابة رسلاً إلى الملوك والولاة ليبلغوا عنه رسالة الإسلام، وأنه يبعث الآحاد من أمرائه وقضاته وسعاته إلى الأطراف ليبلغوا الأحكام والقضاء وأخذ الصدقات ونحو ذلك[2]؛ فلو كان خبر هؤلاء لا يفيد العلم ولا تقوم به الحجة لما بعثهم، فإن ذلك عبث يتنـزه عنه صاحب الرسالة. يقول الإمام الشافعي: "ولم يكن رسول الله ليبعث إلا واحدًا لحجة قائمة بخبره على من بعثه إن شاء الله"[3].

3- إن أهل قباء قبلوا خبر الواحد في تحول القبلة إلى الكعبة وتركوا الحجة التي كانوا عليها مع قطعيتها[4]، ولم ينكر عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم، بل شكروا على ذلك[5].

ولو لم يكن خبر الآحاد حجة يفيد العلم لم يكتفِ النبي صلى الله عليه وسلم بإرسال آحاد الصحابة إلى

---

1 (?) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (2/361-362).

2 (?) انظر: الرسالة، (ص/410-419)، وروضة الناظر (1/277-278)، وشرح الكوكب المنير (2/375)، وشرح الطحاوية، (ص/308).

3 (?) الرسالة، (ص/415).

4 (?) فقد روى الشيخان عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: " بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة ".صحيح البخاري كتاب التفسير، الباب (17)، الحديث رقم (4491)،ـ (8/174). وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة)، (5/10).

5 (?) انظر: الرسالة، (ص/406-408)، والمسودة (ص/247)، والعدة في أصول الفقه (ص/869)، ومختصر الصواعق المرسلة (2/394).

الأمصار وإلى الملوك ليبلغوا دين الله عز وجل خصوصًا التوحيد كما بعث معاذًا إلى اليمن وأمره أن يقرر العقيدة أولاً ثم الأمر بالصلاة ثم الزكاة، وبعثه عليًّا إلى أهل خيبر وغيرهما من رسله صلى الله عليه وسلم.

ولذا فإن أهل السنة والجماعة من زمن الصحابة إلى زمن الأئمة الأربعة وما بعدهم إلى يومنا هذا يرون حجية خبر الآحاد ووجوب العمل به، وقدوتهم في ذلك إمامهم صلى الله عليه وسلم.

والمحققون من أئمة المالكية لا يخرجون عن هذا المنهج النبوي، ومؤلفاتهم بما أودعوه فيها وما نقل عنهم في كتب الأئمة في جميع العصور دالة على ذلك. ومن أمثلة استدلالهم بأخبار الآحاد واحتجاجهم به في أبواب العقيدة والإيمان ما يلي:

أولاً: **الإمام مالك -رحمه الله-.**

فقد أخرج في كتاب الجامع من موطئه الذي يعتبر عمدةً ومرجعًا لأهل السنة أخبارًا تفيد العلم، وكثير منها منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق الآحاد كما في أبواب الدعاء لأهل المدينة وسكنها وحرمتها، والنهي عن القول بالقدر، والمتحابين في الله، وغير ذلك . فمما جاء في كتاب الجامع من الموطأ:

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثني مالك بن أنس، عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اللهم بارك لهم في مكيالهم، وبارك لهم في صاعهم ومدهم"، يعني أهل المدينة.

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أنه قال: كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاءوا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اللهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا ومدنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك وإني عبدك ونبيك، وإنه دعاك لمكة وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه، ثم يدعو أصغر وليد يراه، فيعطيه ذلك الثمر.

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد، فقال: "هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها".

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، فلما جاء سَرْغ بلغه أن الوبأ قد وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه"، فرجع عمر بن الخطاب من سَرْغ [1].

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب إنما انصرف بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف.

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عمر بن الخطاب قال: لبَيْت بِرُكْبَة أحب إلي من عشرة أبيات بالشام.

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "تحاج آدم وموسى، فحج آدم موسى، فقال موسى: أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟ فقال: نعم، قال: فتلومني على أمر قدر عليّ قبل أن أُخلق؟"[2].

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن
أبي الحُباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يقول الله يوم القيامة:

---

1 (?) سرغ بالغين والعين لغة فيه وهو أول الحجاز وآخر الشام بين المغيثة وتبوك من منازل حاج الشام وهناك لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمراء الأجنـاد بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة. معجم البلدان (3/211-212).

2 (?) موطأ الإمام مالك، (2/53-69)

أين المتحابون لجلالي، اليوم أظلهم في ظلي، يوم لا ظل إلا ظلي".

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي سعيد الخدري، أو عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا على ذلك وتفرقا، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه، ورجل دعته ذات حسب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه".

أخبرنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا أحب الله العبد قال لجبريل -عليه السلام-: إني قد أحببت فلانًا فأَحِبّه، فيحبه جبريل، ثم ينادي في أهل السماء: إن الله قد أحب فلانًا فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض، وإذا أبغض الله العبد..."، قال مالك: لا أحسبه إلا قال في البغض مثل ذلك[1].

فرواية الإمام -رحمه الله- لهذه الأحاديث تدل على أنه -رحمه الله- يرى الاستدلال بأحاديث الآحاد ولا يفرق بينها وبين الأحاديث المتواترة.

ثانيًا: **الإمام ابن خويزمنداد** [2].

حيث ثبت عنه القول بالاستدلال بأحاديث الآحاد. فقد

---

1 (?) المصدر السابق، (2/131-132).

2 (?) هو: محمد بن أحمد بن عبدالله، أبوبكر يقال: أبوعبدالله المعروف بابن خويز منداد المالكي، كان يجانب أهل الكلام، وينافرهم، ويحكم عليهم بأنهم من أهل الأهواء الذين قال مالك في مناكحتهم وشهادتهم وإمامتهم وجنائزهم ما قال. من مؤلفاته: كتاب أحكام القرآن، وكتاب في أصول الفقه، ت: سنة(390هـ)، انظر ترجمته في الديباج المذهب، (2/229)، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية، (2/1005).

نقل عنه ابن القيم -رحمه الله- القول بذلك حيث قال: قال ابن خوازمنداد في كتابه أصول الفقه[1] وقد ذكر خبر الواحد الذي لم يروه إلا الواحد والإثنان: "ويقع بهذا الضرب أيضًا العلم الضروري، نص على ذلك مالك"[2].

فقد قرر -رحمه الله- حصول العلم بخبر الواحد؛ وإذا كان العلم بخبر يحصل، استدل به على وجوب العمل بهذا العلم، وسواء في ذلك الأصول أو الفروع، كما أنه -رحمه الله- ذكر أن الإمام مالك قد نص على وجوب العلم والعمل بهذا. وهذا من أكبر الأدلة على أنه -رحمه الله- يرى الأخذ بأحاديث الآحاد، شأنه في ذلك شأن إخوانه من أهل السنة من المالكية وغيرهم.

ثالثا: **قول الإمام أبي عمرو عثمان سعيد الداني-رحمه الله-** عقد فصلا في كتابه: الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات لبيان حجية خبر الواحد فقال: "إن من تمام السنة وكمالها قبول خبر الواحد والاستمساك به، والعمل بموجبه من الصحابة من الرجال والنساء؛ إذاحدث به الثقة المعروف عن مثله إلى أن يتصل الإسناد بالصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك إذا لم يعارضه خبر مثله، ولا نسخه، ولا اتفق الجميع على تركه. قال الله عز وجل: (ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ) [الحُجُرات:6]، فدل هذا على أن العدل لا تَثَبُّت في خبره؛ إذ لو كان الفاسق والعدل سواء لم يكن لتخصيص الفاسق بالذكر فائدة.

وقد عملت الصحابة في القبلة بخبر الواحد، وتحريم المسكر، وغير ذلك، وكذلك من بعدهم من التابعين والخالفين"[3].

فهو يقرر رحمه الله الأخذ بقول خبر الآحاد، ولم ير التفريق بين أصول العقيدة والأحكام في ذلك مما يدل على أنه يرى قبول خبر الواحد مطلقا، ويستدل لذلك بالقرآن والسنة، وعمل السلف الصالح.

رابعا: **قول الإمام ابن عبد البر -رحمه الله-** حيث

---

1 (?) هـذا الكتـاب من الكتب المفقـودة حيث بحثت عنـه فلم أجده. وذكـر محقـق الصـواعق –د. الحسـن العلـوي- أنـه من الكتب المفقودة.

2 (?) مختصر الصواعق المرسلة، (4/1473).

3 (?) الرسالة الوافية، (ص/126).

قال بالأخذ بقول الواحد.، وذكر إجماع العلماء على ذلك فقال: "وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج [1] وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافًا.

وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتى لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين"[2].

وقال في شرحه لحديث عبد الرحمن بن الحارث[3] حين سأل عائشة عن قول أبي هريرة -رضي الله عنهما- من أصبح جنبًا أفطر ذلك اليوم؟ فأخبرته "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم"[4]. قال: "وفيه أن الحجة القاطعة عند الاختلاف فيما لا نص فيه من الكتاب سنة

---

1 (?) هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي -رضي الله عنهما-، كما أجمعوا –عدا النجدات منهم- على تكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار إذا مات مصرًّا عليها. وفرق الخوارج تصل إلى عشرين فرقة، ومن أسمائهم الحرورية. انظر: مقالات الإسلاميين (1/167-168)، الفرق بين الفرق (ص/72-74)، التبصير في الدين (ص/45)، تلبيس إبليس (ص/9)، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين (ص/46)، الملل والنحل (1/114-115).

2 (?) التمهيد، (1/2).

3 (?) عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، ولد في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ورأى النبي صلى الله عليه وسلم وليس له صحبة، بل هي صحبة مقيدة، وكان من نبلاء الرجال، توفي في خلافة معاوية -رضي الله عنه-. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (5/272)، الجرح والتعديل (5/224)، السير (3/484-485)، تهذيب التهذيب (6/156-158).

4 (?) رواه البخاري في كتاب: الصائم يصبح جنبًا، (2/232-233)، ومسلم في كتاب الصيام، رقم 75، (2/779-880).

رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه إثبات الحجة في العمل بخبر الواحد العدل وأن المراة في ذلك كالرجل"[1]، وقال في خبر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حين خرج إلى الشام، فأخبر أن الوباء قد وقع فيه، فاستشار الصحابة –وفيه- فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان غائبًا في بعض حاجاته، فقال: إن عندي من هذا علمًا، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه"، فحمد الله عمر ثم انصرف[2].

قال ابن عبد البر -رحمه الله- تعليقًا على هذا الحديث: "وفيه دليل على استعمال خبر الواحد وقبوله، وإيجاب العمل به، وهذا هو أوضح وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر الواحد، لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم، في أمر قد أشكل عليهم، فلم يقل لعبد الرحمن بن عوف أنت واحد، والواحد لا يجب قبول خبره إنما يجب قبول خبر الكافة؛ ما أعظم ضلال من قال بهذا. والله عز وجل يقول (ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ) [الحُجُرات: 6]. وقرئت فتثبتوا، فلو كان العدل إذا جاء بنبأ يتثبت في خبره ولم ينفذ، لاستوى الفاسق والعدل، وهذا خلاف القرآن، قال الله عز وجل: (ۋ ۋ ۋ ۋ) [ص:28]"[3].

وقال: "... وفيه من الفقه أيضًا، إيجاب العمل بخبر الواحد الثقة ذكرا كان أو أنثى، وعلى ذلك جماعة أهل الفقه والحديث: أهل السنة، ومن خالف ذلك فهو عند الجميع مبتدع. والدليل على ما قلنا من العمل بخبر الواحد من هذا الحديث قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة: "ألا أخبرتيها". فأوضح بذلك أن خبر أم سلمة يجب العمل به، وكذلك خبر المرأة لزوجها؛ ولو كان خبر أم سلمة لا يلزم المرأة، وخبر المرأة لا يلزم

---

1 (?) التمهيد، (22/40).

2 (?) رواه البخاري في كتاب الطب، باب: ما يذكر في الطاعون، (7/20-21)، ومسلم في كتاب السلام، رقم 98، (4/1740-1741).

3 (?) التمهيد (8/370-371)، وانظر التمهيد (9/140، 285، 4/279)، وجامع بيان العلم وفضله (2/33-34).

زوجها لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة "ألا أخبرتيها"، لأنها كانت تقول: كيف كنت أخبرها عنك وحدي؟ وأي فائدة في نقلي عنك وحدي؟ أو كيف تنقل المرأة الخبر وحدها إلى زوجها؟ وهذا بين في إيجاب العمل بخبر الواحد وقبوله ممن جاء به إذا كان عدلا، والحجة في إثبات خبر الواحد والعمل به قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس، وليس هذا موضع ذكرها"[1].

وقال: "ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه... وقد روينا عن مالك بن أنس والأوزاعي وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة ومعمر بن راشد، في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قال: أمروها كما جاءت، نحو حديث التنـزيل، وحديث إن الله خلق آدم على صورته، وأنه يدخل قدمه في جهنم، وما كان مثل هذه الأحاديث"[2].

وقال بعد أن قرر وجوب العمل بخبر الواحد: "وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة"[3].

وفي هذا النقل عن الإمام ابن عبد البر أوضح الأدلة على موقفه من خبر الآحاد وأنه يقرر الأخذ بأحاديث الآحاد في العقائد، وهو مذهب سلف الأمة من الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين[4].

خامسا: وممن يقررر العمل بأخبار الآحاد، **القرطبي -رحمه الله-** حيث قال عند تفسير قوله تعالى: (ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ) [البقرة:142]: "الثامنة: وفيها دليل على جواز القطع بخبر الواحد،

---

1 (?) التمهيد، (5/115-116).
2 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/96).
3 (?) التمهيد، (1/8).
4 (?) انظر عقيدة الإمام ابن عبد البر –للدكتور سليمان الغصن (ص/120-126).

وذلك أن استقبال البيت المقدس كان مقطوعًا به من الشريعة عندهم، ثم أن أهل قباء لما أتاهم الآتي وأخبرهم أن القبلة قد حولت إلى المسجد الحرام قبلوا قوله واستداروا نحو الكعبة، فتركوا المتواتر بخبر الواحد وهو مظنون ... وقال:

العاشرة: وفيها دليل على قبول خبر الواحد، وهو مجمع عليه من السلف، معلوم بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم في توجيهه ولاته ورسله آحادًا للآفاق ليعلموا الناس دينهم، فبلغوهم سنة رسولهم صلى الله عليه وسلم من الأوامر والنواهي"[1].

وقال عند تفسير قوله تعالى: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ) [الحُجُرات:6]: "في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلاً؛ لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق، ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعًا؛ لأن الخبر أمانة والفسق قرينة يبطلها"[2].

فمما تقدم يتبين لنا أن القرطبي -رحمه الله- يرى وجوب العمل بخبر الآحاد في تلقي العقيدة وغيرها. فعمل أهل قباء بخبر الآحاد وتحولهم إلى استقبال الكعبة وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم لهم على صنيعهم ولم يأمرهم بالتثبت أو ينكر عليهم العمل بخبر الواحد دليل على وجوب العمل به. وكذلك إرسال النبي صلى الله عليه وسلم رسله آحادًا إلى الملوك والأمراء لتبليغ دين الله عز وجل، وأعظم ذلك أمر العقيدة والتوحيد كما في قصة بعث معاذ إلى اليمن وغير ذلك مما يدل على قبول خبر الآحاد والعمل به.

سادسًا: **قول العلامة الفقيه أبو عبد الله محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب الولاتي الشنقيطي**[3] في شرح "منظومة إيصال السالك في

---

1 (?) الجامع لأحكام القرآن، (2/ 151-152).

2 (?) المصدر السابق، (18/311-312).

3 (?) هو محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبدالله الشنقيطي الولاتي المالكي، كان قاضي القضاة بجهة الحوض(بصحراء الغرب الكبرى) وتردد إلى تونس، وعده مخلوف في (شجرة النور الزكية) من فرع فاس، له العديد من المؤلفات، منها: نور الحق الصبيح في شرح بعض

أصول مالك" لأحمد بن محمد بن أبي كف حيث قال وهو يعدد أصول الإمام مالك:

وخبر الواحد حجة لديه بعض فروع الفقه تنبني عليه

والأحادي خبر الواحد العدل ومن في حكمه، وهو يفيد الظن.

وقال ابن خويزمنداد إنه يفيد العلم إذا كان راويه عدلاً، واختار ابن الحاجب قوله وقيَّده بما إذا احتفت به قرينة منفصلة زائدة على العدالة، مثل ما أخرجه الشيخان أو أحدهما لما احتف به من القرائن: منها جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، قال ابن حجر: وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق.

وانعقد الإجماع من لدن محمد صلى الله عليه وسلم إلى الآن على وجوب العمل بخبر الواحد في الشهادة والفتوى وحكم الحاكم والأمور الدنيوية كاتخاذ الأدوية والأغذية والتجارة والسفر.

ومذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة والفقهاء والأصوليين وجوب العمل به ثابت بالشرع، أو بالعقل والشرع معًا؟

حجة الأول قوله تعالى: ﴿ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ﴾ [الحُجُرات: 6]، أي: فتبينوا حتى يتبين لكم صدق ما قال، فموجب التبيين كون المخبر فاسقًا، فمفهومه أن خبر الصالح يعمل به بلا تثبت. والإجماع السكوتي أيضًا، فإن الصحابة استدلوا بخبر الواحد وعملوا واحتجوا به وشاع ذلك بينهم من غير نكير.

وحجة الثاني من الشرع الآية والإجماع السكوتي المذكوران، ومن العقل أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت الإحكام المدونة بخبر الواحد وهي كثيرة جداً، ولا سبيل إلى القول بتعطيلها[1].

أحاديث الجامع الصحيح، وإيصال السالك في أصول الإمام مالك. توفي في شعبان سنة (1330هـ). انظر ترجمته في شجرة النور الزكية، (1/617)، والأعلام (7/142).

[1] (?) إيصال السالك في أصول مالك ضمن مجموع من خزانة المذهب المالكي، جمع واعتناء: جلال علي القذافي الجهاني، (ص/133-134).

وهذا يدل على أن الناظم والشارح كلاهما يرى صحة الاستدلال بخبر الواحد كما هو مذهب المحققين من أئمة المالكية، وهو منهج أهل السنة والجماعة في جميع أمور الدين: أصولها وفروعها.

سابعا: **قول الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-** حيث قال مقررًا وجوب العمل بخبر الآحاد: "اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الآحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول، فما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد صحيحة من صفات الله يجب إثباته واعتقاده على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله، على نحو (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ) [الشورى:11].

وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولايثبت بها شيء من صفات الله، زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، وأن العقائد لا بد فيها من اليقين، باطل لا يعول عليه، ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمجرد تحكيم العقل"[1].

وقال-رحمه الله- في كتابه: رحلة الحج بعد أن ذكر الأ قوال في العمل بأحاديث الآحاد:" والذي يظهر أن التحقيق في خبر الآحاد الذي هو في اصطلاح الأصوليين غير المتواتر، ومنه المستفيض على الصحيح، وقيل: المستفيض واسطة بين الآحاد والمتواتر كما قال في مراقي السعود:

والمستفيض منه وهو أربعة	أقـله وبعضهم قد رفعه
عن واحد وبعضهم عما يلي	وجعله واسطة قول جلي

أنه قطعي من جهة غير قطعي من جهة أخرى، فانفكت الجهة. أما الجهة التي هو قطعي منها فهي العمل به؛ لأن الكتاب والسنة والإجماع كلها دال على العمل بخبر الآحاد.

أما الكتاب، فقد قال تعالى: (ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ) [الحُجُرات:6].

فإنه يدل على أن الجائي بنبأ إذا كان غير فاسق-بأن كان

[1] (?) مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي، (ص/104-105).

عدلا- لايلزم التبين على قراءة (ث) ولا التثبت على قراءة (فتثبتوا)، فهو دليل على قبول خبر الواحد العدل.

أما السنة: فلا خلاف بين العلماء أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يرسل الرسل فرادى يعلمون الناس الخير، ولم يبلغوا عدد التواتر، فلو كان التواتر شرطا في القبول لما أرسل صلى الله عليه وعلى آله وسلم الرسول الواحد والاثنين في مهمات الدين.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على قبول الشهادة في الحقوق وهي خبر آحاد، وأجمعت على قبول الفتوى، وهي خبر آحاد، وعلى قبول قول الطبيب في الأشربة والأغذية، وهي خبر آحاد، والجمهور على قبوله في غير ذلك.

وأما الجهة التي هو غير قطعي منها: فهي كون المذكور صدقا في ذات نفسه؛ لأنك لو سئلت عن أعدل الرواة: هل يجوز في حقه الكذب؟ لقلت: نعم؛ لأنه غير معصوم. وادعاء تيقن صدقه مع تجويز كذبه أشبه شيء بالمكابرة.

ثم قال:...فظهر أن خبر الآحاد الذي رواه عدل ضابط قطعي من جهة العمل به كالشهادة والفتوى غير قطعي من جهة احتمال عدم صدقه في ذاته، وكون العمل بالظاهر قطعيا لا يشترط فيه موافقة الباطن له كما بينا، والعلم عند الله"[1].

فقد بين- رحمه الله- وجوب العمل بأحاديث الآحاد، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة.

وبهذا يتبين لنا أن المحققين من أئمة المالكية من السلف والخلف يرون العمل بأخبار الآحاد ويعتمدون عليها في تقرير أصول الدين عموماً وأسماء الله وصفاته خصوصاً كما هو منهج أهل السنة والجماعة.

يقول ابن تيمية فيما يحكيه عنه ابن القيم: "وأما القسم الثاني من الأخبار فهو ما لا يرويه إلا الواحد العدل ونحوه، ولم يتواتر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول عملاً به أو تصديقاً له ... فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد صلى الله عليه وسلم من الأولين والآخرين. أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع، وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب

---

1 (?) الرحلة إلى الحج، (ص/80-81).

الأئمة الأربعة"[1]. ويقول: "وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد"[2]. ويقول كذلك: "وأيضاً فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف"[3].

---

1 (?) مختصر الصواعق المرسلة، (2/372-373).
2 (?) مجموع الفتاوى، (18/41).
3 (?) المرجع السابق، (18/48)، وانظر: (13/351).

المطلب الثالث: موقفهم من العقل والقياس. وفيه ثلاث مسائل.
المسألة الأولى: تعريف العقل وبيان منزلته.

العقل في اللغة:

العقل مصدر عقل يعقل عقلاً، فهومعقول وعاقل.

وأصل معنى العقل المنع والإمساك والحبس. يقال: عقل الدواء بطنه أي: أمسكه، وعقل البعير: إذا ثنى وظيفه على ذراعه وشدهما جميعاً بحبل لمنعه من الهرب، واعتقل لسانه: إذا امتسك واعتقل: حبس.

ويطلق العقل في اللغة على معانٍ عدة منها: الحجر والنهى ضد الحمق، والتثبت في الأمر بالقلب، والتمييز الذي به يتميز الإنسان من سائر الحيوان، والدية لأن القاتل يسوق الإبل إلى فناء المقتول ثم يعقلها هناك.

وسُمي العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه أي: يحبسه عن التورط في المهالك[1].

قال ابن فارس المالكي-رحمه الله-: "عقل: العين والقاف واللام أصل واحد منقاس مطرد، يدل عُظْمه على حبسة في الشيء أو ما يقارب الحبسة، من ذلك العقل: وهو الحابس عن ذميم القول والفعل.

وقال الخليل: العقل نقيض الجهل. يقال عقل يعقل عقلاً، إذا عرف ما كان يجهله قبل، أو انزجر عما كان يفعله. وجمعه: عقول، ورجل عاقل وقوم عقلاء وعاقلون. ورجل عقول: إذا كان حسن الفهم وافر العقل. وما له معقول أي: عقل؛ خرج مخرج المجلود للجلادة، والميسور لليسر. قال:

فقد أفادت لهم عقلا وموعظة ... لمن يكون له إرب ومعقول

ويقال في المثل: "رب أبله عقول"... ويقولون: "فلان عقول للحديث، لا يفلت الحديث سمعه، ومن الباب المعقل والعقل: وهو الحصن، وجمعه عقول. قال أحيحة:

وقد أعددت للحدثان صعباً ... لو أن المرء تنفعه العقول

يريد الحصون.

ومن الباب العقل، وهي الدية. يقال: عقلت القتيل

---

1 (?) انظر لسان العرب، مادة عقل، (7/ـ 485)، والمنهج السلفي، (ص/229).

أعقله عقلاً، إذا أديت ديته. قال أنس بن مدركة:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

قال الأصمعي: عقلت القتيل: أعطيت ديته. وعقلت عن فلان، إذا غرمت جنايته.

وسميت الدية عقلا؛ لأن الإبل التي تؤخذ في الديات كانت تجمع فتعقل بفناء المقتول، فسميت الدية عقلاً، وإن كانت دراهم ودنانير، وقيل سميت عقلاً؛ لأنها تمسك الدم"[1].

العقل في الاصطلاح.

قال أبو الوليد الباجي: العقل: "العلم الضروري الذي يقع ابتداءً ويعلم العقلاء ... والعلم الضروري هو ما يلزم نفس المخلوق بحيث لا يمكنه الانفكاك عنه ولا الخروج عنه"[2].

---

1 (?) معجم مقاييس اللغة، باب العين والقاف، (ص/ 647-648).

2 (?) انظر الحدود، (ص/25).

المسألة الثانية: تعريف القياس.

القياس في اللغة:

القياس في اللغة: التقدير. قال ابن فارس: "القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء، ثم يصرف فتقلب واوه ياءً، والمعنى في جميعه واحد[1].

ومنه قولهم: قست الثوب بالذراع إذا قدرته به.

ويطلق أيضاً على المساواة، يقال: فلان لا يقاس بفلان أي: لا يساويه[2].

القياس في الاصطلاح:

هو حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما.

والمراد بالحمل هو الإلحاق، ولذا فإن للقياس أركان لا بد من توفرها:

1- الأصل: وهو المقيس عليه.
2- الفرع: وهو المراد إلحاقه بالأصل المقاس عليه.
3- حكم الأصل: وهو الوصف المقصود حمل الفرع عليه.
4- الوصف الجامع: وهو العلة الجامعة بين الأصل والفرع المقتضية للحمل[3].

---

1 (?) معجم مقاييس اللغة، مادة قوس، (ص/828).

2 (?) انظر لسان العرب ومختار الصحاح، مادة قوس، ومذكرة الفقه للشنقيطي، (ص/379).

3 (?) انظر: مذكرة في أصول الفقه، (ص/379)، والمنهج السلفي للقيسي (ص/303-305).

سلك أهل السنة والجماعة في تقريرهم لتوحيد الأسماء والصفات الطريقة المثلى المبنية على الكتاب والسنة وما يبنى عليهما من الإجماع، كما أنهم يستدلون بالفطرة على إثبات الصفات لله عز وجل كما تقدم، وهم يرون أنه لا منافاة بين العقل الصريح والنقل الصحيح والفطرة السوية. وبهذا المنهج السليم توسطوا بين المشبهة الذين شبهوا إلله بخلقه، وبين المعطلة الذين عطلوا الله تعالى عن أسمائه وصفاته أو عن بعضها.

وهذا المنهج المبني على الاعتماد على الوحي والتسليم لنصوصه وفهم المراد من معانيها مع قطع الطمع عن طلب معرفة كيفيتها حيث أنه لا مجال للعقل في الخوض في كيفية الأسماء والصفات حيث أن ذلك من الأمور الغيبية التي لم ترد في الكتاب والسنة؛ وإذا لم ترد فإن العقول لا تدرك حقيقتها مع إيمانها بمعانيها، وذلك لأن العقل الصريح لا يمكن أن يتعارض مع النقل الصحيح.

ولذلك نجد أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان آمنوا بصفات الله عز وجل إيماناً مبنياً على الفقه والمعرفة بمعاني هذه الصفات ولم يكلفوا أنفسهم بالخوض في الكيفيات، بل عدوا ذلك من البدع كما في أثر الإمام مالك المشهور في الاستواء.

وفيما يتعلق بالقياس فيستدلون بقياس الأولى في باب أسماء الله وصفاته لورود ذلك في الكتاب العزيز كما قال عز وجل: : (ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ) [النحل:60] ، ويبتعدون عن قياس الشمول الذي تستوي جميع أفراده، وكذلك قياس التمثيل الذي يستوي فيه حكم الأصل والفرع؛ لأن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، لافي نفسه ولا في أسمائه ولافي صفاته.

فأهل السنة والجماعة يستدلون بقياس الأولى في إثبات صفات الكمال لله عز وجل، فكل صفة كمال للبشر لانقص فيها فهي ثابتة لله عز وجل لأن معطي الكمال أولى به.

كما يستدلون بقياس الأولى في التنـزيه، فكل ما وجب تنـزيه العباد عنه من النقائص والعيوب فالله سبحانه أحق بالتنـزيه منه؛ لأنه سبحانه وتعالى متصف بصفات الكمال

التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه، ومنـزه عن صفات النقص التي يتصف بها المخلوق[1].

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله-: "من الناس من يقول: العقل هو علوم ضرورية، ومنهم من يقول: العقل هو العمل بما يوجب تلك العلوم، والصحيح أن العقل يتناول هذا وهذا، وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان، التي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار"[2].

وقيل: العقل يقع بالاشتمال على أربعة معان: الغريزة المدركة، والعلوم الضرورية، والعلوم النظرية، والعمل بمقتضى العلم[3]، وهذا أشمل، وهو التعريف الأقرب؛ إلا أن المراد بالعقل عند الإطلاق لدى السلف يراد به الغريزة التي تكون في الإنسان وبها يعلم ويعقل و يحصل العلوم الضرورية[4].

والعقل نعمة من الله عز وجل أنعم به على الإنسان وفضله به على كثير من مخلوقاته، وجعله مناط التكليف، وأمر بحفظه ورعايته، وحرم الاعتداء عليه بما يزيله أو يضعفه أو يقضي عليه، وحث على استعماله في التفكر بآيات الله الشرعية والكونية وتدبرها، قال تعالى في مدح من يتفكر بمخلوقات الله عز وجل (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ) [آل عمران:191].

وللعقل أهمية كبيرة عند السلف الصالح حيث إنهم يرونه أداة للإدراك والتمييز بين الخير والشر، والنافع والضار، وهو الآلة التي تحصل بها المعرفة ويستنبط بها العلم، وفهم الكتاب والسنة، وبه كمال وصلاح الأعمال، غير أنه مقيد بالشرع، فهو غير معصوم عن الزلل كما أن

---

[1] (?) انظـر: الصـواعق المرسـلة، (3/1030-1032)، ومنهج السـلف والمتكلمين في موافقـة العقـل والنقـل، (1/380-382).

[2] (?) الفتاوى، (9/287).

[3] (?) انظـر: منهج الاسـتدلال على مسـائل الاعتقـاد، تـأليف: عثمان بن علي حسن، (1/158).

[4] (?) انظر: الفتـاوى، (9/1287)، والمنهج السـلفي للقوسـي، (ص/230-231).

له حدود لا يتعداها وأقدار لا يتخطاها[1].

يقول الإمام الشاطبي -رحمه الله-: "إن الله جعل للعقول في إداركها حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب. ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون، إذ لو كان كيف يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى.

وقد دخل في هذه الكلية ذوات الأشياء جملةً وتفصيلاً، وصفاتها وأحوالها وأفعالها وأحكامها جملةً وتفصيلاً، فالشيء الواحد من جملة الأشياء يعلمه الباري تعالى على التمام والكمال، بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذرة لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أحواله ولا في أحكامه، بخلاف العبد فإن علمه بذلك الشيء قاصر ناقص"[2].

يريد -رحمه الله- أن العقل له حد يجب أن يقف عنده ولا يحاول تجاوزه لأنه لايمكن أن يحيط بعلم ما غاب عنه؛ إذ إن علم الغيب مما لا يعلمه إلا الله، ولا يمكن إدراكه إلا عن طريق الوحي.

ويؤكد ذلك أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله- بقوله: "أن الوجوه الأساطين من هؤلاء الفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإذا كان هكذا، فالواجب تلقي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه[3].

ومن العلوم التي لا يدركها العقل ولا يمكن أن يحيط بها، أمور الاعتقاد وإن كان قد يدرك معانيها؛ إلا أنه لا يحيط بحقيقتها على التفصيل، مثل معرفة كيفية أسماء الله وصفاته، وحقيقة ما يكون بعد الموت، ونعيم القبر وعذابه، وما في الجنة من النعيم وغير ذلك، وإذا كان كذلك وجب أن يقف على حدود ما كلفه الله به ولا

---

1 (?) انظر: المنهج السلفي، (ص/232-234).
2 (?) الاعتصام، (3/216).
3 (?) الفتاوى، (5/306).

يتجاوزه، وينتهي إلى حيث أمره الشرع بالانتهاء عنده.
كما أن السلف الصالح يرون أن العلاقة بين العقل والوحي من حيث إدراك المعرفة علاقة تكامل وتعاضد لا تعارض، إذ لا يمكن أن يتعارض العقل الصريح مع النقل الصحيح.

وأئمة المالكية لا يخرجون عن هذا المنهج السلفي فيما يتعلق بالاستدلال بالعقل والقياس في إثبات صفات الله عز وجل. ومن أمثلة ذلك:

1- قول الإمام ابن أبي زيد.

قال -رحمه الله- في بيان وجوب التسليم للسنة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مبيناً أن ذلك هو المنهج السليم الذي يجب التمسك به وعدم الخروج عنه، وهو الذي عليه أئمة السلف من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، الذين هم القدوة لمن جاء بعدهم، وأن الواجب قبول ذلك وعدم معارضته بالآراء والأقيسة الفاسدة: "... والتسليم للسنن ولا تدفع بقياس"[1].

2- قول الإمام ابن أبي زمنين.

قال -رحمه الله- في كتابه أصول السنة: "اعلم رحمك الله أن السنة دليل القرآن، وأنها لا تدرك بالقياس ولا تؤخذ بالعقول، وإنما هي في الاتباع للأئمة ولما مشى عليه جمهور هذه الأمة، وقد ذكر الله عز وجل أقوامًا أحسن الثناء عليهم فقال: (ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ) [الزُّمَر: 17-18] . وأمر عباده فقال: (ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ) [الأنعام:153].

ثم روى بسنده عدداً من الأحاديث والآثار ومنها أثر عبد الله بن مسعود: "لا يأتي عليكم عام إلا والذي بعده شر منه، لا أعني عامًا أخصب من عام ولا أمطر من عام، ولكن ذهاب علمائكم وخياركم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهدم الإسلام ويثلم"[2].

فقد بين -رحمه الله- أن السنة لا تدرك بالقياس ولا بالعقول، وإنما هي التسليم للنصوص. وفي روايته لأثر ابن مسعود مقرراً له ما يدل على أن قياس أمور العقيدة بالعقول والآراء سبب لهدم الدين وذهابه، ومن أعظم هدم الدين الإلحاد في أسماء الله وصفاته.

---

1 (?) الجامع، (147).

2 (?) أصول السنة، بتحقيق: محمد البخاري، (ص/35-55).

3- قول ابن عبد البر -رحمه الله-.

يقرر الحافظ أبو عمر بن عبد البر أن العقيدة تؤخذ من الكتاب والسنة والإجماع. كما يرى-رحمه الله- أن القياس لا يجوز في التوحيد؛ لأن الأصل في مسائل التوحيد التوقيف. فيقول في كتابه جامع بيان العلم وفضله -باب نفي القياس في الفرق بين الدليل والقياس وذكر ذم القياس على غير أصل-: "قال أبو عمر -رحمه الله-: لا خلاف بين فقاء الأمصار وسائر أهل السنة وهم أهل الفقه والحديث في نفي القياس في التوحيد وإثباته في الإحكام"[1].

وقال: "والقياس غير جائز في صفات الباري تعالى لأنه ليس كمثله شيء"[2].

4- قول الشاطبي -رحمه الله تعالى-.

قال-رحمه الله تعالى- في معرض كلامه على حديث الافتراق[3]: "المسألة الخامسة والعشرون، أنه قد جاء في بعض روايات الحديث: "أعظمها فتنة الذين يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال". فجعل أعظم تلك الفرق فتنة على الأمة أهل القياس ..."[4].

فقد بين -رحمه الله- أن القول بالرأي الذي يستمده صاحبه من تحكيم العقل بدلاً من النصوص، وكذلك القياس، هو أشد ما يضر الأمة؛ لأن العقول لا تنتهي إلى حد، ثم لو قدر التحاكم إلى العقل، فما هو ميزان العقل الذي يمكن التحاكم إليه ويقاس بعقل من؟

ويقول مبيناً أنه لا بد من تقديم النقل على العقل ولا

---

1 (?) جامع بيان العلم وفضله، (1/86).

2 (?) التمهيد، (19/232).

3 (?) حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- وفيه: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة"، أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، وقال: حديث حسن صحيح؛ وأبو داوود في كتاب السنة، باب شرح السنة؛ وابن ماجة في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، وإسناد الحديث صحيح.

4 (?) الاعتصام، (3/342).

سيما عند ورود دليلين متعاضدين أحدهما من النقل والآخر من العقل: "إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية؛ فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعا، ويتأخر العقل فيكون تابعا، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرحه النقل"[1].

وقال -رحمه الله-: "جعل للعقول في إدراكها حدّاً تنتهى إليه لا تتعدّاه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع البارى تعالى في إدارك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون -أن لو كان كيف كان يكون"[2].

إلى أن قال: "فهذا أصل اقتضى للعاقل أمرين:

أحدهما: أن لا يجعل العقل حاكماً بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشرع، بل الواجب عليه أن يقدم ما حقه التقديم -وهو الشرع- ويؤخر ما حقه التأخير -وهو نظر العقل-؛ لأنه لا يصح تقديم الناقص حكماً على الكامل؛ لأنه خلاف المعقول والمنقول. بل ضد القضية: هو الموافق للأدلة فلا معدل عنه، ولذلك قال: اجعل الشرع في يمينك والعقل في يسارك؛ تنبيهاً على تقديم الشرع على العقل.

والثاني: أنه إذا وجد في الشرع إخباراً يقتضي ظاهره خرق العادة الجارية المعتادة؛ فلا ينبغى له أن يقدم بين يديه الإنكار بإطلاق، بل له سعة في أحد أمرين:

- إما أن يصدِّق به على حسب ما جاء ويكل علمه إلى عالمه، وهو ظاهر قوله تعالى: (ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ   ې) [آل عمران:7]، يعنى: الواضحَ المحكم، والمتشابه المجمل؛ إذ لا يلزمه العلم به، ولو لزم العلم به لجعل له طريق إلى معرفته، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق.
- وإما أن يتأوَّله على ما يمكن حمله عليه مع الإقرار بمقتضى الظاهر؛ لأن إنكاره

---

[1] (?) الموافقات، (1/125).

[2] (?) الاعتصام (2/ 318).

إنكار لخرق العادة فيه"[1].

ومن خلال هذه النقول عن أئمة المالكية يتبين لنا موقفهم -رحمهم الله- من العقل والقياس عند الاستدلال على إثبات أسماء الله عز وجل وصفاته، وأنهم يرون الاعتماد على الكتاب والسنة وما بني عليهما، كما يوجبون عدم معارضتهما برأي ولا ذوق ولا وجد ولا عقل ولا قياس. وهم في هذا لا يخرجون عما عليه أهل السنة والجماعة، بل يوافقونهم في جميع ما يذهبون إليه؛ لأن المعين الذي يستقون منه واحد والطريق الذي يسيرون عليه واحد كذلك.

يقول الإمام المقريزي[2] -رحمه الله- مقرراً وجوب الاعتماد على الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعدم معارضتها بعقل أو قياس: "لما بعث الله محمدًا صلى الله عليه وسلم إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز، فلم يسأله أحد من العرب بأسرهم قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك كما كانوا يسألونه عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج ... إذ لو سأله أحد منهم عن شيء من الصفات لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم في أحكام الحلال والحرام.

ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم من أحد الصحابة -رضي الله عنهم- على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيء مما وصف الرب به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان محمد صلى الله عليه وسلم، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا

---

1 (?) الموافقات، (1/396).

2 (?) هو: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي: مؤرخ الديار المصرية. أصله من بعلبك، ونسبته إلى حارة المقارزة(من حارات بعلبك في أيامه) ولد ونشأ ومات في القاهرة. من تآليفه كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط، والآثار وتجريد التوحيد المفيد، ت: سنة (845هـ). انظر: ترجمته في والأعلام، (1/177).

عن الكلام في الصفات ... ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفةٍ فعل، وإنما أثبتوا الصفات كلها ... إثباتاً بلا تشبيه، وتنـزيهاً من غير تعطيل، ولم يتعرض أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا. ورأوا بأجمعهم إجرا ءالصفات كما وردت ، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم سوى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا المسائل الفلسفية، فمضى عصر الصحابة على ذلك ..."[1].

---

1 (?) انظر: "الخطط" للمقريزي، (3/301-302).

المطلب الرابع: موقفهم من علم الكلام. وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: تعريف علم الكلام.

تعددت تعريفات علم الكلام وبيان حده وحقيقته.

ومن أشهر ما وقفت عليه من هذه التعريفات ما يلي:

1. تعريف ابن خلدون [(1)] المالكي -رحمه الله- حيث قال في تعريف علم الكلام: "علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة"[(2)] [(3)].
2. تعريف الإيجي[(4)] -رحمه الله- قال: "الكلام: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه"[(5)].
3. تعريف الجرجاني[(6)] -رحمه الله- قال: "الكلام: علم

---

1 (?) عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الأشبيلي من ولد وائل بن حجر، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي الباحث، أصله من إشبيلية، ولد بتونس ورحل إلى فاس وغيرها من بلاد الغرب والأندلس، ثم توجه إلى مصر وولي فيها قضاء المالكية، وتوفي فجأة في القاهرة، كان فصيحاً جميل الصورة عاقلاً صادق اللهجة، من مؤلفاته: العبر، وديوان المبتدأ والخبر. انظر ترجمته في شذرات الذهب (7/76)، كفاية المحتاج (1/192).

2 (?) المقدمة،(ص/458).

3 (?) قدمت تعريف ابن خلدون لعلم الكلام؛ لأنه هو التعريف الذي وقفت عليه لأئمة المالكية، لا لأنه التعريف الذي أختاره.

4 (?) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبدالغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي: عالم بالأصول والعربية، من تصانيفه: المواقف، والعقائد العضدية، مات مسجونا سنة (756هـ). طبقات الشافعية الكبرى، (10/46).

5 (?) المواقف، (ص/7).

6 (?) هو: علي بن محمد الجرجاني المعروف بالشريف الجرجاني الحنفي من كبار العلماء بالعربية له مؤلفات عديدة منها التعريفات وشرح مواقف الإيجي، توفي بشيراز سنة (816هـ). انظر ترجمته في الضوء اللامع لأهل القرن

يبحث فيه عن ذات الله وصفاته وأحوال الممكنات من البدء والمعاد على قانون الإسلام"[1].

4. تعريف التفتازاني [2] -رحمه الله- قال: " العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها اليقينية"[3].

5. تعريف التهانوي [4] -رحمه الله- قال: "هو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه"[5].

وعند التأمل في هذه التعريفات نجد أن تعريف ابن خلدون قاصر على إثبات العقائد والرد على الشبه، بينما التعريفات الأخرى شاملة لكل العقائد الدينية المنسوبة إلى الإسلام: سواء أكانت حقاً أم باطلاً، يوضح ذلك التهانوي حيث يقول: "المراد بالدينية: المنسوبة إلى دين محمد عليه الصلاة والسلام، سواء كانت صواباً أم خطأ، فلا يخرج علم أهل البدع الذي يقتدر معه على إثبات عقائده الباطلة عن علم الكلام"[6].

والخلاصة أن علم الكلام هو تلك القضايا التي أحدثها أهل الكلام وسموها عقليات وبنوا عليها أصول الدين وردوا بسببها كثيراً من نصوص الكتاب

التاسع للسخاوي (5/328)، والإعلام للزركلي(5/7).

1 (?) التعريفات، (ص/162).

2 (?) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، سعد الدين: من أئمة العربية والمنطق من تصانيفه: مقاصد الطالبين وشرحه، وتهذيب المنطق، توفي سنة (793هـ) الدرر الكامنة (4/350).

3 (?) شرح المقاصد، (1/165).

4 (?) هو: محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، باحث هندي، له: كشاف اصطلاحات الفنون، وسبق الغايات في نسق الآيات. انظر ترجمته في إيضاح المكنون (2/353)، ومصحح المطبوعات (ص/645)، والأعلام (6/295).

5 (?) كشاف اصطلاحات الفنون، (1/22).

6 (?) كشاف اصطلاحات الفنون، (1/23)

والسنة[7].

[7] (?) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (2/7) وفتح رب البرية لابن عثيمين، (ص/79) وانظر: موقف المتكلمين للغصن، ومنهج السلف والمتكلمين -الجابر إدريس علي-، وحقيقة التوحيد لعبد الرحيم السلمي، ومصطلحات العقيدة لمحمد الحمد.

المسألة الثانية: أهل الكلام.

أهل الكلام هم تلك الطوائف التي ارتضت علم الكلام وقواعده الفلسفية منهجاً في الاستدلال على مسائل الاعتقاد وأعرضوا عن منهج أهل السنة والجماعة الذين بنوا اعتقادهم على نصوص الكتاب والسنة والإجماع المبني على الكتاب والسنة.

ومن أشهر فرق أهل الكلام: الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية[1] وغيرها، وليست النسبة قاصرة على هذه الطوائف، وإنما هي عامة لكل من ارتضى أصول المتكلمين واتخذها مسلكاً في تأصيل مسائل الاعتقاد وسماها قواعد وأصول قدمها على نصوص الشرع. ويدخل في ذلك طوائف عدة مثل الشيعة[2]

1 (?) الماتريدية: نسبة إلى أبي منصور الماتريدي، وهم فرقة مصدرهم في تلقي الإلهيات والنبوات العقل، ولم يثبتوا إلا ثماني صفات رأوا أن العقل دل عليها دون غيرها، وقد نفوا جميع الصفات الخبرية والاختيارية، ويرون أن الإيمان هو التصديق، وبعضهم يضم إليه الإقرار باللسان، ونفَوا زيادة الإيمان ونقصانه، وحرموا الاستثناء فيه، ويرون أن المعاصي لا أثر لها على أصل الإيمان. انظر: الماتريدية دراسة وتقويماً للدكتور أحمد بن عوض الله الحربي (ص/460-464)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور سليمان الغصن (1/31)، حاشية رقم (2).

2 (?) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً -رضي الله عنه- على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم من غيره أو تقية من عنده، وقالوا: إن الإمامة ركن الدين، وأن الأئمة معصومون من الكبائر والصغائر. والشيعة فرق كثيرة منهم الغالي الكافر، ومنهم دون ذلك؛ وأصولهم ثلاث فرق: الغالية، الزيدية، الرافضة الإمامية، ويكفر بعضهم بعضاً. انظر: مقالات الإسلاميين (1/65)، والملل والنحل (1/146-147)، وانظر التسعينية لشيخ الإسلام بن تيمية (1/163-164)، تحقيق: د/إبراهيم العجلان.

والإباضية[1] وغيرهما[2].

---

1 (?) الإباضية: فرقة من فرق الخوارج تنسب إلى عبد الله بن أباض، كان من مذهبه أن مخالفيه من أهل القبلة كفار غير مشركين ومناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال، وسمى دار مخالفيه من أهل الإسلام دار التوحيد إلا معسكر السلطان؛ فإنه دار بغي، وقال عن مرتكب الكبيرة: أنه موحد لا مؤمن، وهو كافر نعمة لا كافر شرك، أما حكمه في الآخرة إن لم يتب فهو الخلود في النار، وقد وافق المعتزلة في معتقدهم في الصفات. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (103-109)، ومقالات الإسلاميين للأشعري (1/183-192)، ودراسات إسلامية في أصول الإباضية، تأليف: بكير بن سعيد أعوشت.

2 (?) انظر: منهج السلف والمتكلمين، (1/49 وما بعدها).

المسألة الثالثة: موقف أئمة المالكية من علم الكلام.

أجمع أهل السنة على ذم الكلام وأهله والتحذير منهم، ويرونهم أهل بدع وضلال، ويحذرون من مجالستهم ومجادلتهم والركون إليهم، ويرون أن قوله عز وجل: (   ) [الأنعام:68] يقصد به أهل الأهواء والبدع، كما يرون أنهم أهل زيغ ولا يعدونهم من أهل الفقه.

وأئمة المالكية لا يخرجون عن هذا المنهج. وبالتتبع والاستقراء لمنهج المالكية تجاه أهل الأهواء نجد أنهم قد سلكوا جميع السبل في التحذير من الكلام وأهله: فتارة يحذرون منهم بألسنتهم، وتارة يحذرون من مجالستهم، وتارة يطردونهم من مجالسهم تحقيراً لهم، وتارة يتركون الصلاة عليهم. ومن أبرز مواقف أئمة المالكية تجاه الكلام وأهله ما يلي:

1. موقف الإمام مالك -رحمه الله-.

كان الإمام مالك -رحمه الله تعالى- من أشد الأئمة تمسكاً بالسنة واقتفاءً لآثار الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين، ومن أشدهم تحذيراً من الخوض في الدين بالكلام وعلم الكلام وأصحاب الأهواء الذين يرون أن الدين لا يعرف معرفة حقيقية إلا بالكلام والجدل.

قال أبو طالب المكي: "كان مالك -رحمه الله- أبعد الناس من مذاهب المتكلمين، وأشدهم بغضاً للعراقيين، وألزمهم لسنة السالفين من الصحابة والتابعين"[1].

كان ينهى عن الجدل والمراء حتى في باب المدافعة عن السنة. قال الهيثم بن جميل[2]: "قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، الرجل عالماً بالسنة أيجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قبلت منه وإلا سكت"[3].

وقال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: "القرآن هو الإمام، فأما هذا المراء فما أدري ما هو"[4]؟

---

1 (?) ترتيب المدارك (1/87)، السير (8/106).

2 (?) الحافظ الكبير محمدث أنطاكية، أبوسهل البغدادي، ثقة حافظ صاحب سنة، ت:سنة (213هـ). انظر ترجمته في طبقات بن سعد (7/490)، تهذيب التهذيب (6/57)، وسير أعلام النبلاء (10/396).

3 (?) جامع العلم (2/94)، ترتيب المدارك (1/87).

4 (?) الإبانة الكبرى، (2/510).

ولما سأله رجل عن كيفية معرفة الحق، أرشده إلى الأخذ بالأركان الإسلام ومبانيه التي بيَّنها النبي صلى الله عليه وسلم.

قال إسحاق بن عيسى[1]: "رأيت رجلاً من أهل المغرب جاء مالك بن أنس فقال: إن الأهواء كثرت قبلنا، فجعلت على نفسي إن أنا رأيتك أن آخذ بما تأمرني به. فوصف له مالك شرائع الإسلام: الصلاة والزكاة والصوم والحج،ثم قال: خذ بهذا ولا تخاصم"[2].

وكان إذا سأله الرجل عن شيء من الأهواء يقول له: اقرأ: (ﭽ ﭼ) ، فيقرأ إلى قوله تعالى: ( ) [البيِّنة:5]، فيضرب بيده على منكب الرجل ويقول: ما أمر الناس بهذا[3].

وقال أشهب بن عبد العزيز[4]: سمعت مالك بن أنس يقول: "إياكم والبدع! قيل: يا أبا عبد الله. وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته، وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بلَّغ أمته كل ما فيه الخير لهم، ولو كان في علم الكلام خير لدلهم عليه"[5].

وروي عن الشافعي أنه قال: سئل مالك عن الكلام والتوحيد فقال: "محال أن نظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد"[6].

---

1 (?) إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو يعقوب بن الطباع، صدوق، من رواة الموطأ عن مالك، مات سنة 215هـ. التقريب (ص/102)، وإتحاف السالك (67/ب).

2 (?) ترتيب المدارك (2/47)، الفقيه والمتفقه (1/231-232).

3 (?) مناقب مالك، (ص/49).

4 (?) الإمام العلامة مفتي مصر أبو عمر القيسي العامري المصري الفقيه، يقال: اسمه مسكين، وأشهب لقب له. قال ابن عبد البر: كان فقيهاً حسن الرأي والنظر، توفي سنة 204هـ. انظر ترجمته في المدارك (1/259)، السير (9/500).

5 (?) عقيدة السلف (ص/54)، ومناقب مالك (ص/47).

6 (?) ذكره الذهبي في السير (10/26).

قال إسحاق بن إبراهيم الحنيني[1]: قال مالك: "قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل، فإنما ينبغي أن نتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نتبع الرأي، فإنه متى اتُّبع الرأي: جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك، فاتبعته، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته، أرى هذا لا يتم"[2].

وقال: "أرأيت إن جاء من هو أجدل منه، أيدع دينه كل يومٍ لدين جديد؟!"[3].

وكان يحذر من أصحاب الرأي ويقول: "إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنة"[4].

ثم يبين أنه لم يعرف عن أحد من الصحابة -رضي الله عنهم- شيء من هذا الكلام أو اعتبار أنه علم يمدح من سعى في طلبه، أو الجدل والخوض في الدين ومعرفته بواسطته.

قال مالك: "لم يكن من هذه الأهواء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان"[5].

وقال عبد الرحمن بن مهدي [6]: "دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن، فقال: لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد[7]، لعن الله عمرًا فإنه ابتدع هذه البدع من

[1] (?) إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الحنيني، أبو يعقوب المدني، أحد رواة الموطأ، مات سنة 216هـ. التقريب، (ص/99) والتهذيب، (1/222) وإتحاف السالك (55/أ).

[2] (?) جامع العلم (2/144)، الاعتصام (1/105).

[3] (?) جامع العلم (2/95).

[4] (?) مناقب مالك (ص/148).

[5] (?) الإبانة الصغرى (ص/137)، وذكره ابن حجر في الفتح (13/253).

[6] (?) الإمام الناقد المجود، سيد الحفاظ، أبو سعيد العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم البصري اللؤلؤي، كان إماماً حجة قدوة في العلم والعمل. قال الخليلي: قال الشافعي: لا أعرف له نظيراً في هذا الشأن. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/298)، والسير (9/192).

[7] (?) عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان البصري، المعتزلي القدري، كذبه العلماء، وقد عقد اللالكائي فصلاً ذكر فيه مخازي مشايخ القدرية وفضائح المعتزلة كعمرو بن عبيد وغيره، توفي سنة 143هـ. انظر: ترجمته في تاريخ بغداد، (12/166)، وسير أعلام النبلاء، (6/104).

الكلام، ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الإحكام والشرائع، ولكنه باطل يدل على باطل"[1].

قال مصعب بن عبد الله الزبيري[2]: كان مالك بن أنس يقول: "الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه نحو الكلام في رأي جهم والقدر وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل. فأما الكلام في الدين وفي الله عز وجل، فالسكوت أحب إليَّ؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل"[3].

وفي رواية قال: سمعت مالك بن أنس يقول: "أدركت أهل هذا البلد –يعني: المدينة- وهم يكرهون المناظرة والجدل إلا فيما تحته عمل"[4].

قال أبو عمر بن عبد البر: "قد بيَّن مالك -رحمه الله- أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده -يعني: العلماء منهم رضي الله عنهم-، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه، وضرب مثلاً فقال: نحو قول جهم والقدر، والذي قاله مالك -رحمه الله- عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديمًا وحديثًا من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع: المعتزلة وسائر الفرق، وأما الجماعة فعلى ما قال مالك -رحمه الله- إلا أن يضطر أحد إلى الكلام فلا يسعه السكوت إذا طمع برد الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلال عامة، أو نحو هذا"[5].

وقال في موضع آخر: "يريد مالك -رحمه الله- الأحكام

1 (?) شرح السنة (1/217)، مناقب مالك (ص/147-148).

2 (?) مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير المدني القرشي، صدوق عالم بالنسب، ومن رواة الموطأ عن مالك، مات سنة 236هـ. التقريب، (ص/533) وإتحاف السالك، (43/ب). ترتيب المدارك (1/220)، سير أعلام النبلاء (11/30).

3 (?) ترتيب المدارك (1/220) وجامع العلم، (2/94-95) والتمهيد (19/232).

4 (?) التمهيد (19/232).

5 (?) جامع العلم، (2/95).

في الصلاة والزكاة والطهارة والصيام والبيوع ونحو ذلك، ولا يجوز عنده الجدال فيما تعتقده الأفئدة مما لا عمل تحته أكثر من الاعتقاد، وفي مثل هذا خاصة نهى السلف عن الجدال وتناظروا في الفقه، وتقايسوا فيه"[1].

قال إسحاق بن عيسى: قال مالك: "من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب"[2].

وقال: "إذا قل الكلام أصيب الجواب، وإذا كثر الكلام كان من صاحبه فيه الخطأ"، وقال: "كان ابن هرمز قليل الكلام، وكان يرد على أهل الأهواء، وكان أعلم الناس بما اختلفوا فيه من ذلك ..."[3].

قال معن بن عيسى[4]: "انصرف مالك يوماً من المسجد وهو متكىء على يديّ، فلحقه رجل يقال له: أبو الجويرية -كان يتهم بالإرجاء- فقال: يا أبا عبد الله، اسمع مني شيئاً أكلمك به وأحاجك وأخبرك برأيي. فقال له: احذر أن اشهد عليك. قال: والله ما أريد إلا الحق، اسمع مني: فإن كان صواباً فقل به أو فتكلّم. قال: فإن غلبتني؟ قال: اتبعني. قال: فإن غلبتك؟ قال: اتبعتك. قال: فإن جاء رجل آخر فغلبنا؟ قال: نتبعه. فقال له مالك: يا عبد الله! بعث الله محمداً بدين واحد وأراك تنتقل من دين إلى دين، قال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل"[5].

وقال الشافعي: "كان مالك بن أنس إذا جاءه بعض أهل الأهواء قال: أما أنا فعلى بينة من ربي وديني، وأما أنت فشاك، فاذهب إلى شاكٍّ مثلك فخاصمه"[6].

---

1 (?) التمهيد (19/232).

2 (?) مناقب مالك، (ص/147).

3 (?) مناقب مالك، (ص/152).

4 (?) معن بن عيسى بن يحيى بن دينار القزاز مولى أشجع أبو يحيى، روى عن مالك. قال ابن عبد البر: كان أشد الناس ملازمة لمالك، وكان يتكئ عليه عند خروجه إلى المسجد حتى قيل له: عصية مالك. مات سنة 198هـ. انظر ترجمته في المدارك (1/212)، سير أعلام النبلاء (9/304).

5 (?) ترتيب المدارك، (2/39) والاعتصام، (2/93).

6 (?) ترتيب المدارك، (2/41)

وقال عبد الله بن نافع[1]: سمعت مالكاً يقول: "لو أن العبد ارتكب الكبائر كلها بعد ألا يشرك بالله شيئاً ثم نجا من هذه الأهواء لرجوت أن يكون في أعلى جنات الفردوس، لأن كل كبيرة بين العبد وربه هو منها على رجاء، وكل هوى ليس هو منه على رجاء إنما يهوي بصاحبه في نار جهنم"[2].

قال إسماعيل بن أبي أويس [3]: سمعت مالكاً يقول: "ما قَلَّت الآثار في قوم إلا ظهر فيهم الأهواء، ولا قَلَّت العلماء إلا ظهر في الناس الجفاء"[4].

وفي رواية قال: "إذا قلَّ العلم ظهر الجفاء، وإذا قَلَّت الآثار كثرت الأهواء؛ وهذا لأن العلم يصل صاحبه وطالبه إلى معرفة الأثر واتباعه والاهتداء به"[5].

فقد بين-رحمه الله- أن العلم سبب في الحماية من الوقوع في براثن علم الكلام وما يجر إليه من باطل؛ وهذا يدل على كراهته لعلم الكلام وتحذيره منه.

وقال عبد الله بن وهب: سمعت مالكاً يقول: "إنّ حقًّا على من طلب العلم أن يكون له وقار وسكينة وخشية،

---

1 (?) أبو محمد عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المعروف بالصائغ. قال: صحبت مالكاً أربعين سنة ما كتبت منه شيئاً، وإنما كان حفظاً أتحفظه، وهو الذي سمع منه سحنون وكبار أتباع أصحاب مالك، توفي سنة 186هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (1/205)، والسير (10/371).

2 (?) ترتيب المدارك، (2/49) والاعتصام، (2/248).

3 (?) أبو عبد الله إسماعيل بن أبي أويس بن عامر الأصبحي بن عم مالك، وابن أخته، وزوج ابنته. قال الصدفي عنه: جالست خالي مالكاً من سنة ثمان وخمسين ومائة إلى أن مات وذلك إحدى وعشرون سنة، وروى عنه ابن وضاح وأثنى عليه وقال: إنه كان شديد القول فيمن يقول بالمخلوق. توفي سنة 226هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (1/213)، والسير (10/391).

4 (?) الفقيه والمتفقه، (1/147) ومناقب مالك، (ص/148).

5 (?) الفتاوى، (17/308) ودرء تعارض العقل والنقل، (1/271).

وأن يكون متبعًا لأثر من مضى قبله"[1].

وكان إذا سئل عن مسألة فأجاب فيها بالأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأراد السائل أن يقول رأيه بذلك، يغضب غضباً شديداً ويغلظ الإجابة.

وقال عبد الله بن وهب: قال مالك: "لم يكن فتيا الناس أن يقال: لم قلت هذا؟ كانوا يكتفون بالرواية ويرضون بها"[2].

ولذلك كان يحذر أشد التحذير من الرأي والجدل وأصحابهما.

قال إسحاق بن إبراهيم الحنيني: قال مالك بن أنس: "إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء أهل السنة"[3]. وهذا منه -رحمه الله- تحذير من الكلام وأهله.

وقال إسحاق بن عيسى[4]: "سمعت مالك بن أنس يعيب الجدل في الدين ويقول: كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل -عليه السلام- على محمد صلى الله عليه وسلم لجدله"[5].

وقال عبد الله بن وهب: سمعت مالكاً يقول: "ليس الجدل من الدين بشيء"[6].

وكان كثيراً ما يتمثل بقول عمر بن عبد العزيز: "من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل"[7]، ولذلك كان مالك يقول: "الداء العضال التنقل في الدين"[8].

وبلغ من شدة تحذيره من الكلام وأهله أنه جعل الميل إلى الجدل والرأي من اللعب بالدين، قال عبد الله بن

---

1 (?) الحلية، (6/324).

2 (?) المدخل، (ص/201).

3 (?) الحلية (6/326-327)، مناقب مالك (ص/148).

4 (?) تقدمت ترجمته.

5 (?) الإبانة الكبرى (2/507)، اعتقاد أهل السنة (1/144)، الحلية (6/324)، المدخل (ص/201)

6 (?) السير (8/67-68)، إرشاد السالك (ص/35)، ترتيب المدارك (2/39)، الاعتصام (2/93).

7 (?) الشريعة للآجري (ص/56-57)، الإبانة الكبرى (2/506-507)، اعتقاد أهل السنة (1/128).

8 (?) الإبانة الكبرى (2/506)، الحلية (6/319).

مسلمة بن قعنب[1]: قال مالك بن أنس: "مهما تلاعبت به من شيء فلا تلعبن بأمر دينك"[2].

وقال محذراً من الاستماع إلى أهل الأهواء والجدل: "كان يقال لا تُمَكِّن زائغ القلب من أذنيك فإنك لا تدري ما يعلقك من ذلك"[3].

قال الزهري[4]: "رأيت مالكاً وقوم يتجادلون عنده، فقام ونفض رداءه وقال: إنما أنتم جرب"[5].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "قال مالك بن أنس: قيل لرجل عند الموت: على أي دين تموت؟ قال: على دين أبي عمارة -كأنه رجل كان يتولاه من أهل الأهواء- قال: فقال مالك: يَدع المشؤوم دين أبي القاسم ويموت على دين أبي عمارة"[6].

وقال عبد الله بن وهب: سمعت مالكاً يقول: "المراء في العلم يقسي القلب ويورث الضغن"[7]. وهذا حث منه على العلم الشرعي على منهج السلف الصالح وتحذير من مناهج أهل الأهواء في تحصيل العلم.

وكان -رحمه الله- كثيراً ما يتمثل بقول عمر بن عبد العزيز الذي فيه الوصاية بالتمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان عليه السلف الصالح، وأنه بالأخذ

---

1 (?) عبد الله بن مسلمة بن قعنب، القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، الإمام الثبت، شيخ الإسلام، أصله من المدينة وسكنها مدة، ثقة، عابد من رواة الموطأ، وكان بن المديني وابن معين لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، مات سنة 221هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (1/231)، والسير (10/257).

2 (?) السنة للخلال (ص/215)، الإبانة الكبرى (2/506)، اعتقاد أهل السنة (1/144-145)، الحلية (6/320).

3 (?) كتاب الجامع، (ص/152).

4 (?) هارون بن عبد الله الزهري أبو يحيى، كان من الفقهاء، ولاَّه المأمون قضاء المصيصة ثم صرخد ثم قضاء الرقة ثم قضاء مصر، توفي سنة 228هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (1/298).

5 (?) ترتيب المدارك (2/39).

6 (?) الإبانة الكبرى (1/355).

7 (?) المصدر السابق (530)، وترتيب المدارك (2/39).

بذلك تكون النجاة والفوز، وبالبعد عن ذلك تكون الهلكة والخذلان، والتحذير من الإعراض عن السنة وتغييرها، واتباع أهل الكلام والزيغ والفساد.

قال مطرف بن عبد الله: "سمعت مالك بن أنس إذا ذكر عنده الزائغون في الدين -وفي رواية قال: إذا ذكر عنده فلان من أهل الزيغ والأهواء- يقول: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده سنناً الأخذ بها اتباع لكتاب الله عز وجل واستكمال لطاعة الله عز وجل وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدٍ، ومن انتصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا".

ومن شدته على أهل الكلام أنه جاء إليه رجل فقال له: ما تقول فيمن يقول القرآن مخلوق؟ قال زنديق فاقتلوه. فقال: يا أبا عبد الله، ليس هو كلامي، إنما هو كلام سمعته. قال: لم أسمعه إلا منك[(1)]. فقد اشتد -رحمه الله- على هذا القائل واتهمه بالزندقة مما يكون له أكبر الأثر في التحذير من طرق أهل الكلام.

فهذه النقول تبين موقف الإمام مالك من الكلام وأهله وفيها التحذير من هذا المسلك الخطير الذي يؤدي بصاحبه إلى الهلاك.

2. **موقف عبد الله بن فروخ**[(2)] **-رحمه الله-** (ت:175هـ).

قال محمد بن سحنون -رحمه الله-: "كانت المعتزلة تدعي ابن فروخ عندنا -أي: يزعمون أنه موالياً لهم-،

---

1 (?) المدارك، (1/90).

2 (?) أبو محمد عبد الله بن فروخ الفارسي، فقيه القيروان في وقته، قال ابن الجزار في طبقات القضاة: كان ابن فروخ فقيهاً ورعاً، رحل في طلب العلم، وكان يكاتب مالك بن أنس في المسائل ويجاوبه مالك، توفي سنة 175هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (1/194) ورياض النفوس (1/176).

فأخبرني بعض أصحاب أبي وكان صحب أبا خارجة قال: نزل بنا أبو خارجة فسألته عن ابن فروخ وما يرمي به فقال: من قال هذا؟ فو الله الذي لا إله إلا هو، ما رأيت بهذين العينين شاباً أعبد لله من ابن فروخ. ثم قال: فو الله لقد كنت معه حتى سئل عن المعتزلة، فقال للسائل: وما سؤالك عن المعتزلة؟ فعلى المعتزلة لعنة الله قبل يوم الدين وفي يوم الدين وبعد يوم الدين وفي طول دهر الداهرين. فقال له: وما فيهم قوم صالحون؟ فقال: ويحك، وهل فيهم رجل صالح"[1]؟

ومما يدل على موقفه من أهل البدع تركه الصلاة على جنازة المعتزلي كما سأنقله لاحقاً.

---

[1] (?) ترتيب المدارك (1/198).

3. **موقف البهلول بن راشد**[1] **-رحمه الله-** (ت:183هـ)

كان -رحمه الله- شديداً على أهل الكلام، مجانباً لهم، محذراً من مجالستهم ومحادثتهم. ومما يدل على شدته على أهل الكلام. قصته مع سحنون بن سعيد -رحمه الله- لما رآه يكلم رجلاً من أهل الأهواء. قال سحنون: "أتيت يوماً إلى البهلول فوافاني رجل من أهل الأهواء على بابه يسألني عن الشيخ، فلم أرد عليه جواباً والشيخ يسمع. فلما دخلت عليه سلمت فلم يرد علي وأعرض عني، فلما خرج الناس جثوت بين يديه وقلت له: ما قصتي؟ فقال: سلم عليك رجل من أهل الأهواء وسألك عني. فقلت له: والله ما رددت عليه جوابا. فقال مرحباً وأهلاً، وسلم علي. ثم قال لي: بهذا يعرف الحق من الباطل"[2].

فانظر إلى شدته -رحمه الله- على تلميذه لما رآه مع الرجل المبتدع فهجره ولم يرد عليه السلام حتى تبين له أنه لم يكلمه.

وقال سحنون: "مات رجل من أصحاب البهلول، فحضر هو وابن غانم وابن فروخ فصلوا عليه، وجيء بجنازة ابن صخرة المعتزلي، فقالوا لابن غانم: الجنازة. فقال: كل حي ميت، قدموا دابتي. وقيل لابن فروخ مثل ذلك، فقال مثله. وقيل للبهلول مثل ذلك، فقال مثله. وانصرفوا ولم يصلوا عليه"[3].

وما ذاك منهم إلا شدة على أهل الكلام وتحقيراً لشأنهم حتى يرتدع الناس عن مثل صنيعهم.

4. **موقف قتيبة بن سعيد البلخي -رحمه الله-** (ت:183هـ)

---

[1] (?) البهلول بن راشد الحجري الرعيني أبو عمر من أهل القيروان، كان ثقة مجتهداً مستجاب الدعوة، والغالب عليه مذهب مالك، وربما مال إلى قول الثوري، توفي سنة 183هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (1/188) ورياض النفوس (1/200).

[2] (?) المصدر السابق، (1/192).

[3] (?) المصدر السابق، (1/198).

فقد كان شديداً على أهل الكلام. قال القاضي وكيع[1]: "ولي قتيبة القضاء ببغداد واستتاب بشراً المريسي، فأقامه على صندوق من صناديق المصاحف، فقال بشر: معاذ الله، لست بتائب. فكثر الناس عليه حتى كادوا يقتلونه. وقال أبو داود: سمعت قتيبة ابن سعيد وقيل له: الواقفة[2] يعني في القرآن. فقال: الواقفة شر منهم -يعني ممن قال بالمخلوق-"[3].

5. **موقف أبي عبد الله ابن خويز منداد المالكي -رحمه الله-** (ت:390هـ)

قال -رحمه الله- في كتاب الإجارات من كتابه الخلاف فيما نقله عنه الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: قال مالك: "لا تجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم". وذكر كتباً ثم قال: وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك. قال: وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك.

وقال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك: "لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء"، قال: أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم: أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع: أشعريا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام، ويهجر ويؤدب على

---

1 (?) محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد، الملقب بوكيع، القاضي أبو بكر الضبي البغدادي. قال الذهبي: ولي قضاء كور الأهواز كلها، توفي سنة 306هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (14/237)، وتاريخ بغداد (5/236-237).

2 (?) الواقفة: هم الذين يتوقفون في القول بعدم خلق القرآن، فيقولون: لا نقول مخلوق، ولا نقول غير مخلوق؛ وقد ردّ عليهم السلف وبينوا أنهم شر من الذين يقولون: القرآن مخلوق، وممن شنع عليهم الإمام أبو سعيد الدارمي في الردّ على الجهمية، وقد نقل الإمام اللالكائي أقوال أهل السنة في الواقفة في كتابه: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. انظر: الردّ على الجهمية (ص/193-196)، شرح أصول أهل السنة والجماعة (1/241-وما بعدها).

3 (?) ترتيب المدارك (1/303)

بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها[1].

وهذا مما يوضح موقف أئمة المالكية من أهل الكلام وأنهم يرونهم أهل بدع وأهواء وضلالات، وينهون عن التعامل معهم وأنه لا يجوز استئجار كتبهم ولا تأجيرهم من المساكن والمحلات ما يبيعون به كتبهم، وأن الإجارات تنفسخ لأنها عقد مبني على فساد، وما بني على فساد فهو فاسد.وهل بعد هذا الإيضاح من إيضاح؟

وليس هذا المنهج السلفي مختصر على متقدمي المالكية، بل هو منهج المتأخرين.

يقول الشيخ الطيب العقبي[2] في بيان العقيدة الصحيحة مشنعاً على أهل البدع المعرضين عن الكتاب والسنة:

أيها السائل عن معتقدي ... يبتغي مني ما يحوي الفؤاد
إنني لست ببدعي ولا ... خارجي دأبه طول العناد
يحدث البدعة في أقوامه ... فتعم الأرض نجداً ووهاد
ليس يرضي الله من ذي بدعة ... عملاً إلا إذا تاب وهاد
لست ممن يرتضي في دينه ... ما يقول الناس زيد أو زياد
بل أنا متبع نهج الألى ... صدعوا بالحق في طرق الرشاد
حجتي القرآن فيما قلته ... ليس لي إلا على ذاك استناد
وكذا ما سنه خير الورى ... عدتي وهو سلاحي والعتاد[3].

وهذا الموقف من أئمة المالكية هو موقف إخوانهم من أهل السنة. يقول الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-

---

1 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/130-131).

2 (?) هو الطيب بن محمد بن إبراهيم بن الحاج صالح العقبي المالكي، ينتهي نسبه إلى قبيلة أولاد عبدالرحمن الأوراسية، ولد بمدينة سيدي عقبة بولاية بسكرة في الجزائر عام 1307ه، هاجر مع عائلته إلى المدينة المنورة وهو ابن خمس أو ست سنوات، تلقى العلم في الحرم النبوي الشريف وعمل مع شريف مكة في جريدة القبلة، عاد إلى الجزائر عام 1337 ه، وكان من الأعضاء المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. انظر ترجمته في شعراء الجزائر في العصر الحاضر: (1/125).

3 (?) رسالة الشرك ومظاهره، (ص/448-449).

أنه: "لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل"[1].

وقال الإمام الشافعي -رحمه الله-: "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام"[2].

1 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/130).
2 (?) المصدر السابق، (2/129).

المبحث الثاني: منهجهم في الاستدلال. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: موقفهم من المحكم والمتشابه.

المطلب الثاني: موقفهم من التأويل.

المطلب الثالث: موقفهم من المجاز.

المطلب الرابع: موقفهم من فهم النص.

المطلب الخامس: موقفهم مما يوهم التعارض في النص.

المبحث الثاني: منهجهم في الاستدلال. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: موقفهم من المحكم والمتشابه. وفيه مسائل:

المسألة الأولى: معنى الإحكام والتشابه في اللغة.

أولاً: معنى الإحكام لغة.

الإحكام في اللغة مأخوذ من مادة حكم ويراد بها أمران:

- الأول: المنع.

قال ابن فارس المالكي -رحمه الله-: "حكم: الحاء والكاف والميم أصل واحد وهو المنع. وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم. وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها يقال حكمت الدابة وأحكمتها. ويقال: حكمت السفيه وأحكمته، إذا أخذت على يديه. قال جرير:

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم   إني أخاف عليكم أن أغضبا"[1]

- الثاني الإتقان.

يقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم. والحكم العلم والفقه، قال تعالى:

(ﭢ ﭣ ﭤ) [مريم:12]، أي: علماً وفقها[2].

وعلى هذا فالإحكام معناه الفصل بين الشيئين فصلاً متناسقاً يظهر منه إتقان الشيء وإحسانه وهما متقاربان ويقوي كل واحد منهما الآخر[3].

المسألة الثانية: معنى التشابه في اللغة.

قال ابن فارس: "شبه: الشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً، يقال شِبْهُ وشبَه وشبيه. ... والمشبهات من الأمور المشكلات. واشتبه الأمران: إذا أشكلا"[4].

فالتشابه يدل على التشاكل والتجانس، ولكن لا يلزم من التشابه التماثل؛ لأن التماثل اتفاق الشيئين من جميع

---

[1] (?) معجم مقاييس اللغة، باب الحاء والكاف، (ص/258).

[2] (?) انظر: لسان العرب، مادة حكم، (12/140).

[3] (?) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، تأليف: عثمان حسن أمير، (2/473).

[4] (?) معجم مقاييس اللغة، الشين والباء وما يثلثهما، (ص/526).

الوجوه، وأما التشابه فيكون من وجه دون وجه. قال الله تعالى: (ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ) [الأنعام:141].

المسألة الثالثة: معنى الإحكام والتشابه في اصطلاح العلماء.

وصف الله عز وجل كتابه بأنه محكم كما في قوله عز وجل: (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ) [هود:1]، كما جاءت آيات تدل على أن القرآن محكم كما في قوله تعالى: **(**ﭬ ﭭ **)** [الزُّمَر:23]. وجاءت آيات تدل على أن من القرآن ما هو محكم ومنه متشابه كما في قوله سبحانه: **(**ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ **)** [آل عمران:7].

وقد بين أهل العلم أن للمحكم والمتشابه في القرآن إطلاقان: خاص وعام.

أولاً: الإطلاق العام للمحكم والمتشابه:

1- المحكم: أي البيِّن الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه إلى غيره لوضوح مفرداته وإتقان أحكامه وألفاظه ومعانيه، فهو غاية في الفصاحة والإعجاز، وهذا معنى قوله تعالى: **(**ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ **)** [هود:1][1].

2- المتشابه: أي أن آياته تشبه بعضها بعضاً في الإعجاز والحسن والهدى والصدق والعدل والسلامة من العيوب، وهذا معنى قوله تعالى: **(**ﭬ ﭭ **)** [الزُّمَر:23][2].

ثانياً: الإطلاق الخاص للمحكم والمتشابه:

اختلفت عبارات السلف في تحديد معنى الإحكام والتشابه الذي وردت به بعض الآيات القرآنية ولاسيما قوله تعالى: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ) [آل عمران:7]، فذهب بعضهم إلى أن المحكم ما يعمل به، والمتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به. وذهب بعضهم إلى أن المحكم ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه ما احتمل من التأويل أكثر من وجه. وذهب بعضهم إلى أن المحكم هو ما اتضح

---

1 (?) انظر: الموافقات (3/305-308)، مذكرة أصول الفقه (ص/92-93)

2 (?) انظر:مذكرة أصول الفقه (ص/93)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، (2/473-480).

معناه، والمتشابه هو ما لم يتضح معناه إما لاشتراك أو إجمال[1].

يقول القرطبي -رحمه الله-: "المحكمات من آي القرآن ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى بعلمه"[2].

يقول ابن تيمية: "وكلام السلف في ذلك يدل على أن التشابه أمر إضافي، فقد يشتبه على هذا ما لا يشتبه على هذا"[3].

المسألة الرابعة: موقف علماء المالكية من المحكم والمتشابه.

موضوع المحكم والمتشابه من أهم المسائل التي وقع فيها النـزاع بين أهل السنة والجماعة وبين أكثر الطوائف المخالفة لهم في أبواب العقيدة ولا سيما باب الأسماء والصفات؛ وذلك أن أكثر الطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة اتخذوا موضوع المتشابه في النصوص الشرعية ذريعة لتأويلاتهم الفاسدة وتأولوها على غير تأويلها.

ولذا اهتم أهل السنة والجماعة بهذا الموضوع وبينوا خطره وبينوا حقيقة مراد أهل الباطل منه وصنفوا فيه المصنفات[4].

وموقف أئمة المالكية في هذا الموضوع الخطير هو موقف أهل السنة والجماعة. وجاءت أقوالهم في هذا الموضوع واضحة غاية الوضوح. ومن أمثلة ذلك:

---

1 (?) راجع في هذه الأقـوال وغيرهـا لعلمـاء السـلف: الفقيـه والمتفقه (1/58-63)، المسـودة في أصـول الفقـه -تحقيـق: محمد محي الدين عبد الحميد- (ص/161 وما بعـدها)، العـدة في أصول الفقه -تحقيـق: د/ أحمـد بن علي المبـاركي- (ص/684 وما بعدها)، مجموع الفتاوى (17/418وما بعدها)، شرح الكـوكب المنـير (2/142-143)، وانظـر: المنهج السـلفي للقيسي، (282-283)

2 (?) الجامع لأحكام القرآن (4/9).

3 (?) مجموع الفتاوى (17/386).

4 (?) انظر: الإمام الشاطبي: عقيدته وموقفه من أهـل البـدع، تأليف: عبد الرحمن آدم علي، (ص/174).

1. قول ابن بطال

قال -رحمه الله: "وقوله: (□ □ □ □ □ ى) [الإسراء:85]، فيه دليل على أنه لا تبلغ حقيقة العلم بالمخلوقات فضلاً عن العلم بالخالق سبحانه، وأن من العلم ما يلزم التسليم فيه لله تعالى ويجب الإيمان بمشكله، وأن الراسخين فى العلم لا يعلمون تأويل المتشابه كما يزعم المتكلمون، إذ قد أعلمنا الله أن السؤال عن الروح ابتغاء ما لم يؤته من العلم، مع أنه وصف قلوب المتبعين ما تشابه منه بالزيغ وابتغاء الفتنة، ووصف الراسخين فى العلم بالإيمان به، وأن كله من عند ربهم، مستعيذين من الزيغ الذى وسم الله به من اتبع تأويل المتشابه منه، داعين الله أن لا يزيغ قلوبهم بابتغاء تأويله بعد إذ هداهم إلى الإيمان به[1].

فقد بين-رحمه الله تعالى- الموقف الذي يجب أن يكون عليه المؤمن من المتشابه، وأن المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله هو حقيقة الشيء، وأما العلم بالظاهر وهو ما يمكن أن يعلمه الإنسان فهذا ليس من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وهو بذلك يوافق قول السلف في أحد القولين في الوقوف على لفظ الجلالة في قوله عز وجل: (ۋ ۅ ۆ ۇ ۈ ۉ)، فإن من السلف من يرى الوقوف على لفظ الجلالة وأن المعنى: أنه لا يعلم حقيقة الآيات المتشابهات من القرآن إلا الله، أما المعنى العام فهو معلوم؛ لأن صفات الله عز وجل معلومة لدلالة النصوص عليها، ويدل على ذلك قول الإمام مالك -رحمه الله- لمن سأله عن الاستواء كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، أي: من حيث دلالة الآيات والنصوص عليه، والإيمان به واجب لثبوته بالدليل، وأما الكيف فهو مجهول؛ لأنه لايعلم كيفية استوائه إلا هو سبحانه. وعلى هذا يكون هذا المتشابه مما لا يعلم حقيقته إلا هو سبحانه وتعالى. وأما الراسخون فلا يعلمون حقيقة ذلك؛ ولذا

---

1 (?) شرح صحيح البخارى، (10/448).

يؤمنون به ويكلون علمه إلى الله عز وجل، بخلاف الزائغين الذين يؤولون حقيقة الأسماء والصفات على وفق آرائهم الفاسدة.

2.**قول أبي عبد الله القرطبي**.

قال -رحمه الله تعالى- عند تفسير قوله عز وجل: (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ) [آل عمران: 7]،

فيه تسع مسائل، ثم ذكرها فقال: الثانية : اختلف العلماء في المحكمات والمتشابهات على أقوال عديدة. فقال جابر بن عبدالله وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما: "المحكمات من آي القرآن ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه. قال بعضهم: وذلك مثل وقت قيام الساعة، وخروج يأجوج ومأجوج والدجال وعيسى، ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور". ثم قال: قلت: هذا أحسن ما قيل في المتشابه.

ثم قال بعد أن سرد الأقوال في معنى التشابه والإحكام: الثامنة : -قوله تعالى: (ﯘ ﯙ ﯚ) اختلف العلماء في (ﯘ ﯙ ﯚ) هل هو ابتداء كلام مقطوع مما قبله، أو هو معطوف على ما قبله فتكون الواو للجمع؟ فالذي عليه الأكثر أنه مقطوع مما قبله، وأن الكلام تم عند قوله: "إلا الله"، هذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبدالعزيز وغيرهم، وهو مذ هب الكسائي والأخفش والفراء وأبي عبيد وغيرهم. قال أبو نهيك الأسدي: إنكم تصلون هذه الآية وإنها مقطوعة، وما انتهى علم الراسخين إلا إلى قولهم: (ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ). وقال مثل هذا عمر بن عبدالعزيز. وحكى الطبري نحوه عن يونس عن أشهب عن مالك بن أنس. و"يقولون" على هذا خبر "الراسخون".

قال الخطابي: وقد جعل الله تعالى آيات كتابه الذي أمرنا بالإيمان به والتصديق بما فيه قسمين: محكماً ومتشابهاً، فقال عز من قائل: (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ

ﯓ ... إلى قوله: ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ)ﯟ فاعلم أن المتشابه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه فلا يعلم تأويله أحد غيره، ثم أثنى الله عز وجل على الراسخين في العلم بأنهم يقولون: آمنا به؛ ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه.

ومذهب أكثر العلماء أن الوقف التام في هذه الآية إنما هو عند قوله تعالى: ﯖ(ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ)، وأن ما بعده استئناف كلام آخر، وهو قوله (ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ). وروي ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة. وإنما روي عن مجاهد أنه نسق "الراسخون" على ما قبله وزعم أنهم يعلمونه. ...

ثم قال القرطبي بعد أن ذكر أنه لم يقل بقول مجاهد أحد ممن يعتد به ... قلت: ما حكاه الخطابي من أنه لم يقل بقول مجاهد غيره، فقد روي عن ابن عباس أن الراسخين معطوف على اسم الله عز وجل، وأنهم داخلون في علم المتشابه، وأنهم مع علمهم به يقولون آمنا به. وقاله الربيع ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم ...

واحتج قائلو هذه المقالة أيضا بأن الله سبحانه مدحهم بالرسوخ في العلم؛ فكيف يمدحهم وهم جهال، وقد قال ابن عباس: "أنا ممن يعلم تأويله".

ثم قال القرطبي -رحمه الله- مبيناً موقف أهل العلم من المحكم والمتشابه وأن منهجهم في ذلك رد المتشابه إلى المحكم حيث أن القرآن يفسر بعضه بعضاً، فما أحكم في موضع بين في موضع آخر، وما أطلق في موضع قيد في موضع آخر فقال: "التاسعة: قوله تعالى: (ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ)، فيه ضمير عائد على كتاب الله تعالى محكمه ومتشابهه، والتقدير: كله من عند ربنا. وحذف الضمير لدلالة "كل" عليه؛ إذ هي لفظة تقتضي الإضافة. ثم قال: (ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ) ، أي: ما يقول هذا ويؤمن ويقف حيث وقف ويدع اتباع المتشابه إلا ذو لب، وهو العقل"[1].

ومما تقدم يتبين لنا موقف القرطبي من المحكم والمتشابه وأنه يرى أن المحكم في معناه العام هو ما لا يعلم تأويله إلا الله، وأن العلماء لا يعلمون ذلك ولا

---

1 (?) الجامع لأحكام القرآن، (4/9-19) .

يكلفون أنفسهم بتتبعه؛ وإنما يقفون حيث وقف بهم علمهم ويردون علم ما لا يعلمونه إلى عالمه سبحانه وتعالى، وأنه يجب رد المتشابه إلى المحكم.

وهذا فيما يتعلق بكيفية صفات الله عز وجل، فإن السلف الصالح يؤمنون بأسماء الله وصفاته، ويعرفون معناها، ويفوضون علم الكيفية إلى الله عز وجل. ويدل لذلك قول الإمام مالك -رحمه الله- في الاستواء: "الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"، وكذلك ما روى عن جمع من السلف قولهم في آيات الصفات وأحاديثها: "أمروها كما جاءت".

3. **قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي**.

قال -رحمه الله-: اعلم أن بعض الآيات دل على كون القرآن كله محكماً كقوله تعالى: **(ﮒ ﮓ ﮔ)** [هود:1] وغيرها من الآيات.

وبعضها دل على كونه كلَّه متشابهاً، وهو قوله: (ﭭ ﭮ) [الزُّمَر:23].

وبعضها دل على أن منه محكماً ومنه متشابهاً، وهو قوله تعالى: : (ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ) [آل عمران:7].

ولا معارضة بين الآيات؛ لأن معنى كونه كله محكماً هو اتصاف جميعه بالإحكام الذي هو الإتقان، لأن جميعه في غاية الإتقان في ألفاظه ومعانيه، أحكامه عدل، وأخباره صدق، وهو في غاية الفصاحة والإعجاز والسلامة من جميع العيوب.

ومعنى كونه كلَّه متشابهاً أن آياته يشبه بعضها بعضاً في الإعجاز والصدق والعدل والسلامة من جميع العيوب.

ومعنى أن منه أيات محكمات وأخر متشابهات، اختلف فيه اختلافاً مبنياً على الاختلاف في معنى الواو في قوله: (ﯘ ﯙ ﯚ). فمن قال: إن الواو استئنافية والراسخون مبتدأ خبره جملة: (ﯛ ﯜ ﯝ) والوقف تام على قوله: (ﯕ ﯖ)، فإنه يفسر المتشابه بأنه ما استأثر الله بعلمه. وعلى هذا القول أكثر أهل العلم.

وعليه درج صاحب المراقي بقوله:

وما به استأثر علمُ الخالق   فـذا تشـابـهٌ عليـه أطلقِ

وهو على هذا القول واضحٌ؛ لأن الضمير في قوله: (ۇ ۆ ۈ ۇٴ ۋ) راجع إلى ما تشابه منه، وهو بعينه المتشابه.

ومن قال بأن الواو عاطفة، فإنه فسر المتشابه بما يعلمه الراسخون في العلم دون غيرهم، كالآيات التي ظاهرها التعارض وهي غير متعارضة في نفس الأمر كقوله: (ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ) [القصص:78] وقوله: (ﯼ ﯽ ﯾ □ □ □ □ □ □) [الرحمن:39] مع قوله: (ﭑ ﭒ ﭓ) [الحِجر:92] وقوله: (ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ) [الأعراف:6]، ونحو ذلك من الآيات.

وقول من قال: إن المتشابه القصص والأمثال، فسر المتشابه بما يشبه بعضه بعضاً؛ لأن قصص الأمم الماضية يشبه بعضه بعضاً، وكذلك الأمثال.

ورجح المؤلف -رحمه الله- يعني: ابن قدامة المقدسي، أن المتشابه ما استأثر الله بعلمه وأن الوقف تام على قوله: (ۇ ۆ)، أي: وما يعلم تأويله إلا الله وحده، بقرائن في الآية:

فمن القرائن المعنوية اللفظية: أنه لو أراد عطف الراسخين لقال: "ويقولون" بالواو.

ومن القرائن المعنوية: أنه ذم مبتغي التأويل، ولو كان ذلك معلوماً للراسخين لكان مبتغيه ممدوحاً لا مذموماً، ولأن قولهم: (ۋ ۅ) يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه، لا سيما إذا أتبعوه بقوله: (□ □ □ □)، فذكرهم ربهم هنا يعطي الثقة به والتسليم لأمره وأنه من عنده كالمحكم؛ ولأن لفظة (أما) في قوله: (□ □ □ □ □) لتفصيل الجمل: فذكره لها في الذين في قلوبهم زيغ مع وصفه إياهم باتباع المتشابه وابتغاء تأويله يدل على قسم آخر يخالفهم في هذه الصفة وهم الراسخون، ولو كانوا يعلمون تأويله لم يخالفوا القسم الأول بابتغاء التأويل.

قال مقيده -عفا الله عنه-:

مراده أن قوله: (□ □ □ □ □) الآية، يفهم منه ما مضمونه: وأمَّا الراسخون في العلم فلا يبتغون ما تشابه منه ولا يبتغون تأويله.

ثم استدرك الشنقيطي -رحمه الله- على الإمام المقدسي إطلاق التشابه على صفات الله عز وجل فقال: وقول المؤلف -رحمه الله- في هذا المبحث: (والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه وتعالى مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله، كقوله تعالى: (ﮈ ﮊ ﮋ ﮌ) [طه:5] ...) إلى آخره لا يخلو من نظر؛ لأن آيات الصفات لا يُطلق عليها اسم المتشابه بهذا المعنى من غير تفصيل

لأن معناها معلوم في اللغة العربية وليس متشابهاً، ولكن كيفية اتصافه جلَّ وعلا بها ليست معلومة للخلق.

وإذا فسرنا المتشابه بأنه هو ما استأثر الله بعلمه دون خلقه، كانت كيفية الاتصاف داخلة فيه لا نفس الصفة.

وإيضاحه أن (استوى) إذا عدِّيَ ب(على) معناه في لغة العرب: الارتفاع والاعتدال، ولكن كيفية اتصافه جلَّ وعلا بهذا المعنى المعروف عند العرب لا يعلمها إلا الله جلَّ وعلا كما أوضح هذا التفصيل إمام دار الهجرة مالك بن أنس تغمَّده الله برحمته، بقوله: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول".

فقوله -رحمه الله-: "الاستواء غير مجهول" يوضح أن أصل صفة الاستواء ليست من المتشابه، وقوله: "والكيف غير معقول" يبين أن كيفية الاتصاف تدخل في المتشابه بناءً على تفسيره بما استأثر الله تعالى بعلمه كما تقدم.

وهذا التفصيل لا بد منه، خلافاً لظاهر كلام المؤلف -رحمه الله-.

وقد بسطنا الكلام بإيضاح هذه المسألة في كتابنا "أضواء البيان" في أول سورة آل عمران، والعلم عند الله تعالى.

فإن قيل: إن فسرنا المتشابه بأنه ما استأثر الله بعلمه، فما الحكمة في خطاب الخلق بما لا يفهمونه؟ فالجواب: أن الله تعالى يمتحن خلقه بما شاء، فلا مانع من أن يكلفهم الإيمان بما لا يعلمون معناه امتحاناً وابتلاء لهم. ويدل لهذا الوجه ما ذكره تعالى عن الراسخين في العلم من قولهم: (ۋ ۋ   ې)، فإنهم آمنوا به لأنهم علموا أنه من عند ربهم كالمحكم، والله تعالى أعلم"[1].

وقال -رحمه الله-: "قوله تعالى: (ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ) الآية. لا يخفى أن هذه الواو محتملة للاستئناف، فيكون قوله: (ۆ ۈ ۈ) مبتدأ، وخبره (ۋ)، وعليه فالمتشابه لا يعلم تأويله إلا الله وحده، والوقف على هذا تام على لفظة الجلالة ومحتملة لأن تكون عاطفة، فيكون قوله: (ۆ) معطوفاً على لفظ الجلالة، وعليه فالمتشابه يعلم تأويله:

---

1 (?) مذكرة أصول الفقه، (ص/92-96).

الراسخون في العلم أيضاً، وفي الآية إشارات تدل على أن الواو استئنافية لا عاطفة.

قال ابن قدامة في روضة الناظر ما نصه: ولأن في الآية قرائن تدل على أن الله سبحانه متفرد بعلم المتشابه، وأن الوقف الصحيح عند قوله تعالى: (ۇ ۆ ۈ ۇٴ ۋ) لفظاً ومعنىً: أما اللفظ فلأنه لو أراد عطف الراسخين لقال: ويقولون آمنا به بالواو، أما المعنى فلأنه ذم مبتغى التأويل، ولو كان ذلك للراسخين معلوماً لكان مبتغيه ممدوحا لا مذموما؛ ولأن قولهم: (ۋ ۋ) يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه، سيما إذا أتبعوه بقولهم: ( )، فذكرهم ربهم هاهنا يعطي الثقة به والتسليم لأمره، وأنه صدر من عنده كما جاء من عنده المحكم؛ ولأن لفظة أما لتفصيل الجمل، فذكره لها في: ( ) مع وصفه إياهم باتباع المتشابه وابتغاء تأويله يدل على قسم آخر يخالفهم في هذه الصفةوهم الراسخون، ولو كانوا يعلمون تأويله لم يخالفوا القسم الأول في ابتغاء التأويل، وإذ قد ثبت أنه غير معلوم التأويل لأحد فلا يجوز حمله على غير ما ذكرناه" [1].

ومما يؤيد أن الواو استئنافية لا عاطفة، دلالة الاستقراء في القرآن: أنه تعالى إذا نفى عن الخلق شيئاً وأثبته لنفسه، أنه لا يكون له في ذلك الإثبات شريك كقوله: (ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ) [النمل:65] ، وقوله: (ى ى ي ي) [الأعراف:187] ، وقوله: (ګ ګ ګ ګ ګ ګ ګ) [القصص:88]، فالمطابق لذلك أن يكون قوله: (ۇ ۆ ۈ ۇٴ ۋ)، معناه: أنه لا يعلمه إلا هو وحده كما قاله الخطابي وقال: لو كانت الواو في قوله: (ۋ) للنسق، لم يكن لقوله: ( ) فائدة، والقول بأن الوقف تام على قوله: (ۇٴ ۋ)، وأن قوله: (ۋ) ابتداء كلام هو قول جمهور العلماء للأدلة القرآنية التي ذكرنا. وممن قال بذلك: عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد

---

[1] (?) انظر روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامـة، (1/280-281).

العزيز وابن مسعود وأبي بن كعب، نقله عنهم القرطبي وغيره، ونقله ابن جرير عن يونس عن أشهب عن مالك بن أنس، وهو مذهب الكسائي والأخفش والفراء وأبي عبيد.

وقال أبو نهيك الأسدي: إنكم تصلون هذه الآية وإنها مقطوعة، وما انتهى علم الراسخين إلا إلى قولهم: (ۋ ۋ ې)، والقول بأن الواو عاطفة مروي أيضاً عن ابن عباس، وبه قال مجاهد والربيع ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم. وممن انتصر لهذا القول وأطال فيه ابن فورك. ونظير الآية في احتمال الاستئناف والعطف قول الشاعر:

الـريح تبكي شجوها   والبرق يلمع في الغمامة

فيحتمل أن يكون والبرق مبتدأ، والخبر يلمع كالتأويل الأول، فيكون مقطوعا مما قبله، ويحتمل أن يكون معطوفا على الريح، ويلمع في موضع الحال على التأويل الثاني أي: لامعاً.

واحتج القائلون بأن الواو عاطفة بأن الله سبحانه وتعالى مدحهم بالرسوخ في العلم فكيف يمدحهم بذلك وهم جهال.

قال القرطبي: قال شيخنا أبو العباس أحمد بن عمرو: هذا القول هو الصحيح؛ فإن تسميتهم راسخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب، وفي أي شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع. انتهى منه بلفظه.

قال مقيده -عفا الله عنه- يجاب عن كلام شيخ القرطبي المذكور بأن رسوخهم في العلم هو السبب الذي جعلهم ينتهون حيث انتهى علمهم ويقولون فيما لم يقفوا على علم حقيقته من كلام الله جل وعلا: (ۋ ۋ ې)، بخلاف غير الراسخين فإنهم يتبعون: (ھ ھ)، وهذا ظاهر. وممن قال بأن الواو عاطفة الزمخشري في تفسيره "الكشاف". والله تعالى أعلم ونسبة العلم إليه أسلم.

وقال بعض العلماء: والتحقيق في هذا المقام أن

الذين قالوا هي عاطفة، جعلوا معنى التأويل "التفسير وفهم المعنى" كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم علمه التأويل" ، أي: التفسير وفهم معاني القرآن، والراسخون يفهمون ما خوطبوا به وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه.

والذين قالوا هي استئنافية جعلوا معنى التأويل حقيقة ما يؤول إليه الأمر، وذلك لا يعلمه إلا الله، وهو تفصيل جيد ولكنه يشكل عليه أمران:

الأول: قول ابن عباس رضي الله عنهما: "التفسير على أربعة أنحاء: تفسيرٌ لا يعذر أحد في فهمه، وتفسير تعرفه العرب من لغاتها، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله". فهذا تصريح من ابن عباس أن هذا الذي لا يعلمه إلا الله بمعنى التفسير، لا ما تؤول إليه حقيقة الأمر. وقوله هذا ينافي التفصيل المذكور.

الثاني: أن الحروف المقطعة في أوائل السور لا يعلم المراد بها إلا الله، إذ لم يقم دليل على شيء معين أنه هو المراد بها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا من لغة العرب؛ فالجزم بأن معناها كذا على التعيين تحكم بلا دليل[1].

وقال في موضع آخر مؤكداً أن آيات الصفات ليست من المتشابه وإنما هي من المحكم في معناها حيث أن معاني هذه الصفات معروفة، وأما كيفيتها فهي من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، فيؤمن به أهل السنة ويكلون علمه إلى الله تعالى، حيث يقول: "واعلموا أن آيات الصفات، كثير من الناس يطلق عليها اسم المتشابه، وهذا من جهةٍ غلط ومن جهة قد يسوغ، كما بينه الإمام مالك بن أنس. أما المعاني فهي معروفة عند العرب كما قال الإمام مالك بن أنس -رحمه الله-: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة"، كذلك يقال في النـزول: النـزول غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة. واطرده في جميع الصفات؛ لأن هذه الصفات معروفة عند العرب، إلا أن ما وصف به خالق السماوات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئاً من صفات المخلوقين، كما أن ذات الخالق جل وعلا حق، والمخلوقون لهم ذوات، وذات الخالق جل وعلا أكمل وأنزه وأجل من أن

---

1 (?) أضواء البيان، (2/316-320).

تشبه شيئاً من ذوات المخلوقين.

فعلى كل حال: الشرُّ كل الشرِّ في تشبيه الخالق بالمخلوق وتنجيس القلوب بقذر التشبيه. فالإنسان المسلم إذا سمع صفة وُصِفَ بها الله، أول ما يجب عليه أن يعتقد أن تلك الصفة بالغة من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فتكون أرض قلبه طيبة طاهرة قابلة للإيمان بالصفات على أساس التنـزيه على نحو: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ) [الشورى:11]"[1].

ومما تقدم يتبين لنا موقف أئمة المالكية من المحكم والمتشابه، وأنهم يعملون بالمحكم ويؤمنون بالمتشابه ويقولون كل من عند ربنا، وأنهم يرون أن نصوص الصفات معلومة من حيث المعنى ومجهولة الكيف، وقاعدتهم في ذلك مقولة إمامهم إمام دار الهجرة، التي هي قاعدة لأهل السنة في جميع الصفات.

كما أن هذا المنهج قد سار عليه أسلاف المالكية ومتأخروهم، مما يدل على اتفاقهم -رحمهم الله- على هذا الأمر.

وهذا الموقف من أئمة المالكية هو موقف أهل السنة والجماعة. يقول شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية -رحمه الله- في الرد على من قال: إن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يفهم معناه: "وأما إدخال أسماء الله أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله... كما يقول: "لكل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال: إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه، فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك فإني لا أعلم أحداً من سلف الأمة ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته

---

[1] (?) المحاضرات، (ص/111-112).

بمنـزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله ينـزل كلاماً لا يفهم أحد معناه؛ وإنما قالوا: كلمات لها معان صحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت. ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها"[1].

وبمثل هذا قال شمس الدين ابن قيم الجوزية -رحمه الله-: "الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته. فمن قال من السلف : إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله فهو حق. وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه"[2].

---

1 (?) مجموع الفتاوى، (13/294-295).

2 (?) مختصر الصواعق، (1/312).

المطلب الثاني: موقفهم من التأويل. وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: معنى التأويل في اللغة.

التأويل في اللغة يدل على معنيَيْن:

- **الأول**: المرجع والمصدر والعاقبة.

قال ابن فارس المالكي -رحمه الله-: "أول: الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه... وآل يؤول أي رجع. قال يعقوب: يقال: "أول الحكم إلى أهله" أي: أرجعه ورده إليهم. قال الأعشى[1]:

أؤوِّل الحكم إلى أهله[2]

وقال الخليل: آل اللبن يؤول أولاً وأُوُولاً: خثر، وكذلك النبات. قال أبو حاتم: آل اللبن على الإصبع، وذلك أن يروب فإذا جعلت فيه الإصبع قيل: آل عليها. وآل القطران، إذا خثر. وآل جسم الرجل إذا نحف. وهو من الباب؛ لأنه يحور ويحري، أي يرجع إلى تلك الحال. والإيالة السياسة من هذا الباب؛ لأن مرجع الرعية إلى راعيها. قال الأصمعي: آل الرجل رعيته يؤولها إذا أحسن سياستها. قال الراجز:

يؤولها أول ذي سياس.

وتقول العرب في أمثالها: "ألْنا وإيل علينا" أي سسنا وساسنا غيرنا. وقالوا في قول لبيد:

بمؤتر تأتاله إبهامها[3].

هو تفتعل من ألته أي أصلحته. ورجل آيل مال، مثال خائل مال، أي سائسه. قال الأصمعي: يقال رددته إلى

---

1 (?) ميمـون بن قيس بن جنـدل، من بـني قيس بن ثعلبـة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس ويقال له: أعشـى بكر بن وائل، والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الأولى في الجاهليـة، وأحـد أصـحاب المعلقـات.كـان كثـير الوفـود على الملوك من العرب والفـرس، غزيـر الشـعر، يسـلك فيـه كـل مسلك، وقد لقب بصناجة العرب. انظر ترجمته في الأغاني (7/127)، والأعلام (7/341)، وانظـــر شـــرح المعلقـــات للتبنريزي، تقديم: عمر الطباع، (ص/293).

2 (?) لم أجـده في ديـوان الأعشـى بهـذا اللفـظ، والـذي في الديوان قوله:

أؤول الحكم على وجهه ليس قضائي بالهوى الجائر

3 (?) ديوان لبيد، (1/103)، وأوله:

بصبوح صافية وجذب كرينةٍ بموتر تأتاله إبهامها

آيلته أي طبعه وسوسه، وآل الرجل أهل بيته من هذا أيضاً؛ لأنه إليه مآلهم وإليهم مآله. وهذا معنى قولهم يا آل فلان. وقال طرفة:

تحسب الطرف عليها نجدة يآل قومي للشباب المسبكرِّ[1]

ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: (ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ) [الأعراف:53]. يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم. وقال الأعشى:

على أنها كانت تأول حبها تأول ربعي السقاب فأصحبا[2].

يريد مرجعه وعاقبته. وذلك من آل يؤول[3].

وقال الراغب: "التأويل رد الشيء إلى الغاية المرادة منه قولاً كان أو فعلاً"[4] أي: العاقبة.

- **الثاني**: التفسير.

أول الكلام تأويلاً، وتأوله دبره وقدره وفسره. وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: "التأويل والمعنى والتفسير واحد"[5].

وقال أبو عبيد: "التأويل: التفسير"، وفسره أيضاً بالمرجع والمصير[6].

وقال الطبري-رحمه الله-: "وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير"[7].

وقال الليث: "التأول والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه"[8].

---

1 (?) ديوان طرفة، (1/26).
2 (?) ديوان الأعشى، (1/1).
3 (?) معجم مقاييس اللغة، مادة أول، (ص/81-82)
4 (?) تاج العروس، (7/215).
5 (?) لسان العرب، (13/34).
6 (?) مجاز القرآن، (1/18-19).
7 (?) تفسير الطبري، (3/184).
8 (?) لسان العرب، (13/34).

المسألة الثانية: معنى التأويل في الاصطلاح.

التأويل في اصطلاح السلف يطابق المعنى اللغوي، فهو عندهم بمعنى: العاقبة والتفسير، فيأتي بمعنى العاقبة وهو الغالب في استعمال القرآن الكريم، ويأتي بمعنى التفسير وهو كذلك في اصطلاح الصحابة والسلف الصالح.

- **فمن الأول:**

1. قول الله عز وجل: (ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ) [آل عمران:7] على القول بالوقف على لفظ الجلالة، فالتأويل هنا بمعنى العاقبة، أي: لا يعلم حقيقة وعاقبة ما أخبر الله به في كتابه من أمور الغيب إلا هو سبحانه؛ لأن الغيب مما استأثر الله بعلمه[1].
2. وقـوله عز وجل: (ٹ ٹ ٿ ٿ ٺ ٺ ٽ) [يـوسف:6]، وقوله: (□ □ □ ې ې ې ۉ ۉ □) [يوسف:21] ، وقوله: (□ □ □ □) [يوسف:36]، وقوله: (□ □ □ □ □ □ ى ى ې ې □) [يوسف:37] ، وقوله: (ڀ ڀ ڀ ڀ پ پ) [يوسف:44]، وقوله: (ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ) [يوسف:100]. وكل هذه بمعنى العاقبة والمآل؛ لأن تأويل الرؤيا هو مدلولها في الخارج.
3. وقوله عز وجل: (ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ڤ ڤ ڤ) [الأعراف:53]. والمعنى: أي ما وعدوا به من العذاب والنكال، والجنة والنار، قاله مجاهد وغير واحد. وقال مالك: ثوابه، وقال الربيع: لا يزال يجيء من تأويله أمر حتى يأتي يوم الحساب، حتى يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، فيتم تأويله. وفسر مجاهد التأويل بالجزاء، وفسره قتادة بالثواب، والسدي بالعاقبة، وابن زيد بالحقيقة"[2].
4. وقوله: (ي □) [النساء:59]، أي عاقبة كما فسره بذلك السدي

---

1 (?) انظر المنهج السلفي، (ص/147).

2 (?) انظر: تفسير ابن جرير، (12/479)، وتفسير ابن كثير، (3/425).

وابن زيد[1].

5. وقوله عز وجل: (ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ) [الكهف:82]

6. قـول أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- حيث قالت وهي تصف حـال النبي صلى الله عليه وسلم في آخر عمره: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي، يتأول القرآن"[2].

7. قول قتادة -رحمه الله- حيث قال في قـوله تعالى: (ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ) [المُلك:5]، "خلق الله هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به"[3].

- **ومن الثاني:** وهو التفسير.

1. دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عباس-رضي الله عنهمـا- بقـوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"[4] أي التفسير. قول جابر بن عبد الله وهو يصف حجة النبي صلى الله عليه وسلم: "... ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا، وعليه ينـزل القرآن وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا به". ومعنى قوله-رضي الله عنه-: وهو يعرف تأويله أي: تفسيره، وقوله: وما عمل به أي: تأويل ما أمر به أو نهى عنه كما ذكر ذلك ابن القيم-رحمه الله-[5].

2. ذكر بعض المفسرين التأويل بمعنى التفسير كما هو صنيع أبي عبيدة في مجاز القرآن،

---

1 (?) انظر: تفسير ابن جرير، (8/507-508)

2 (?) خرجه البخاري في كتـاب الأذان، بـاب: التسـبيح والـدعاء في السجود.

3 (?) المصدر السابق، كتاب بدء الخلق.

4 (?) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب: وضع المـاء عنـد الخلاء، ومسلم في فضائل الصحابة، بـاب: فضـائل عبـد اللـه بن عباس.

5 (?) انظر الصواعق المرسلة، (1/181).

والطبري في التفسير. فهذه أقوال أهل السنة في معنى التأويل.

وأئمة المالكية لا يخرجون عن هذه الأقوال، ومن أمثلة ذلك:

1. **قول الإمام القرطبي -رحمه الله-** حيث قال عند تفسير قوله تعالى:(ۀ ۀ ۂ ۈ ۈ)، "والتأويل يكون بمعنى التفسير، كقولك: تأويل هذه الكلمة على كذا، ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه. واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا، يؤول إليه، أي: صار، وأولته تأويلا أي صيرته. وقد حده بعض الفقهاء فقالوا: هو إبداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه. فالتفسير بيان اللفظ كقوله: **(**لا ريب فيه**)** [البقرة: 2] أي: لا شك، وأصله من الفسر وهو البيان؛ يقال: فسرت الشيء "مخففاً" أفسِره "بالكسر" فسراً. والتأويل بيان المعنى[1].

وقال: ... وفي قوله عليه السلام لابن عباس: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل" ما يبين لك ذلك: أي علمه معاني كتابك.

فقد بين -رحمه الله- أن التأويل يطلق ويراد به التفسير وهو البيان والإيضاح، وهو المقصود بقول النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه لابن عباس. ويطلق ويراد به العاقبة والمآل، وهذان القولان لا يخرجان عن أقوال السلف كما تقدم.

2. **قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي-رحمه الله-** حيث قال عند قولـه تعـالى: " (ۀ ۀ ۂ ۈ ۈ)، "يحتمل أن المراد بالتأويل في هذه الآية الكريمة التفسير وإدراك المعنى، ويحتمل أن المراد به حقيقة أمره التي يؤول إليها. ...وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الغالب في القرآن إطلاق التأويل على حقيقة الأمر التي يؤول إليها كقوله: (ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ) [يوسف:100]، وقوله: (ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ) الآية [الأعراف:53]، وقوله: (ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو) [يونس:

---

1 (?) الجامع، (4/15).

39]، وقوله: ( ) [النساء:59]، إلى غير ذلك من الآيات".

وزاد المسألة إيضاحاً فقال: "اعلم أن التأويل يطلق على ثلاث إطلاقات:

الأول: هو ما ذكرنا من أنه الحقيقة التي يؤول إليها الأمر، وهذا هو معناه في القرآن.

الثاني: يراد به التفسير والبيان، ومنه بهذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس: "اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل".

الثالث: هو معناه المتعارف في اصطلاح الأصوليين، وهو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح بدليل يدل على ذلك. وحاصل تحرير مسألة التأويل عند أهل الأصول أنه لا يخلو من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح".

ثم بين هذه الثلاث فقال:

"الأولى: أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره بدليل صحيح في نفس الأمر يدل على ذلك، وهذا هو التأويل المسمى عندهم بالتأويل الصحيح والتأويل القريب.

الحالة الثانية: أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لأمر يظنه الصارف دليلاً وليس بدليل في نفس الأمر، وهذا هو المسمى عندهم بالتأويل الفاسد، والتأويل البعيد.

الحالة الثالثة: أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا عن دليل أصلاً، وهذا يسمى في اصطلاح الأصوليين لعبا"[1].

وسيأتي -إن شاء الله تعالى- مزيد إيضاح لموقفه -رحمه الله- في هذا الباب المهم.

---

1 (?) أضواء البيان، (1/313-316).

بعد أن ذكرنا معنى التأويل عند أهل السنة ومنهم المالكية يحسن بنا أن نبين معنى التأويل عند المتكلمين ثم نتبعه بموقف أئمة المالكية من التأويل.

فالتأويل عند المتكلمين هو: "صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به"[1]. وقد بنوا ذلك على أمرين:

أولاً: أنه يجوز عندهم التعارض بين العقل والنقل، ويبنى على ذلك.

ثانياً: وجوب تقديم الدليل العقلي عند التعارض المزعوم عندهم[2].

ومن أمثلة ذلك عند المتكلمين ما ذكره أبو حامد الغزالي حيث يقول: "كل خبر مما يشير إلى إثبات صفة للباري تعالى يشعر ظاهره بمستحيل في العقل نظر إن تطرق إليه التأويل قبل وأول، وإن لم يندرج فيه احتمال تبين على القطع كذب الناقل، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مسدد أرباب الألباب ومرشدهم، فلا يظن به أن يأتي بما يستحيل في العقل"[3].

ويقول ابن رشد مبيناً معنى التأويل في نظره: "ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي، وهذه قضية لا يشك فيها مسلم ولايرتاب بها مؤمن"[4].

وهذا هو الذي ذهب إليه الرازي حيث يقول: "هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد بها غير ظواهرها، ثم إن جوزنا التأويل واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر التأويلات على

---

1 (?) انظر: الحدود للباجي (ص/48)، التعريفات للجرجاني (ص/28)، الأحكام للآمدي (2/199).

2 (?) انظر: أساس التقديس (ص/211)، درء تعارض العقل والنقل (1/12).

3 (?) انظر: المنخول في تعليقات الأصول، (ص/286).

4 (?) فصل المقال، (ص/33).

التفضيل وإن لم نجد التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى"[1].

1 (?) أساس التقديس، (211).

ولقد ذم أهل السنة والجماعة أهل الكلام وردوا عليهم وبينوا فساد ما ذهبوا إليه وأن هذا القول منهم يقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين لأمته ما أنزل إليه مما فيه صلاحهم وسعادتهم ولا سيما في أعز شيء وهو توحيد الله عز وجل حتى جاء أفراخ المعتزلة فبينوا الحق -سبحانك هذا بهتان عظيم-، أو أن الصحابة لم يفهموا الحق وهو أن ظاهر النصوص غير مراد به وهو باطل، أو فهموه ولكنهم كتموه ولم يقوموا بواجب النصح للمسلمين، وهذا من أبطل الباطل[1].

وإذا تبين ضلال المتكلمين في هذا الباب وأن أهل السنة والجماعة قد بينوا انحرافهم وأوضحوا الحق، فإن لأئمة المالكية جهود في الردّ على هؤلآء الضلال، ويتبين ذلك من خلال الآتي:

1. **موقف الإمام مالك -رحمه الله-** من نصوص الكتاب والسنة ووجوب الاستدلال

بها وأن الواجب التوقف في مسائل الدين، ومنها العقيدة حتى يأتي النص المبين لذلك.

يقول -رحمه الله-: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين وسيد العالمين إذا سئل عن الشيء لا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء، فإذا كان رسول رب العالمين لا يجيب إلا بالوحي وإلا لم يجب فمن الجرأة العظيمة إجابة من أجاب برأيه أو قياس أو تقليد من يحسن الظن به أو عرف أو عادة او سياسة أو ذوق أو كشف أو منام أو استحسان أو حرص، والله المستعان على كل من يبدل دينه"[2].

فانظر كيف جعل الأخذ بالآراء أو القياس أو أقوال المتبوعين بغير دليل تبديل للدين وضلال مبين. وفي هذا أعظم رد على أولئك الذين يصرفون ظواهر نصوص

---

1 (?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (5/15)، التمهيد لابن عبد البر (7/145)، الصواعق المرسلة (1/234-235).

2 (?) إيقاظ همم أولي البصائر للفلاني (ص/99)، وانظر: منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة للدكتور سعود الدعجان، (ص/92).

الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة عن دلالتها لمعارضتها للعقول على حد قولهم.

وكان -رحمه الله- كثيراً ما يتمثل بقول الشاعر:

وخير أمور الدين ما كان سنة   وشر الأمور المحدثات البدائع[1]

وقال -رحمه الله- مبيناً الموقف الصحيح من نصوص الكتاب والسنة: "والتسليم للسنن لا تعارض برأي ولا تدافع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا ونتبعهم فيما بينوا ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، ولا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه أو في تأويله"[2].

فبين -رحمه الله- أن الواجب اتباع السنة واتباع السلف الصالح في تفسيرهم للنصوص وأن الواجب الإمساك عما أمسكوا عنه وعدم الخروج عما أجمعوا عليه، وفي ذلك السلامة والنجاة.

وقال محذراً من البدع في أمور الدين مبيناً أن لسان حال صاحب البدع يقول: إن الدين يحتاج إلى زيادة، وذلك ضلال يؤدي بصاحبه إلى الهلاك في الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة: "من ابتدع بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً صلى الله عليه وسلم خان الرسالة؛ لأن الله يقول: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ) [المائدة:3][3].

وفي رواية عنه أنه قال: من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خان الدين؛ لأن الله يقول: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ) [المائدة:3][4].

2. قول الإمام ابن عبد البر -رحمه الله-.

قال: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع والجهمية

---

1 (?) انظر منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة، (ص/92).

2 (?) الجامع لابن أبي زيد، (ص/ 148-149)

3 (?) منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة (ص:101).

4 (?) الاعتصام، (1/62).

والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة ..."[1].

فقد بين -رحمه الله- أن أهل السنة يستدلون بنصوص الكتاب والسنة على إثبات صفات الله عز وجل ويحملونها على الحقيقة ولا يؤولونها، وأن هذا هو الصواب وهو الواجب إعتقاده والعمل به.

وقال مبيناً منهج السلف الصالح تجاه النصوص وهو اجراؤها على ظاهرها مع اعتقاد معناها وما دلت عليه: "روينا عن مالك بن أنس والأوزاعي وسفيان بن سعيد وسفيان بن عيينة ومعمر بن راشد في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قال: أمروها كما جاءت"[2].

3. **قول القاضي عبد الوهاب -رحمه الله**- حيث يقول في شرح رسـالة أبي زيد:

"والذي نذهب إليه إثبات ذلك على ما ورد به القرآن وصحت به الآثار، ولا ندفعه ولا نعارضه بقياس... ولا حاجة بنا إلى ترك الظواهر وإخراجها عن مفهومها ونقلها عما وضعت له من غير حجة توجب ذلك، ولأن القرآن هو الحجة والعبرة وبه النصرة والاعتبار فليت شعري إذا تركناه فأي شيء هو أولى منه نأخذ به لولا الحيرة والجهل والعناد والشرك، نعوذ بالله من كل ما يضل عن الطريق المنهج ... ولا شيء يضطرنا إلى حمل ظواهرنا وأخبارنا على المجاز والعدول عن حقيقة الكلام وخرق إجماع الصحابة والسلف وأهل التفسير"[3].

فقد بين -رحمه الله- أن الواجب تجاه النصوص إجراؤها على ظاهرها وعدم إخراجها عما وضعت له من غير دليل واضح، وهذا يدل على أنه يقرر عدم جواز تأويل النصوص على خلاف منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

---

1 (?) التمهيد، (7/149).
2 (?) جامع بيان العلم وفضله، (2/118).
3 (?) شرح رسالة ابن أبي زيد، (ص/96-97).

4. قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي.

قال -رحمه الله- في بيان معاني التأويل عند أهل السنة ومخالفيهم: "اعلموا أن هذا الشيء الذي يقال له: التأويل، الذي فتن الله به الخلق وضل به الآلاف المؤلَّفة من هذه الأمة، اعلموا أن التأويل يطلق في الاصطلاح مشتركاً بين ثلاثة معان:

1. يطلق على ما تؤول إليه حقيقة الأمر في ثاني حال، وهذا هو معناه في القرآن نحو: ( ) [النساء:59]، ( ) [يونس:39] ( ) [الأعراف:53] أي: ما تؤول إليه حقيقة الأمر في ثاني حال.

2. ويطلق التأويل على التفسير، وهذا قول معروف كقول ابن جرير: "، القول في تأويل قوله تعالى: كذا، أي: تفسيره.

3. أما في اصطلاح الأصوليين، فالتأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لدليل.

وصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه، له عند علماء الأصول ثلاث حالات:

1- إما أن يصرفه عن ظاهره المتبادر منه لدليل صحيح من كتاب أو سنة، وهذ

النوع من التأويل صحيح مقبول لا نزاع فيه. ومثال هذا النوع: ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الجار أحق بصقبه"، فظاهر هذا الحديث ثبوت الشفعة للجار، وحَمْل هذا الحديث على خصوص الشريك المقاسم حمْلٌ للفظ على محتمل مرجوح غير ظاهر متبادر، إلا أن حديث جابر الصحيح: "فإذا ضربت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة" دل على أن المراد بالجار الذي هو أحق بصقبه خصوص الشريك المقاسم. فهذا النوع من صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لدليل واضح يجب الرجوع إليه من كتاب وسنة. وهذا تأويل يسمى: تأويلاً صحيحاً وتأويلاً قريباً، ولا مانع منه إذا دل عليه النص.

2- الثاني هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء يعتقده المجتهد دليلاً، وهو في نفس الأمر ليس بدليل. فهذا يسمى: تأويلاً بعيداً. ومثل له بعض العلماء بتأويل الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- لفظ "المرأة" في قوله صلى الله عليه وسلم: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل باطل".

قالوا: حمْل هذا على خصوص المكاتبة تأويل بعيد لأنه صرفٌ للفظ عن ظاهره المتبادر منه؛ لأن "امرأة" و"أيّ" صيغة عموم، وأكدت صيغة العموم بـ"ما" المزيدة للتوكيد. فحمْل هذا على صورة نادرة هي المكاتبة، هذا حمْلٌ للفظ على غير ظاهره لغير دليل جازم يجب الرجوع إليه.

ج- أما صرف اللفظ عن ظاهره لا لدليل: فهذا لا يسمى تأويلاً في الاصطلاح، وإنما يقول له الأصوليون لعباً؛ لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. ومن هذا تفسير غلاة الروافض قوله: ﴿   ﮩ﴾ [البقرة:67]، قالوا: عائشة!.

ومن هذا النوع: صرف آيات الصفات عن ظواهرها إلى محتملات ما أنزل الله بها من سلطان، كقولهم: "استوى" بمعنى "استولى"، فهذا لا يدخل في اسم التأويل؛ لأنه لا دليل يدل عليه البتة، وإنما يسمى لعباً؛ لأنه تلاعب بكتاب الله جل وعلا من غير دليل ولا مستند. فهذا النوع لا يجوز؛ لأنه تهجُّم على كلام رب العالمين. والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهره المتبادر منه إلا بدليل يجب الرجوع إليه.

وكل هذا الشر يا إخوان -اسمعوا نصيحةَ مشفق-، كل هذا الشر إنما جاء من مسألة وهي نجس القلب وتلطخه وتنجسه بأقذار التشبيه.فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفةً من صفات الكمال أثنى الله بها على نفسه، كنـزوله إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الأخير، وكاستوائه على عرشه، وكمجيئه يوم القيامة، وغير ذلك من صفات الكمال والجلال، أول ما يخطر في ذهن المسكين أن هذه صفة الخلق، فيكون قلبه متنجساً بأقذار التشبيه، لا يقدر الله حق قدره ولا يعظم الله حق عظمته، حيث يسبق إلى ذهنه أن صفة الخالق تشبه

صفة المخلوق. فيكون مشبِّهاً أولاً نجسَ القلب متقذِّرَه بأقذار التشبيه، فيدعوه شؤم هذا التشبيه إلى أن ينفي صفة الخالق جل وعلا عنه، بادعاء أنها تشبه صفة المخلوق. فيكون مشبِّهاً أولاً، معطلاً ثانياً، ضالاًّ ابتداءً وانتهاءً، متهجِّماً على رب العالمين بنفي صفته عنه بادعاء أن تلك الصفة لا تليق.

واعلموا أن هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتدُّ به من أهل العلم وهي: أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا سيما في العقائد. ولا سيما لو مشينا على فرضهم الباطل: أن ظاهر آيات الصفات الكفر، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول الاستواء بالاستيلاء، ولم يؤول شيئاً من هذه التأويلات. ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيانها؛ لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة.

فالحاصل أنه يجب على كل مسلم أن يعتقد هذا الاعتقاد الذي يحل جميع الشُّبَه ويجيب عن جميع الأسئلة: أن الإنسان إذا سمع وصفاً وصف به خالق السماوات والأرض نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، فليمتلئ صدره من التعظيم ويجزم بأن ذلك الوصف بالغ من غايات الكمال والشرف والعلو ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين. فيكون القلب منـزِّهاً معظِّماً له جل وعلا، غير متنجس بأقذار التشبيه. فتكون أرض قلبه قابلة للإيمان والتصديق بصفات الله التي تمدَّح بها وأثنى عليه بها نبيه صلى الله عليه وسلم، على غرار: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ) [الشورى:11]. والشر كل الشر في عدم تعظيم الله، وأن يسبق في ذهن الإنسان أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق؛ فيضطر المسكين أن ينفي صفة الخالق بهذه الدعوى الكاذبة الفاجرة الخائنة.

ولا بد في هذا المقام من نقط يتنبه لها طالب العلم:

أولاً: أن يعلم طالب العلم أن جميع الصفات من باب واحد إذ لا فرق بينها البتة؛ لأن الموصوف بها واحد وهو جل وعلا لا يشبه الخلق في شيء من صفاتهم البتة. فكما أنكم أثبتتم له جل وعلا سمعاً وبصراً لائقين بكماله

وجلاله لا يشبهان شيئاً من أسماع الحوادث ولا أبصارهم، فكذلك يلزم أن تُجْروا هذا بعينه في صفة الاستواء والنـزول والمجيء، إلى غير ذلك من صفات الكمال والجلال التي أثنى الله بها على نفسه.

واعلموا أن رب السماوات والأرض يستحيل عقلاً أن يصف نفسه بما يلزمه محذور أو يلزمه محال أو يؤدي إلى نقص، كل ذلك مستحيل عقلاً. فإن الله لا يصف نفسه إلا بوصف بالغ من الشرف والعلو والكمال ما يقطع جميع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين على حد قوله: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ) [الشورى: 11].

الثاني: أن تعلموا أن الصفات والذات من باب واحد، فكما أننا نثبت ذات الله جل وعلا إثبات وجود وإيمان، لا إثبات كيفية مكيفة محددة، فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات إثبات إيمان ووجود، لا إثبات كيفية وتحديد.

واعلموا أن آيات الصفات، كثير من الناس يطلق عليها اسم المتشابه، وهذا من جهةٍ غلط ومن جهة قد يسوغ، كما بينه الإمام مالك بن أنس. أما المعاني فهي معروفة عند العرب كما قال الإمام مالك بن أنس -رحمه الله-: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة"، كذلك يقال في النـزول: النـزول غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة. واطرُده في جميع الصفات؛ لأن هذه الصفات معروفة عند العرب، إلا أن ما وصف به خالق السماوات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئاً من صفات المخلوقين، كما أن ذات الخالق جل وعلا حق، والمخلوقون لهم ذوات، وذات الخالق جل وعلا أكمل وأنزه وأجل من أن تشبه شيئاً من ذوات المخلوقين.

فعلى كل حال: الشر كل الشر في تشبيه الخالق بالمخلوق وتنجيس القلوب بقذر التشبيه. فالإنسان المسلم إذا سمع صفة وُصِف بها الله، أول ما يجب عليه أن يعتقد أن تلك الصفة بالغة من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين؛ فتكون أرض قلبه طيبة طاهرة قابلة للإيمان

بالصفات على أساس التنـزيه، على نحو: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ) [الشورى:11].

وهنا سؤال لا بد من تحقيقه لطالب العلم، أولاً: اعرفوا أن اللفظ -المقرر في الأصول-: أنه إذا دل على معنى لا يحتمل غيره هذا يسمونه "نصًّا" كقوله مثلاً: (   ) [البقرة:196]. فإذا كان يحتمل معنيين فلا يخلو من حالتين: إما أن يكون أظهر في أحد الاحتمالين من الآخر، وإما أن يتساوى بينهما. فإن كان الاحتمال يتساوى بينهما فهذا الذي يسمى في الاصطلاح: "المجمل" كما لو قلت: "عدا اللصوص البارحة على عين زيد"، فإنه يحتمل أن تكون عينه الباصرة عوَّروها، أو عينه الجارية غَوَّروها، أو عينه ذهبَه وفضَّته سرقوها: فهذا مجمل. وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلا بدليل على التفصيل. أما إذا كان نصًّا صريحاً فالنص يعمل به ولا يعدل عنه إلا بـ"الظاهر"، ومقابله يسمى: "محتملاً مرجوحاً" والظاهر يجب الحمل عليه إلا لدليل صارف عنه، كما لو قلت: "رأيت أسداً" فهذا مثلاً ظاهر في الحيوان المفترس، محتمل للرجل الشجاع.

إذاً فنقول: فالظاهر المتبادر من آيات الصفات من نحو قوله: (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ) [الفتح:10] وقوله في صفة النـزول وصفة المجيء وما جرى مجرى ذلك، هل نقول: ما الظاهر المتبادر من هذه الصفة: أهو مشابهة الخلق، حتى يجب علينا أن نؤول ونصرفه عن ظاهره؟ أو ظاهرها المتبادر منها تنـزيه رب السماوات والأرض، حتى يجب علينا أن نقره على الظاهر من التنـزيه؟

الجواب: أن كل وصف أسند إلى رب السماوات والأرض فظاهره المتبادر منه عند كل مسلم هو التنـزيه الكامل عن مشابهة الخلق في شيء من صفاته"[1].

وقال -رحمه الله- مبيناً إجماع أهل الإسلام على وجوب العمل بظاهر النصوص وعدم صرف شيء منها بدون دليل صحيح صريح: "وقد أجمع جميع المسلمين على أن العمل بالظاهر واجب ما لم يرد دليل شرعي

[1] (?) المحاضـرات، بتحقيـق الشـيخ بكـر أبـو زيـد، (ص/107-113).

صارف عنه إلى المحتمل المرجوح، وعلى هذا كل من تكلم في الأصول.

فتنفير الناس وإبعادها عن كتاب الله وسنة رسوله بدعوى أن الأخذ بظواهرهما من أصول الكفر، هو من أشنع الباطل وأعظمه كما ترى.

وأصول الكفر يجب على كل مسلم أن يحذر منها كل الحذر ويتباعد منها كل التباعد ويتجنب أسبابها كل الاجتناب، فيلزم على هذا القول المنكر الشنيع وجوب التباعد من الأخذ بظواهر الوحي،وهذا كما ترى.

وبما ذكرنا يتبين أن من أعظم أسباب الضلال، ادعاء أن ظواهر الكتاب والسنة دالة على معان قبيحة ليست بلائقة، والواقع في نفس الأمر بعدها وبراءتها من ذلك. وسبب تلك الدعوى الشنيعة على ظواهر كتاب الله، وسنة رسوله، هو عدم معرفة مدعيها. ولأجل هذه البلية العظمى، والطامة الكبرى، زعم كثير من النظار الذين عندهم فهم[1]، أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها غير لائقة بالله؛ لأن ظواهرها المتبادرة منها هو تشبيه صفات الله بصفات خلقه، وعقد ذلك المقري في إضاءته في قوله:

والنص إن أوهم غير اللائق بالله كـالـتـشبـيـه بالخـلائق
فاصرفه عن ظـاهره إجماعـا واقطع عن الممتنع الأطماعـا

وهذه الدعوى الباطلة من أعظم الافتراء على آيات الله تعالى وأحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم.

والواقع في نفس الأمر أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها المتبادرة منها لكل مسلم راجع عقله، هي مخالفة صفات الله لصفات خلقه.

ولا بد أن نتساءل هنا فنقول:

أليس الظاهر المتبادر مخالفة الخالق للمخلوق في الذات والصفات والأفعال؟ والجواب الذي لا جواب غيره: بلى.

وهل تشابهت صفات الله مع صفات خلقه حتى يقال إن اللفظ الدال على صفته تعالى ظاهره المتبادر منه تشبيهه بصفة الخلق؟ والجواب الذي لا جواب غيره: لا.

---

1 (?) هكذا، ولعل الصواب: "الذين ليس عندهم فهم"

فبأي وجه يتصور عاقل أن لفظاً أنزله الله في كتابه مثلاً دالاً على صفة من صفات الله أثنى بها تعالى على نفسه، يكون ظاهره المتبادر منه مشابهته لصفة الخلق؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

فالخالق والمخلوق متخالفان كل التخالف وصفاتهما متخالفة كل التخالف. فبأي وجه يعقل دخول صفة المخلوق في اللفظ الدال على صفة الخالق؟ أو دخول صفة الخالق في اللفظ الدال على صفة المخلوق مع كمال المنافاة بين الخالق والمخلوق؟

فكل لفظ دل على صفة الخالق ظاهره المتبادر منه أن يكون لائقاً بالخالق منـزهاً عن مشابهة صفات المخلوق. وكذلك اللفظ الدال على صفة المخلوق لا يعقل أن تدخل فيه صفة الخالق.

فالظاهر المتبادر من لفظ اليد بالنسبة للمخلوق، هو كونها جارحة هي: عظم ولحم ودم، وهذا هو الذي يتبادر إلى الذهن في نحو قوله تعالى: (ٺ ٿ) [المائدة:38] .

والظاهر المتبادر من اليد بالنسبة للخالق في نحو قوله تعالى: (ۋ ۋ ې ې) [ص:75], أنها صفة كمال وجلال، لائقة بالله جل وعلا، ثابتة له على الوجه اللائق بكماله وجلاله.

وقد بين جل وعلا عظم هذه الصفة وما هي عليه من الكمال والجلال، وبين أنها من صفات التأثير كالقدرة، قال تعالى في تعظيم شأنها: ([illegible]) [الزُّمَر:67]. وبين أنها صفة تأثير كالقدرة، في قوله تعالي: ([illegible]) [ص:75]، فتصريحه تعالى بأنه خلق نبيه آدم بهذه الصفة العظيمة التي هي من صفات كماله وجلاله يدل على أنها من صفات التأثير كما ترى.

ولا يصح هنا تأويل اليد بالقدرة البتة لإجماع أهل الحق والباطل كلهم على أنه لا يجوز تثنية القدرة. ولا يخطر في ذهن المسلم المراجع عقله، دخول الجارحة التي هي عظم ولحم ودم في معنى هذا اللفظ، الدال على هذه الصفة العظيمة، من صفات خالق السماوات والأرض[1].

ثم حذر من صرف اللفظ عن ظاهره بدعوى الخوف من التشبيه مبيناً أن السبب الحامل على ذلك هو اعتقاد من فعل ذلك التشبيه أولاً، ولذا فر منه إلى التعطيل فقال:

"فاعلم أيها المدعي أن ظاهر لفظ اليد في الآية المذكورة وأمثالها، لا يليق بالله؛ لأن ظاهرها التشبيه بجارحة الإنسان وأنه يجب صرفها عن هذا الظاهر الخبيث، ولم تكتف بهذا حتى ادعيت الإجماع على صرفها عن ظاهرها، أن قولك هذا كله افتراء عظيم على الله تعالى وعلى كتابه العظيم، وأنك بسببه كنت أعظم المشبهين والمجسمين، وقد جرك شؤم هذا التشبيه إلى ورطة التعطيل، فنفيت الوصف الذي أثبته الله في كتابه لنفسه بدعوى أنه لا يليق به، وأولته بمعنى آخر من تلقاء نفسك بلا مستند من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول أحد من السلف.

وماذا عليك لو صدقت الله وآمنت بما مدح به نفسه على الوجه اللائق بكماله وجلاله من غير كيف ولا تشبيه

---

1 (?) أضواء البيان، (7/474-475)

ولا تعطيل؟

وبأي موجب سوغت لذهنك أن يخطر فيه صفة المخلوق عند ذكر صفة الخالق؟

هل تلتبس صفة الخالق بصفة المخلوق عند أحد حتى يفهم صفة المخلوق من اللفظ الدال على صفة الخالق؟

فاخش الله يا إنسان، واحذر من التقول على الله بلا علم، وآمن بما جاء في كتاب الله مع تنـزيه الله عن مشابهة خلقه. واعلم أن الله الذي أحاط علمه بكل شيء لا يخفي عليه الفرق بين الوصف اللائق به والوصف غير اللائق به، حتى يأتي إنسان فيتحكم في ذلك فيقول: هذا الذي وصفت به نفسك غير لائق بك، وأنا أنفيه عنك بلا مستند منك ولا من رسولك، وآتيك بدله بالوصف اللائق بك: فاليد مثلاً التي وصفت بها نفسك لا تليق بك لدلالتها على التشبيه بالجارحة، وأنا أنفيها عنك نفياً باتاً وأبدلها لك بوصف لائق بك وهو النعمة أو القدرة مثلاً أو الجود. سبحانك هذا بهتان عظيم.

([illegible] [illegible] ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ. ۋ ۋ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ې ې ې ې ې [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]) [الطلاق:11][1].

فبهذه النقول يتبين لنا موقف المحققين من أئمة المالكية سلفاً وخلفاً من التأويل وأنهم يرون أنه إما أن يكون بمعنى العاقبة والمصير والمرجع، أو يكون بمعنى التفسير والبيان: وهذا لا إشكال فيه وهو من التأويل المحمود وعليه السلف، وإما أن يراد به صرف اللفظ عن ظاهره بدون دليل شرعي: وهذا هو الذي ذهب إليه أهل الكلام فعطلوا كثيراً من آيات الصفات عن مدلولها وشبهوا صفات الله عز وجل بصفات خلقه.

وهذا التقرير من أئمة المالكية موافق تماماً لما عليه اهل السنة والجماعة من عصر الصحابة إلى يوم الناس هذا.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "أن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها. وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما

---

1 (?) أضواء البيان، (7/472-473).

شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئا من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله..."[1] .

1 (?) مجموع فتاوى ابن تيمية (6/394)

المطلب الثالث: موقفهم من المجاز. وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: معنى المجاز.

المجاز في اللغة: "مفعل" من الجواز وهو العبور والانتقال والتعدي. يقال: جزت الموضع أجوزه جوازاً: سلكته وسرت فيه، وأجزته: خلفته وقطعته[1].

وقال ابن فارس المالكي: "الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما قطع الشيء، والآخر وسط الشيء. فأما الوسط فجوز كل شيء وسطه. والجوزاء: الشاة يبيض وسطها. والجوزاء: نجم؛ قال قوم: سميت بها لأنها تعترض جوز السماء، أي وسطها. وقال قوم: سميت بذلك للكواكب الثلاثة التي في وسطها.

والأصل الآخر جزت الموضع: سرت فيه، وأجزته: خلفته وقطعته. وأجزته: نفذته. قال امرؤ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى ... بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل[2].

وقال أوس بن مغراء:

حتى يقال أجيزوا آل صفوانا

يمدحهم بأنهم يجيزون الحاج. والجواز: الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرث، يقال منه: استجزت فلانا فأجازني، إذا أسقاك ماء لأرضك أو ماشيتك. قال القطامي:[وقالوا]

فَقُيِّم قيم الماء فاستجز ... عبادة إن المستجيز على قتر[3].

أي ناحية[4].

المجاز في الاصطلاح: ما أفيد به معنى مصطلح عليه غير ما اصطلح عليه في أصل تلك المواصفة التي وقع التخاطب بها لعلاقة بينه وبين الأول.

فلا بد لاستعمال اللفظ في غير معناه الحقيقي من

---

1 (?) انظر: الصحاح (4/1461)، الطراز (1/46)، وانظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للدكتور: سليمان بن صالح الغصن، (1/423).

2 (?) ديوان امرئ القيس، (1/3).

3 (?) لسان العرب، (5/326).

4 (?) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة جوز، (ص/213).

وجود القرينة الدالة على إرادة المعنى المجازي، ولا بد أيضاً للمجاز من علاقة تربط بين المعنى المجازي والحقيقيّ ليتحقق الاستعمال على وجه يصح[1].

أنواع المجاز:

المجاز نوعان: لغوي وعقلي.

فاللغوي: ما كان مرجعه إلى اللغة؛ لأن الكلمة استعملت في غير ما وضعت له من حيث اللغة، وينقسم إلى قسمين:

الأول: استعارة وهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة، وذلك كأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي، وقوله تعالى: (ﭨ ﭩ ﭪ) [مريم:4].

والقرينة في الاستعارة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية بحسب السياق.

الثاني: المجاز المرسل وهو ما كانت العلاقة المصححة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقيّ غير المشابهة، والعلاقة أنواع: فإما أن تكون سببية أو مسببية أو كلية أو جزئية أو محلية.

فمثال السببية قولهم: رعينا الغيث، أي: رعينا النبات الذي سببه الغيث.

ومثال المسببية قوله تعالى: (ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ) [غافر: 13]، المراد به: الماء الذي يكون سبباً في الرزق، فاللفظ مسبباً عن المعنى المراد.

ومثال الكلية قوله عز وجل: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ) [البقرة:19]، والمراد: أناملهم ، فاستعمل لفظ الكل والمراد به الجزء.

ومثال الجزئية قوله عز وجل: (ﭗ ﭘ) [النساء: 92]،فالمراد تحرير إنسان مؤمن وليس فقط رقبة الإنسان، فاللفظ جزء من المعنى المراد.

ومثال المحلية قوله عز وجل: (ﯧ ﯨ) [العلق:17]، فالمراد أهل النادي، فاستعمل اللفظ على المحل الذي حل فيه أهل النادي[2].

---

[1] (?) انظر:أسرار البلاغة للجرجاني (ص/304)، الطراز (1/64)، المثل السائر (1/131)، موقف المتكلمين (1/424).

[2] (?) انظر: موقف المتكلمين للغصن، (1/424-426) وانظر: البلاغة فنونها وأفنانها لفضل حسن عباس، (2/136-161).

النوع الثاني: المجاز العقلي، ويسمى مجازاً حكمياً: ذلك لأن التغيير فيه ليس لغوياً، وإنما إسناد الشيء لغير ما هو له. والقرينة في هذا النوع أيضاً إما لفظية أو معنوية. ومن أمثلة هذا النوع قولهم: "سال الوادي". وله علاقات متعددة منها:

1. مكانية. مثالها: سال الوادي؛ لأن الوادي مكان الماء.
2. زمانية. مثالها: نهاره صائم؛ لأن النهار زمان الصيام.
3. سببية. مثالها: أشابتنا الهموم؛ لأن سبب الشيب الهموم[1].

---

1 (?) موقف المتكلمين للغصن، (1/426) وانظر: البلاغة فنونها وأفنانها ، (2/139).

المسألة الثانية: اختلاف العلماء في أصل وقوع المجاز.

اختلف العلماء في أصل وقوع المجاز وثبوته في اللغة والقرآن على ثلاثة أقوال:

- **القول الأول**: أن المجاز واقع في اللغة والقرآن، وقد قال به جمع من المفسرين

والأصوليين واللغوين. واحتج هؤلاء بأنه قد ثبت إطلاق العرب اسم الأسد على الإنسان الشجاع والحمار على البليد، ومنه قولهم: فلان على جناح سفر، وشابت لمة الليل.

قالوا: وهذه الأسماء لم تستعمل في حقيقتها وأصلها الذي وضع لها: فلفظ الأسد حقيقة في السبع، والحمار حقيقة في البهيمة، والجناح في الطائر، واللمة في الشعر إذا جاوز شحمة الأذن؛ وإنما نقلت عن معناها الحقيقي إلى معنى آخر لوجود علاقة بينهما ووجود قرينة تدل على نقل اللفظ عن المعنى الحقيقي إلى معنى آخر، وهذا هو ما يسمى بالمجاز.

قالوا: وأما وقوع المجاز في القرآن الكريم فإن الله تعالى تكلم بالقرآن على لغة العرب، والعرب تكلموا بالمجاز وبالحقيقة، فوجب أن يقع المجاز في القرآن لأن القرآن بلغة العرب. قالوا: ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ) [يوسف:82]، وقوله: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ) [الكهف:77] ، وقوله عز وجل: (ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ) [الإسراء: 24].

قالوا: وهذه الأمثلة تدل على وقوع المجاز في القرآن. فإن المقصود بالآية الأولى: فاسأل أهل القرية؛ لأن جدران القرية لا تتكلم، وفي الثانية: اسناد الانقضاض إلى الجدار مجاز؛ لأن الجدار جماد فلا تصح منه الإرادة، وإضافة الجناح مجاز عن الذل؛ لأن الجناح لا يكون إلا لما له ريش، فهو حقيقة في الطائر[1].

- **القول الثاني**: إنكار المجاز مطلقاً في اللغة والقرآن.

واحتج أهل هذا القول بحجج منها:

1. أن هذا التقسيم ليس تقسيماً شرعياً ولا لغوياً ولا

---

[1] (?) انظر: تأويل مشكل القرآن، (ص/133)، الطراز (1/82)، المسودة في الفقه (ص/124-125)، وانظر: موقف المتكلمين (1/452).

عقلياً؛ ذلك أن الشرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دل عليه ولا أشار إليه. وأهل اللغة لم يصرح أحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز، ولا قال أحد من العرب قط: هذا اللفظ حقيقة وهذا مجاز، وأما العقل فلا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه. فتبين أن هذا اصطلاح حادث بعد القرون المفضلة[1].

يقول ابن القيم في الرد على الذين يقسمون الألفاظ إلى حقيقة ومجاز: "تقسيمكم الألفاظ ومعانيها واستعمالها فيها إلى حقيقة ومجاز إما أن يكون عقلياً أو شرعياً أو لغوياً أو اصطلاحياً، والأقسام الثلاثة الأول باطلة، فإن العقل لا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه حقيقة كان أومجازاً، فإن دلالة اللفظ على معناه ليست كدلالة الانكسار على الكسر والانفعال على الفعل، ولو كانت عقلية لما اختلفت باختلاف الأمم ولا جهل أحد معنى لفظ. والشرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دل عليه ولا أشار إليه، وأهل اللغة لم يصرح أحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز، ولا قال أحد من العرب قط: هذا حقيقة وهذا مجاز، ولا يوجد في كلام من نقل لغتهم عنهم مشافهة ولا بواسطة ذلك. ولهذا لا يوجد في كلام الخليل وسيبويه والفراء وأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأمثالهم كما لم يوجد ذلك في كلام رجل واحد من الصحابة ولا من التابعين ولا تابعي التابعين ولا في كلام أحد من الأئمة الأربعة. وهذا الشافعي وكثرة مصنفاته ومباحثه مع محمد بن الحسن وغيره ، لا يوجد فيها ذكر المجاز البتة. وهذه رسالته التي هي كأصول الفقه لم ينطق فيها بالمجاز في موضع واحد، وكلام الأئمة مدون بحروفه لم يحفظ عن أحد منهم تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز ..."[2].

وقال -رحمه الله-: "وقد أنكرت طائفة أن يكون في

---

1 (?) انظر: المجاز في اللغة والقرآن (2/1125)، الفتاوى (7/88)، وانظر: موقف المتكلمين (1/452-453).

2 (?) مختصر الصواعق، (2/692-693).

اللغة مجاز بالكلية كأبي إسحاق الاسفرائيني وغيره. وقوله له غور لم يفهمه كثير من المتأخرين، وظنوا أن النـزاع لفظي، وسنذكر أن مذهبه أسد وأصح عقلاً ولغة من مذهب أصحاب المجاز"[1].

ثم رد على مدعي المجاز وأبطل مذهبهم بأكثر من خمسين وجهاً[2].

2. أن العرب لم تستعمل ألفاظاً مطلقة؛ بل مقيدة بقيود وقرائن، وعليه فكل لفظ مع قيده يكون حقيقة في الدلالة على معناه في هذا السياق المعين[3].

3. أن المجاز يخل بالفهم إذا لم يقترن به قرينة، وإن قرنت به قرينة كان تطويلاً بلا فائدة وعدولاً عن الحقيقة القريبة المختصرة من غير حاجة، وهذا بعيد عن أهل الحكمة والبلاغة[4].

- **القول الثالث**: إنكار المجاز في القرآن دون اللغة.

واحتج القائلون بوقوع المجاز في اللغة دون القرآن بحجج. ومن أمثلة ذلك قول الدارمي-رحمه الله-[5]: "وقد يجوز للرجل أن يقول بنيت داراً أو قتلت رجلاً أو ضربت

---

[1] (?) المصدر السابق، (ص/699).

[2] (?) انظر: مختصر الصواعق، (2/701 وما بعدها).

[3] (?) انظـر: الإحكـام للآمـدي (1/46)، الفتـاوى (7/100)، وانظر: موقف المتكلمين (1/453).

[4] (?) الإحكام (1/46)، المجاز في اللغة والقرآن (2/194) .

[5] (?) عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني محـدث هـراة وأحـد الأعلام. رحل وطوف ولقي الكبار، وأخذ الحديث عن أحمد بن حنبل، وابن المديني، وإسحاق بن راهويه، وابن معين، وأخذ الأدب عن ابن الأعرابي، والفقه عن البويطي. وتقـدم في هـذه العلوم، وله الرد على الجهمية، والرد على بشر المريسي وكان جذعاً في أعين المبتدعين. توفي سنة 280هـ.

انظر ترجمتـه في: الـوافي بالوفيـات (6/239)، وتـذكرة الحفاظ (2/621)، وسير أعلام النبلاء (13/319).

غلاماً أو وزنت لفلان مالاً وكتبت كتاباً وإن لم يتول شيئاً من ذلك بيده؛ بل أمر البناء ببنائه والكاتب بكتابته والقاتل بقتله والضارب بضربه والوزان بوزنه. فمثل هذا يجوز على المجاز الذي يعقله الناس بقلوبهم على مجاز كلام العرب"[1].

1 (?) رد الدارمي على سعيد المريسي، (1/239).

المسألة الثالثة: موقف أئمة المالكية من المجاز.

يرى المحققون من أئمة المالكية عدم وقوع المجاز في اللغة والقرآن، ويرون حمل النصوص الواردة في صفات الله عز وجل على الحقيقة؛ لأن ذلك هو المعروف في لغة العرب والقرآن إنما أنزل بلغة العرب، فلا يجوز التعسف في صرف النصوص عن ظاهرها إلا بدليل بين يدل على ذلك.

وقد نقل ابن القيم في مختصر الصواعق عن أئمة المالكية عدم القول بجواز المجاز في القرآن، فقال- رحمه الله- في معرض كلامه على كسر طاغوت المجاز الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات: "وأما المتقدمون كابن وهب وأشهب وابن القاسم فلا يعرف عنهم في ذلك لفظة واحدة، وقد صرح بنفي المجاز في القرآن محمد بن خويز منداد البصري المالكي وغيره من المالكية"[1].

ومن الأمثلة على موقفهم من المجاز ما يلي:

1. **موقف الإمام ابن عبد البر -رحمه الله تعالى-.**

فقد بين -رحمه الله- أن الأولى حمل كلام الله عز وجل على الحقيقة وأن هذا هو الذي تعرفه العرب من لغتها، وأن الأولى حمل اللفظ على ظاهره، فقال في شرحه لحديث: "اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً"[2] مبيناً أن الناس قد اختلفوا في هذا الحديث فحمله بعضهم على المجاز، ومنهم من حمله على الحقيقة؛ ورجح القول بحمله على الحقيقة فقال: "فإن قوماً حملوه على الحقيقة وأنها أنطقها الذي أنطق كل شيء واحتجوا بقول الله عز وجل: (   ) [النور:24] الآية، وبقوله:(ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ) [الإسراء:44]، وبقوله: (ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ) [سبأ:10] أي: سبحي معه، وقال: (ﭪ ﭫ ﭬ) [ص:18]، وبقوله: (ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ) [ق:30]،

---

1 (?) مختصر الصواعق، (2/697).

2 (?) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب: صفة النار وأنها مخلوقة.

وما كان من مثل هذا وهو في القرآن كثير حملوا ذلك كله على الحقيقة لا على المجاز، وكذلك قالوا في قوله عز وجل: (ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ) [الفرقان:12] وقوله: (ه ه) [المُلك:8]، وما كان مثل هذا كله. وقال آخرون في قوله عز وجل: (پ پ ڀ ڀ) وقوله: (ه ه) : هذا تعظيم لشأنها، ومثل ذلك قوله عز وجل: **(ڃ ڃ چ چ)** [الكهف:77] فأضاف إليه الإرادة مجازاً. وجعلوا ذلك من باب المجاز والتمثيل في كل ما تقدم ذكره على معنى أن هذه الأشياء لو كانت مما تنطق أو تعقل لكان هذا نطقها وفعلها، وذكروا قول حسان بن ثابت:

لو أن اللؤم ينسب كان عبدا قبيح الوجه أعور من ثقيف[1]

وسئل المبرد عن قول الملك: (ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ں) [ص:23] وهم الملائكة لا أزواج لهم فقال: نحن طول النهار نفعل مثل هذا نقول ضرب زيد عمرا.

وهو كثير ومعناه كله ما ذكرناه، فمن حمل قول النار وشكواها على هذا احتج بما وصفنا، ومن حمل ذلك على الحقيقة قال: جائز أن ينطقها الله كما تنطق الأيدي والجلود والأرجل يوم القيامة وهو الظاهر من قول الله عز وجل: (ى ى ي ي) [ق:30]، ومن قوله: (ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ) [الإسراء:44]، و (گ گ گ گ ڳ ڳ) [النمل:18] وقال قوله عز وجل: (ه ه) [المُلك:8]، أي: تتقطع عليهم غيظاً كما تقول: فلان يتقد عليك غيظاً، وقال عز وجل: (ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ) [الفرقان:12] ، فأضاف إليها الرؤية والتغيظ إضافة حقيقية، وكذلك كل ما في القرآن من مثل ذلك، واحتجوا بقول الله عز وجل: (ﮏ ﮐ ﮑ) [الأنعام:57].

ومن هذا الباب عندهم قوله: (گ گ گ گ ڳ) [الدخان:29] وقوله: (ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ) [مريم:90].

---

1 (?) ديوان حسان بن ثابت -رضي الله عنه-، (1/148).

ثم قال: "وحمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم على الحقيقة أولى بذوي الدين والحق؛ لأنه يقص الحق وقوله الحق تبارك وتعالى علواً كبيراً"[1].

وقال في موضع آخر عند كلامه على هذا الحديث بعد أن ذكر القولين ورجح القول بالحقيقة: "القول الأول يعضده عموم الخطاب وظاهر الكتاب وهو أولى بالصواب"[2].

ورد -رحمه الله- على من فسر الاستواء بالاستيلاء قائلاً: "وأما ادعاؤهم المجاز في الاستواء وقولهم في تأويل استوى: استولى، فلا معنى له لأنه غير ظاهر في اللغة، ومعنى الاستيلاء في اللغة المغالبة والله لا يغالبه ولا يعلوه أحد وهو الواحد الصمد، ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم. ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات، وجل الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين.
والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه. قال أبو عبيدة في قوله تعالى: (ژ) قال: علا، قال: وتقول العرب استويت فوق الدابة واستويت فوق البيت. وقال غيره استوى أي: انتهى شبابه واستقر فلم يكن في شبابه مزيد"[3].

فهو يرى -رحمه الله- وجوب حمل الألفاظ الشرعية على الحقيقة لأن هذا هو الأصل في الكلام وهو الذي يفهم من لغة العرب الذي نزل بها القرآن، وأما صرف الألفاظ عن ظاهرها من غير حجة ولا برهان فهو من

---

1 (?) التمهيد (5/16)، وانظر: عقيدة ابن عبد البر للغصن، (ص/100).
2 (?) الاستذكار، (1/133).
3 (?) التمهيد، (7/131).

التعسف المذموم ويؤدي إلى إبطال كثير من النصوص وتعطيلها عن دلالتها.

2. موقف العلامة محمد الأمين الشنقيطي من المجاز.

يرى الشيخ-رحمه الله- عدم وجود المجاز في اللغة العربية أصلاً، أما ما يذكره بعض متبني المجاز في اللغة فذلك أسلوب من أساليب لغة العرب، وأما القرآن فلا يمكن أن يقال أن فيه مجازاً؛ ويعلل ذلك أنه يجوز إثبات المجاز وحذفه عند من يقولون به، فيلزم من ذلك حذف شيء من القرآن ونفيه وهذا باطل.

وقد أفرد -رحمه الله- رسالة مستقلة لنفي وجود المجاز في القرآن[1] ناقش من خلالها القائلين بوجود المجاز في القرآن ورد عليهم بالقرآن والعقل والمنطق. وكان مما قاله -رحمه الله- في مقدمة الرسالة: "أما بعد: فإنا لما رأينا جُلَّ أهل هذا الزمان يقولون بجواز المجاز في القرآن، ولم ينتبهوا؛ لأن هذا المنـزل للتعبُّد والإعجاز كله حقائق وليس فيه مجاز، وأن القول فيه بالمجاز ذريعة لنفي كثير من صفات الكمال والجلال، وأن نفي ما ثبت في كتاب أو سنة لا شك في أنه مُحال - أردنا أن نبين في هذه الرسالة ما يفهم منه الحاذق الذائق أن القرآن كله حقائق، وكيف يمكن أن يكون شيء منه غير حقيقة، وكل كلمة منه بغاية الكمال جديرة حقيقة؟!

إنه لقول فصل وما هو بالهزل، أخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل.

والمقصود من هذه الرسالة نصيحة المسلمين وتحذيرهم من نفي صفات الكمال والجلال التي أثبتها الله لنفسه في كتابه العزيز بادعاء أنها مجاز وأن المجاز يجوز نفيه؛ لأن ذلك من أعظم وسائل التعطيل.

ومعلوم أنه لا يصف الله أعلم بالله من الله (ﭷ ﭸ ﭹ

---

1 (?) منع جواز المجاز في المنـزل للتعبد والإعجاز، طبع مستقلا وألحق بأضواء البيان.

ٹ ٹ) [النساء:122]"[1].

ثم قال -رحمه الله- في مقدمة الرسالة: "اعلم أولاً أن المجاز اختُلِفَ في أصل وقوعه، قال أبو إسحاق الإسفرائيني، وأبو علي الفارسي: إنه لا مجاز في اللغة أصلاً، كما عزاه لهما ابن السُّبكي في "جمع الجوامع".

وإن نقل عن الفارسي تلميذه أبو الفتح: أن المجاز غالب على اللغات كما ذكره عنه صاحب "الضياء اللامع" وكل ما يسميه القائلون بالمجاز مجازًا فهو -عند من يقول بنفي المجاز- أسلوب من أساليب اللغة العربية.

فمن أساليبها: إطلاق الأسد مثلاً على الحيوان المفترس المعروف، وأنه ينصرف إليه عند الإطلاق وعدم التقييد بما يدل على أن المراد غيره.

ومن أساليبها: إطلاقه على الرجل الشجاع إذا اقترن بما يدل على ذلك. ولا مانع من كون أحد الإطلاقين لا يحتاج إلى قيد والثاني يحتاج إليه؛ لأن بعض الأساليب يتضح فيه المقصود فلا يحتاج إلى قيد، وبعضها لا يتعين المراد فيه إلا بقيد يدل عليه، وكل منهما حقيقة في محله. وقس على هذا جميع أنواع المجازات.

وعلى هذا، فلا يمكن إثبات مجاز في اللغة العربية أصلاً، كما حققه العلامة ابن القيم رحمه الله في "الصواعق"[2]، وإنما هي أساليب متنوعة بعضها لا يحتاج إلى دليل،
وبعضها يحتاج إلى دليل يدل عليه، ومع الاقتران بالدليل يقوم مقام الظاهر المستغني عن الدليل، فقولك: "رأيت أسدًا يرمي" يدل على الرجل الشجاع، كما يدل لفظ الأسد عند الإطلاق على الحيوان المفترس.

ثم إن القائلين بالمجاز في اللغة العربية اختلفوا في جواز إطلاقه في القرآن.

فقال قوم: لا يجوز أن يقال في القرآن مجاز، منهم ابن خُوَيز مِنداد من المالكية، وابن القاص من الشافعية،

---

1 (?) منع جواز المجاز، (ص/3-4).
2 (?) انظر: مختصر الصواعق، (2/690 وما بعدها).

والظاهرية. وبالغ في إيضاح منع المجاز في القرآن الشيخ أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله تعالى؛ بل أوضحا منعه في اللغة أصلًا.
والذي ندين الله به ويلزم قبوله كل منصف محقق: أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقا على كلا القولين:
أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلاً -وهو الحق- فعدم المجاز في القرآن واضح، وأمَّا على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية فلا يجوز القول به في القرآن.

وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافيه صادقا في نفس الأمر، فتقول لمن قال: رأيت أسدا يرمي، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازا أن في القرآن ما يجوز نفيه.
ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن وبين جواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم.

وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك فقالوا: "لا يد، ولا استواء، ولا نزول"، ونحو ذلك في كثير من آيات الصفات؛ لأن هذه الصفات لم ترد حقائقها؛ بل هي عندهم مجازات، فاليد مستعملة عندهم في النعمة أو القدرة، والاستواء في الاستيلاء، والنـزول نزول أمره، ونحو ذلك، فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول بالمجاز".

وقد بالغ -رحمه الله- في نفي المجاز واستدل بأقوال أهل اللغة وعلماء الشريعة وأقوال أهل المنطق وناظرهم على ذلك بطريقتهم فقال: "مع أن الحق الذي هو مذهب أهل السنة الجماعة إثبات هذه الصفات التي أثبتها تعالى لنفسه والإيمان بها من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل. وطريقُ مناظرة القائل بالمجاز في القرآن هي أن يقال: لا شيء من القرآن يجوز نفيه، وكل مجاز يجوز نفيه، ينتج من الشكل الثاني: لا شيء من القرآن بمجاز، وهذه النتيجة كلية سالبة صادقة. ومقدمتا القياس الاقتراني الذي أنتجها لا شك في صحة الاحتجاج بهما؛ لأن الصغرى منهما وهي قولنا: لا شيء من القرآن يجوز نفيه مقدمة صادقة يقينًا لكذب نقيضها يقينًا؛ لأن نقيضها هو قولك: بعض القرآن يجوز نفيه، وهذا ضروري البطلان، والكبرى منهما وهي قولنا: وكل مجاز يجوز نفيه صادقة بإجماع القائلين بالمجاز، ويكفينا اعترافهم

بصدقها؛ لأن المقدمات الجدلية يكفي في قبولها اعتراف الخصم بصدقها، وإذا صح تسليم المقدمتين صحت النتيجة التي هي قولنا: لا شيء من القرآن بمجاز، وهو المطلوب"[1].

ثم عقد فصلاً ناقش فيه بعض النصوص التي ادُّعِيَ وقوع المجاز فيها فقال:"فصل في الإجابة على ما ادُّعِيَ فيه المجاز.

فإن قيل: ما تقول أيُّها النافي للمجاز في القرآن في قوله تعالى: (ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ) [الكهف:77] . وقوله: (ﮛ ﮜ) [يوسف:82]، وقوله: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ) [الشورى:11] وقوله: (ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ) [الإسراء:24]؟.

فالجواب: أَنَّ قولَه: (ﮀ ﮁ)لا مانعَ من حمله على حقيقة الإرادة المعروفة في اللغة؛ لأن الله يعلم للجمادات ما لا نعلمه لها كما قال تعالى: (ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ) [الإسراء:44].

وقد ثبت في "صحيح البخاري" حنين الجذع الذي كان يخطب عليه صلى الله عليه وسلم[2].

وثبت في "صحيح مسلم" أنه صلى الله عليه وسلم قال: "إني أعرف حجرا كان يسلِّم عليّ في مكة"[3].

وأمثال هذا كثيرة جداً، فلا مانع من أن يعلم الله من ذلك الجدار إرادة الانقضاض. ويجاب عن هذه الآية -أيضاً- بما قدَّمنا من أنه لا مانع من كون العرب تستعمل الإرادة عند الإطلاق في معناها المشهور، وتستعملها في الميل عند دلالة القرينة على ذلك. وكلا الاستعمالين حقيقة في محله. وكثيراً ما تستعمل العرب الإرداة في مشارفة الأمر، أي قرب وقوعه كقرب الجدار من الانقضاض سُمِّي إرادة.

---

[1] (?) منع جواز المجاز، (ص/7-8).

[2] (?) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: الخطبة على المنبر.

[3] (?) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب: فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر عليه قبل النبوة.

وكقول الراعي:

في مهمه قلقت بها هاماتها   قلق الفؤوس إذا أردن نضولا[1].

يعني بقوله "أردن": تحركن مشرفات على النضول وهو السقوط.

وكقول الآخر:

يريد الـرمح صدر أبي بـراء   ويعدل عن دماء بني عقيل[2].

فقوله: "يريد الرمح صدر أبي براء"، أي: يميل إليه، وأمثال هذا كثير في اللغة العربية.

والجواب عن قوله: **(ﮚ ﮛ)** [يوسف:82]**،** من وجهين أيضا:

الأول: أن إطلاق القرية وإرادة أهلها من أساليب اللغة العربية أيضاً كما قدَّمنا.

الثاني: أن المضاف المحذوف كأنه مذكور لأنه مدلول عليه بالاقتضاء، وتغيير الإعراب عند الحذف من أساليب اللغة أيضاً كما عقده في "الخلاصة" بقوله:

وما يلي المضـاف يأتي خلفا   عنه في الإعـراب إذا ما حذفا

مع أن كثيرا من علماء الأصول يسمون الدلالة على المحذوف في نحو قوله: (ﮚ ﮛ) [يوسف:82]**،** دلالة الاقتضاء. واختلفوا هل هي من المنطوق غير الصريح، أو من المفهوم كما أشار له في "مراقي السعود" بقوله:

وفي كلام الوحي والمنطوق هل   ما ليس بالصريح فيه قد دخل
وهـو دلالــة اقـتـضـاء إن يـدل   لفـظ على ما دونه لا يـستقـل

والجمهور على أنها من المفهوم لأنها دلالة التزام، وعامة البيانيين وأكثر الأصوليين على أن دلالة الالتزام غير وضعية وإنما هي عقلية، ودلالة المجاز على معناه مطابقة وهي وضعية بلا خلاف، فظهر أن مثل: (ﮚ ﮛ) [يوسف:82]، من المدلول عليه بالاقتضاء، وأنه ليس من المجاز عند جمهور الأصوليين القائلين بالمجاز في القرآن، وأحرى غيرهم مع أن حد المجاز لا يشمل مثل: (ﮚ ﮛ) ؛ لأن القرية فيه -عند القائل بأنه من مجاز النقص- مستعملة في معناها الحقيقي، وإنما جاءها

---

1 (?) ديوان الراعي النميري، (1/164).

2 (?) انظر كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، (1/85).

المجاز عندهم من قبل النقص المؤدي لتغيير الإعراب، وقد قدمنا أن المحذوف مقتضى، وأن إعراب المضاف إليه إعراب المضاف إذا حذف من أساليب اللغة العربية.

والجواب عن قوله: (ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ) [الشورى:11] أنه لا مجاز زيادة فيه؛ لأن العرب تطلق المثل وتريد به الذات، فهو أيضا أسلوب من أساليب اللغة العربية.

وهو حقيقة في محله كقول العرب: مثلك لا يفعل هذا، يعنون: لا ينبغي لك أن تفعل هذا. ودليل هذا وجوده في القرآن كقوله تعالى: (ﮪ ﮫ ﮬ   ) [الأحقاف: 10]، أي: شهد على القرآن أنه حق. والحكم بأنه مجاز لا دليل عليه يجب الرجوع إليه.

والجواب عن قوله تعالى: (ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ) [الإسراء: 24]: أن الجناح هنا مستعمل في حقيقته؛ لأن الجناح يطلق لغة حقيقة على يد الإنسان وعضده وإبطه، قال تعالى: (ﭫ ﭬ   ) [القصص:32].

والخفض مستعمل في معناه الحقيقي الذي هو ضد الرفع؛ لأن مريد البطش يرفع جناحيه، ومظهر الذل والتواضع يخفض جناحيه، فالأمر بخفض الجناح للوالدين كناية عن لين الجانب لهما والتواضع لهما كما قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: (ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ) [الشعراء:215].

وإطلاق العرب خفض الجناح كناية عن التواضع ولين الجانب أسلوب معروف، ومنه قول الشاعر:

وأنت الشهير بخفض الجناح   فلا تك في رفعه أجدلا

وأما إضافة الجناح إلى الذل فلا تستلزم المجاز كما يظنه كثير؛ لأن الإضافة فيه كالإضافة في قولك حاتم الجود، فيكون المعنى: واخفض لهما الجناح الذليل من الرحمة، أو الذلول على قراءة الذل بالكسر"[1].

وقال مبيناً أن صفات الله عز وجل على الحقيقة لا على المجاز لأن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة دلت على ذلك فقال -رحمه الله-: "إن الله تبارك وتعالى موصوف بتلك الصفات حقيقة لا مجازا؛ لأنا نعتقد اعتقاداً جازماً لا يتطرق إليه شك، أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها لا تدل البتة إلا على التنـزيه عن مشابهة الخلق

---

1 (?) منع جواز المجاز، (ص/26-30).

واتصافه تعالى بالكمال والجلال. وإثبات التنـزيه والكمال والجلال لله حقيقة لا مجازاً لا ينكره مسلم.

ومما يدعو إلى التصريح بلفظ الحقيقة ونفي المجاز كثرة الجاهلين الزاعمين أن تلك الصفات لا حقائق لها وأنها كلها مجازات. وجعلوا ذلك طريقاً إلى نفيها؛ لأن المجاز يجوز نفيه، والحقيقة لا يجوز نفيها. فقالوا مثلا: اليد مجاز يراد به القدرة والنعمة أو الجود، فنفوا صفة اليد، لأنها مجاز. وقالوا: (ﮈ ﮊ ﮋ ﮌ) [طه:5] مجاز؛ فنفوا الاستواء لأنه مجاز"[1].

وقال-رحمه الله- في موضع آخر: "ومن المعلوم أن هذه الصفات لو كان يقصد بها شيء آخر من المجازات التي يحملها عليها المؤولون لبادر صلى الله عليه وسلم إلى بيانه؛ لأنه لا يجوز في حقه صلوات الله عليه وسلامه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لاسيما في العقائد"[2].

وقال-رحمه الله-: " إنما قلنا حقيقة لا مجازاً لقطعِنا وجزمِنا بأن تلك الصفات التي مدح الله بها نفسه صفات كمال وجلال منـزهة عن مشابهة صفات الخلق؛ كتنـزيه ذاته عن مشابهة ذواتهم. وجميع العقلاء إذا راجعوا عقولهم تحققوا أن الظاهر المتبادر لكل مسلم هو مخالفة الله لخلقه وتنـزيهه عن مشابهتهم في صفاتهم وذواتهم وأفعالهم؛ فالظاهر المتبادر من صفة الاستواء والوجه واليد مثلاً أنها صفات كمال وجلال منـزهة عن كل ما يخطر في قلوب الجهلة من مشابهة صفات الخلق. وإذا كان ظاهرها المتبادر منها التنـزيه وعدم المشابهة فإثباتها حقيقة لا محذور فيه؛ لأن إثبات الكمال والتنـزيه لله لا محذور فيه البتة"[3].

وبين أن سبب القول بعدم الحقيقة عند من ينفيها هو ما يقع في نفوسهم من التشبيه فقال: "إن سبب نفوره من لفظة الحقيقة ونفي المجاز هو ما ينطوي عليه قلبه من سوء الظن بكلام الله في كتابه، وأن ظاهره المتبادر منه الكفر والتشبيه. ولو هداه الله إلى ما هدى إليه

---

1 (?) أضواء البيان، (7/482-483).
2 (?) رحلة الحج، (ص/83).
3 (?) المعين والزاد، (ص/43).

السلف الصالح من اليقين الجازم بأن ما مدح الله به نفسه في كتابه بالغ من الكمال والتنـزيه ما يقطع علائق الوساوس وأوهام التشبيه؛ لأنه جل وعلا لا يمكن بحال أن يشبهه شيء من خلقه لما وقع فيما وقع فيه.

فقد كان في بادئ الأمر يتبادر إلى ذهنه التشبيه لظنه أن ظواهر آيات الصفات تستلزم التشبيه، وكان ثانياً معطلاً بدعواه أن ما مدح الله به نفسه في كتابه من الصفات كالاستواء واليد لا حقيقة لها. سبحانك هذا بهتان عظيم. وعلى كل حال فإنا نقطع بأن ما مدح الله به نفسه في كتابه كله كمال وجلال منـزه أتم التنـزيه عن مشابهة الخلق، وأن حقيقة ذلك الكمال والجلال ثابتة له تعالى حقاً؛ لأن من أسمائه تعالى الحق: فهو جل وعلا حق، وعبادته حق، وجميع صفاته حق، وكل ما أثنى به على نفسه حق يقين.

فمن ادعى على شيء من صفاته التي مدح بها نفسه أنها لا حقيقة لها متهجماً عليها بادعائه أن ظاهرها المتبادر منها الكفر الذي هو مشابهة صفات الخلق. فالله جل وعلا حسبه، وسيجازيه الجزاء اللائق به"[1]. ... إلى ان قال -رحمه الله-: "وقد قال الإمام مالك -رحمه الله-: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"، فلو كان الاستواء لا حقيقة له عنده لما صرح بأن الإيمان به واجب ولقال: إنه يجب تأويله بمعنى آخر، وأنه مجاز لا حقيقة له"[2].

وقال -رحمه الله- أيضاً في معرض الرد على أهل الأهواء: "إن أصل الحقيقة في اللغة التي نزل بها القرآن "فعيلة" بمعنى: فاعل، من قول العرب: حق الشيء، بمعنى ثبت، أو بمعنى مفعول من حققت الشيء -بتخفيف القاف- إذا أثبته.وإذا علمت أن الحقيقة معناها من معنى مادة الثبوت، فثبوت صفات الله دلت عليه نصوص الوحي دلالة قاطعة لا نزاع فيها. فمعنى اتصافه بصفاته حقيقة بدلالة المطابقة: هو كونها ثابتة له حقاً،

---

1 (?) المصدر السابق، (ص/43-44).

2 (?)المصدر نفسه، (ص/45).

وهذا هو معنى نصوص الوحي، فلا زيادة فيه البتة على المعنى الذي دل عليه الوحي. وقد ذكر آنفاً أن من أسمائه الحق، وذلك مستلزم لأن صفاته كلها حق، وكل ما هو ثابت حقيقة فهو حق، وبهذا تعلم أن نفي الحقيقة عن بعض الصفات مستلزم لنفي ثبوتها، ونفي ثبوت ما أثبته الله لنفسه محادة له جل وعلا من حيث لا يشعر ذلك النافي.

وأما نفي المجاز عن صفات الله فقد أوضحناه في رسالة مستقلة، ومن أوضح أدلته أن القائلين بالمجاز منذ نشأ المجاز مجمعون على أن من الفوارق بينه وبين الحقيقة في اصطلاح البيانيين أن كل مجاز يجوز نفيه باعتبار الحقيقة ... ومعلوم أن ما مدح الله به نفسه في كتابه لا يجوز نفي شيء منه، وذلك مستلزم منع المجاز فيؤول؛ لأن وجود المجاز يستلزم جواز النفي كما وضحنا"[1].

وقال في بيان أن جميع صفات الله عز وجل على الحقيقة لا مجاز فيها كما يدعي نفاة الصفات: "إن جميع ما وصف الله به نفسه في هذا القرآن العظيم من الصفات فهو موصوف به حقيقة لا مجازاً مع تنـزيهه جل وعلا عن مشابهة صفات الحوادث -سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً-، وذلك البيان العظيم لجميع الصفات في قوله جل وعلا: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ) [الشورى:11]، فنفى عن مماثلة الخلائق بقوله: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ) وأثبت له الصفات على الحقيقة بقوله: (ﭥ ﭦ ﭧ)"[2].

وقال: "اعلم أنما ذكرنا من أن ما وصف الله به نفسه من الصفات فهو موصوف به حقيقة لا مجازاً على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وأنه لا فرق البتة بين صفة يشتق منها وصف كالسمع والبصر والحياة، وبين صفة لا يشتق منها كالوجه واليد، وأن تأويل الصفات كتأويل الاستواء بالاستيلاء لا يجوز ولا يصح"[3].

وقال-رحمه الله- في رده على الذين يزعمون أنهم على طريقة الأشعري -رحمه الله تعالى- فقال: "بل إن الأشعري -رحمه الله – مصرح في كتبه العظيمة التي صنفها بعد رجوعه عن الاعتزال كالموجز ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين والإبانة عن أصول الديانة أن معتقده الذي يدين الله به هو ما كان عليه السلف الصالح من الإيمان بكل ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، وإثبات ذلك كله

---

1 (?) المعين والزاد، (ص/43).
2 (?) أضواء البيان، (1/25).
3 (?) المصدر السابق، (7/486).

من غير كيف ولا تشبيه ولا تعطيل، وأن ذلك لا يصح تأويله ولا القول بالمجاز به، وأن تأويل الاستواء بالاستيلاء هو مذهب المعتـزلة ومن ضاهاهم. وهو أعلم الناس بأقوال المعتـزلة لأنه كان أعظم إمام في مذهبهم قبل أن يهديه الله إلى الحق"[1].

ويرى الشنقيطي -رحمه الله- أن حمل نصوص الصفات على الحقيقة دون المجاز هو قول أهل السنة والقول بخلافه هو منهج أهل التشبيه الذين يزعمون أن إجراء النصوص على ظاهرها يقود إلى التشبيه، فإذا سمع أحدهم نصوص الصفات يتبادر إلى ذهنه التشبيه ثم يقوده ذلك إلى التعطيل أو التأويل أو ادعاء المجاز، أما من سلمه الله من هذه الآفة فهو المؤمن الموحد المنـزه لله عز وجل عن كل صفة نقص، المثبت له كل صفات كمال.

يقول-رحمه الله-: "فإثبات الحقيقة ونفي المجاز في صفات الله هو اعتقاد كل مسلم طاهر القلب من أقذار التشبيه؛ لأنه لم يسبق إلى ذهنه من اللفظ الدال على الصفة كصفة اليد والوجه إلا أنها صفة كمال منـزهة عن مشابهة صفات الخلق، فلا يخطر في ذهنه التشبيه الذي هو سبب نفي الصفة أو تأويلها بمعنى لا أصل له"[2].

وبهذا يتبين لنا موقف أئمة المالكية المحققين من المجاز، وأنهم لا يرون وقوعه في القرآن، وأن الأصل في آيات الصفات الحقيقة، وقد تواطأ على هذا متقدمهم ومتأخرهم، وهم بهذا يخالفون منهج أهل الكلام من الجهمية والأشعرية وغيرهم ممن يدعون المجاز في نصوص الصفات ليتوصلوا بذلك لنفي صفاته عز وجل. وهذا الموقف من المالكية هو موقف أهل السنة والجماعة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في مناقشته لنفاة الصفات: "... ولو كانت أسماء الله وصفاته مجازاً يصح نفيها عند الإطلاق لكان يجوز أن الله

---

1 (?) أضواء البيان، (1/25).

2 (?) المصدر السابق، (7/493-494).

ليس بحي ولا عليم ولا قدير ولا سميع ولا بصير ولا يحبهم ولا يحبونه ولا استوى على العرش ونحو ذلك، ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته الله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات؛ بل هذا جحد للخالق وتمثيل له بالمعدومات"[1].

[1] (?) مجموع الفتاوى، (5/198).

المطلب الرابع: موقفهم من فهم النص.

إن فهم النص من أهم المسائل التي لها أثر في الاستدلال على مسائل الدين عموماً والتوحيد خصوصاً وتوحيد الأسماء والصفات على وجه أخص، وما وقع الضلال عند من ضل في باب الأسماء والصفات ممن ينتسبون إلى أهل القبلة إلا بسبب الانحراف في فهمهم للنصوص.

ولقد وفق الله أهل السنة والجماعة وهم الطائفة المنصورة إلى لزوم الصراط المستقيم وفهم نصوص الكتاب والسنة فهماً صحيحاً، فسلموا من الانحراف ولزموا الحق في حين ضلّ فئام من الناس بسبب الفهم للنصوص على غير مراد الله ومراد رسوله -نعوذ بالله من الزيغ والانحراف-.

والمحققون من أئمة المالكية كغيرهم من أهل السنة والجماعة فهموا نصوص الكتاب والسنة كما فهمها الصحابة والتابعون لهم بإحسان؛ فنجوا من التخبط والضلال. وبالتتبع والاستقراء لمنهجهم في فهم النصوص نجد أنه يتضح من خلال أربع مسائل الآتية:

المسألة الأولى: إجراء النصوص على ظاهرها، وعدم تأويلها.

المسألة الثانية: التسليم لفهم السلف الصالح.

المسألة الثالثة: الرجوع إلى لغة العرب.

المسألة الرابعة: الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات.

المسألة الأولى: إجراء النصوص على ظاهرها، وعدم تأويلها.

أنزل الله عز وجل كتابه المبين على رسوله صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين وجعله تبياناً لكل شيء. يقول الله عز وجل ممتناً على رسوله وعلى المؤمنين: (ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ) [النحل:89]. وأمر رسوله أن يبين للناس ما أنزل إليه ربه فقال: (ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ) [النحل:44]. فقام عليه الصلاة والسلام بتبليغ ما أنزل إليه وبيانه للناس، ولم يتوفاه الله عز وجل حتى ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لايزيغ عنها إلا هالك.

ومع كثرة نصوص الكتاب والسنة، فلم يأت نص يأمر بصرف أي منها عن ظاهره؛ فدل ذلك على أن الأصل في هذه النصوص إجراؤها على ظاهرها لأن الأصل في الخطاب إجراؤه على ظاهره إلا بدليل يصرفه عن هذا الظاهر. ونصوص الصفات يجب أن تحمل على ظاهرها لأن المتكلم بها أعلم بما ينـزل، وكلامه هدى وبيان، فهو من أفصح الكلام وأبينه، ولم ينـزل ما يصرفه عن ظاهره؛ ولو كان هذا الظاهر غير مراد لبين ذلك سبحانه أو بينه رسوله صلى الله عليه وسلم وقت التنـزيل لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا سيما في أهم الأمور وهو أمر العقيدة.

والمراد بالظاهر هو ما يتبادر إلى ذهن المخاطب من المعاني الشرعية؛ لأن نصوص الكتاب والسنة ومنها نصوص الأسماء والصفات ليس فيها ألغاز ولا أحاجي ولا تعميه مما يتعب الأذهان أو يدعوها إلى صرفها عن ظاهرها أو تأويلها عما يتبادر منها.

وعلى ذلك جرى اتفاق أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً واشتد نكيرهم على من صرف هذه النصوص عن ظاهرها إلى ما يخالفه من تأويل لم يرد به نص أو تحريف مبتدع[1].

---

1 (?) انظر المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع / تأليف: خالد بن مسعود الجعيد وزميليه، (ص/

والمحققون من أئمة المالكية لا يخرجون عن هذا الإجماع، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1. **قول الحافظ أبي عمر بن عبد البر** -رحمه الله- حيث قال مبيناً موقف السلف الصالح من نصوص النـزول والمجيء والتجلي: "وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ينـزل ربنا إلى السماء الدنيا" عندهم مثل قول الله عز وجل: ( ) [الأعراف: 143]، ومثل قوله: ( ) [الفجر:22].كلهم يقول ينـزل ويتجلى ويجيء بلا كيف، لا يقولون كيف يجيء؟ وكيف يتجلى؟ وكيف ينـزل؟ ولا من أين جاء؟ ولا من أين تجلى؟ ولا من أين ينـزل؟ لأنه ليس كمثله شيء من خلقه، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له"[1].

فبين أن الأصل عندهم إجراء النصوص على ظاهرها، فلم يؤول أحد منهم النصوص أو يصرفها عن ظاهرها لأنهم يعرفون معنى هذه النصوص المتبادر منها ولم يأت نص من معصوم يصرف هذه النصوص عن هذا الظاهر؛ فدل على أن الحق في إجرائها على ظاهرها.

2. **قول الإمام القرطبي** -رحمه الله- حيث قال في بيان وجوب إجراء نصوص الصفات على ظاهرها وعدم تأويلها بخلاف هذا الظاهر**:** "فإذا قلنا: يد وسمع وبصر ونحوها، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد: القوة والنعمة، ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات للفعل، ذهب إلى هذا جماعة من الأئمة، فلم يتأولوها، وكذلك جميع الصفات أجروها على ظاهرها، ونفوا الكيفية والتشبيه عنها"[2].

فهذا التقرير من الإمام القرطبي يبين أنه يرى وجوب

332).

[1] (?) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (7 / 153)

[2] (?) انظر جهود علماء المغـرب في الـدفاع عن عقيـدة أهـل السنة، للدكتور إبـراهيم التهـامي، (ص/160)، حاشـية رقم (1).

إجراء نصوص الصفات على ظاهرها، وإجارتها من التأويل الباطل.

3. قــول العلامة محمد بن الأمين الشــنقيطي.

قال -رحمه الله-: في رده على من يزعم أنه لا يجوز العمل بكتـاب الله إلا لمن بلغ رتبة الاجتهـاد، ومن لم يكن كذلك فعليه بالتقليد، وقــول من زعم أنه لا يجــوز العمل بالعام حتى يبحث عن المخصص.

يقــول -رحمه اللــه-: "وعلى كل حــال فظــواهر النصوص، من عموم وإطلاق، ونحو ذلك، لا يجوز تركها إلا لدليل يجب الرجـوع إليه من مخصص أو مقيـد، لا لمجـرد مطلق الاحتمـال، كما هو معلـوم في محله؛ فادعـاء كثـير من المتــأخرين أنه يجب تــرك العمل به حــتى يبحث عن المخصص والمقيد مثلاً، خلاف التحقيق"[1].

وقال في رده على من قال: إن الأخذ بظواهر الكتاب والسـنة من أصـول الكفر: "فهـذا أيضاً من أشـنع الباطل وأعظمــه، وقائله من أعظم النــاس انتهاكاً لحرمة كتــاب الله وسنة رسـوله صـلى الله عليه وسـلم، سـبحانك هـذا بهتان عظيم.

ثم قال مبيناً أنه لا يجوز العدول عن ظاهر النصوص وتأويلها: "والتحقيق الذي لا شك فيه وهو الذي كـان عليه أصحاب رسول الله صـلى الله عليه وسـلم وعامة علمـاء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسـنة رسول الله صـلى الله عليه وسـلم في حـال من الأحـوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صــارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح"[2].

وقال: "وقد أجمع جميع المسلمين على أن العمل بالظـاهر واجب حـتى يـرد دليل شـرعي صـارف عنه إلى المحتمل المرجوح، وعلى هذا كل من تكلم في الأصــول. فتنفير النـاس وإبعادها عن كتـاب الله وسـنة رسـول الله صــلى الله عليه وســلم بــدعوى أن الأخذ بظواهرها من أصول الكفر هو من أشنع الباطل وأعظمه كما ترى.

ثم يقول بعد أن بين أن الواجب على المسـلم أن

---

1 (?) أضواء البيان، (7/462).

2 (?) المصدر السابق، (7/468).

يتجنب أصول الكفر والأسباب الموصلة إليها: "وبما ذكرنا يتبين أن أعظم أسباب الضلال: ادعاء أن ظـواهر الكتـاب والسنة دالة على معـان قبيحة ليست بلائقـة، والواقع في نفس الأمر بُعدها وبرآءتها من ذلك".

ثم يوضح أن من أعظم الأسباب التي أدت بالقائلين بعـدم الأخذ بظـواهر النصـوص الجهل وعـدم المعرفة والخوف من الوقوع في التشـبيه، وقد وقعـوا به فشـبهوا أولاً ثم عطلوا ثانياً حيث صـرفوا النصـوص عن ظاهرهـا: "والواقع في نفس الأمر أن ظـــواهر آيـــات الصـــفات وأحاديثها المتبــادرة منها لكل مســلم رَاجَــع عقلــه، هي مخالفة صفات الله لصفات خلقه.

ولا بد أن نتساءل هنا فنقول:

أليس الظاهر المتبادر مخالفة الخالق للمخلوق في الذات والصفات والأفعال؟ والجواب الذي لا جواب غيره: بلى.

وهل تشابهت صفات الله مع صفات خلقه حتى يقال إن اللفظ الـدال على صـفته تعـالى ظـاهره المتبـادر منه تشبيهه بصفة الخلق؟ والجواب الذي لا جواب غيره: لا.

فبأي وجه يتصور عاقل أن لفظاً أنزله الله في كتابه مثلاً دالاً على صـفة من صـفات الله أثـنى بها تعـالى على نفسه، يكون ظاهره المتبادر منه مشابهته لصفة الخلـق؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

فالخالق والمخلوق متخالفان كل التخالف، وصفاتهما متخالفة كل التخـالف. فبـأي وجه يعقل دخـول صـفة المخلوق في اللفظ الدال على صـفة الخـالق؟ أو دخـول صـفة الخـالق في اللفظ الـدال على صـفة المخلـوق مع كمال المنافاة بين الخالق والمخلوق؟

فكل لفظ دل على صفة الخالق ظاهره المتبادر منه أن يكـون لائقاً بالخـالق منـزها عن مشـابهة صـفات المخلـوق. وكـذلك اللفظ الـدال على صـفة المخلـوق لا يعقل أن تدخل فيه صفة الخالق.

فالظاهر المتبادر من لفظ اليد بالنسبة للمخلوق هو

كونها جارحة هي عظم ولحم ودم، وهذا هو الذي يتبادر إلى الذهن في نحو قوله تعالى: (ٺ ٿ) [المائدة:38].

والظاهر المتبادر من اليد بالنسبة للخالق في نحو قوله تعالى: (ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې) [ص:75], أنها صفة كمال وجلال، لائقة بالله جل وعلا ثابتة له على الوجه اللائق بكماله وجلاله.

وقد بين جل وعلا عظم هذه الصفة وما هي عليه من الكمال والجلال وبين أنها من صفات التأثير كالقدرة، قال تعالى في تعظيم شأنها:(ۇ ۆ ۆ ۈ) [الزُّمَر:67]. وبين أنها صفة تأثير كالقدرة، في قوله تعالى: (ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې) [ص:75] ، فتصريحه تعالى بأنه خلق نبيه آدم بهذه الصفة العظيمة التي هي صفات كماله وجلاله يدل على أنها من صفات التأثير كما ترى.

ولا يصح هنا تأويل اليد بالقدرة البتة لإجماع أهل الحق والباطل، كلهم على أنه لا يجوز تثنية القدرة. ولا يخطر في ذهن المسلم المراجع عقله، دخول الجارحة التي هي عظم ولحم ودم في معنى هذا اللفظ الدال على هذه الصفة العظيمة من صفات خالق السماوات والأرض.

فاعلم أيها المدعي أن ظاهر لفظ اليد في الآية المذكورة وأمثالها لا يليق بالله؛ لأن ظاهرها التشبيه بجارحة الإنسان، وأنه يجب صرفها عن هذا الظاهر الخبيث، ولم تكتف بهذا حتى ادعيت الإجماع على صرفها عن ظاهرها = أن قولك هذا كله افتراء عظيم على الله تعالى وعلى كتابه العظيم، وأنك بسببه كنت أعظم المشبهين والمجسمين، وقد جرك شؤم هذا التشبيه إلى ورطة التعطيل؛ فنفيت الوصف الذي أثبته الله في كتابه لنفسه بدعوى أنه لا يليق به، وأولته بمعنى آخر من تلقاء نفسك بلا مستند من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول أحد من السلف.

وماذا عليك لو صدقت الله وآمنت بما مدح به نفسه على الوجه اللائق بكماله وجلاله من غير كيف ولا تشبيه ولا تعطيل؟

وبأي مـوجب سـوغت لـذهنك أن يخطر فيه صـفة المخلوق عند ذكر صفة الخالق؟

هل تلتبس صفة الخالق بصفة المخلـوق على أحد حـتى يفهم صفة المخلوق من اللفظ الدال على صفة الخالق؟

فاخش الله يا إنسان، واحذر من التقول على الله بلا علم، وآمن بما جـــاء في كتـــاب الله مع تنــــزيه الله عن مشابهة خلقه. واعلم أن الله الذي أحاط علمه بكل شيء لا يخفي عليه الفـرق بين الوصف اللائق به والوصف غـير اللائق به، حتى يأتي إنسان فيتحكم في ذلك فيقول: هــذا الـذي وصـفت به نفسك غـير لائق بـك، وأنا أنفيه عنك بلا مســتند منك ولا من رســولك، وآتيك بدله بالوصف اللائق بك.

فاليد مثلاً التي وصفت بها نفسك لا تليق بك لدلالتها على التشـبيه بالجارحـة، وأنا أنفيها عنك نفياً باتاً، وأبــدلها لك بوصف لائق بك وهو النعمة أو القــدرة مثلاً أو الجــود. سبحانك هذا بهتان عظيم.

(ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ   ) [الطلاق:10-11].

ومن الغــريب أن بعض الجاحــدين لصــفات الله المـــؤولين لها بمعـــان لم تـــرد عن الله ولا عن رســـوله، يؤمنـــون فيها ببعض الكتـــاب دون بعض. فيقـــرون بـــأن الصــفات السـبع الــتي تشــتق منها أوصــاف ثابتة لله مع التنــــزيه، ونعـــني بها القـــدرة والإرادة والعلم والحيـــاة والسمع والبصر والكلام؛ لأنها يشـتق منها قـادر حي عليم ... إلخ, وكــــذلك في بعض الصـــــفات الجامعة كالعظمة والكبريــاء والملك والجلال مثلاً؛ لأنها يشــتق منها العظيم المتكبر والجليل والملك، وهكذا، ويجحدون كل صفة ثبتت في كتــاب الله وســنة رســوله صــلى الله عليه وســلم لم يشــتق منها غيرها كصــفة اليد والوجه ونحو ذلك. ولا شك أن هـــذا التفريق بين صـــفات الله الـــتي أثبتها لنفسه أو أثبتها له رســـوله صـــلى الله عليه وســـلم لا وجه له البتة بوجه من الوجوه.

ولم يـرد عن الله ولا عن رسـوله صـلى الله عليه

وسلم الإذن في الإيمان ببعض صفاته وجحد بعضها وتأويله لأنها لا يشتق منها. وهل يتصور عاقل أن يكون عدم الاشتقاق مسوغاً لجحد ما وصف الله به نفسه؟

ولا شك عند كل مسلم راجع عقله، أن عدم الاشتقاق لا يرد به كلام الله فيما أثنى به على نفسه، ولا كلام رسوله فيما وصف به ربه.

والسبب الموجب للإيمان إيجاباً حتماً كلياً هو كونه من عند الله، وهذا السبب هو الذي علم الراسخون في العلم أنه الموجب للإيمان بكل ما جاء عن الله سواءً استأثر الله بعلمه كالمتشابه، أو كان مما يعلمه الراسخون في العلم كما قال الله عنهم: (ۆ ۈ ۇ ۉ ۋ ۊ ي) [آل عمران:7].

فلا شك أن قوله تعالى: (ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ) [ص:75] من عند ربنا, وقوله تعالى: (ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ) [البقرة:284] من عند ربنا أيضاً، فيجب علينا الإيمــان بــالجميع لأنه كله من عند ربنا.

أما الذي يفرق بينه، وهو عالم بأن كله من عند ربه، بأن هـذا يشـتق منـه، وهـذا لا يشـتق منه فقد آمن ببعض الكتاب دون بعض.

والمقصود أن كلما جاء من عند الله، يجب الإيمان به سـواء كـان من المتشـابه، أو من غـير المتشـابه، وسـواء كان يشتق منه أو لا.

ومعلوم أن مالكاً -رحمه الله- سئل كيف استوى؟ فقــال: "الاســتواء غــير مجهــول، والكيف غــير معقــول، والإيمان به واجب".

وما يزعمه بعضــهم من أن القــدرة والإرادة مثلاً ونحوهما ليست كاليد والوجه، بدعوى أن القــدرة والإرادة مثلاً ظهرت آثارهما في العــالم العلــوي والســفلي بخلاف غيرهما كصفة اليد ونحوها، فهو من أعظم الباطل.

ومما يوضح ذلك أن الذي يقوله، هو وأبوه وجده من آثار صفة اليد التي خلق الله بها نبيه آدم.

ونحن نرجو أن يغفر الله تعالى للذين ماتوا على هذا الاعتقـــاد لأنهم لا يقصـــدون تشـــبيه الله بخلقـــه، وإنما يحاولون تنـزيهه عن مشابهة خلقه. فقصدهم حسن ولكن طريقهم إلى ذلك القصد سيئة.

وإنما نشأ لهم ذلك السوء بسبب أنهم ظنوا لفظ الصفة التي مدح الله بها نفسه يدل ظاهره على مشـابهة صفة الخلق؛ فنفوا الصـفة الـتي ظنـوا أنها لا تليق قصـداً منهم لتنـزيه الله، وأولوها بمعنى آخر يقتضي التنـزيه في ظنهم، فهم كما قال الشافعي رحمه الله:

رام نفعاً فضر من غير قصد ومن البر ما يكون عقوقاً

ونحن نرجو أن يغفر الله لهم خطأهم، وأن يكونوا داخلين في قوله تعالى: (ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ) [الأحزاب:5].

وخطـؤهم المـذكور لا شك فيـه، ولو وفقهم الله لتطهير قلوبهم من التشبيه أولاً، وجزموا بأن ظاهر صــفة الخالق هو التنـزيه عن مشابهة صـفة المخلـوق، لسـلموا مما وقعوا فيه.

وقال -رحمه الله- مبيناً أنه لو كان ظاهر آيات الصفات غير مراد لبينه النبي صلى الله عليه وسلم: "ولا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم عالم كل العلم بأن الظاهر المتبادر مما مدح الله به نفسه في آيات الصفات هو التنزيه التام عن صفات الخلق، ولو كان يخطر في ذهنه أن ظاهره لا يليق لأنه تشبيه بصفات الخلق، لبادر كل المبادرة إلى بيان ذلك؛ لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، ولا سيما في العقائد، ولا سيما فيما ظاهره الكفر والتشبيه -على حد زعم من زعم ذلك-.

فسكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن بيان هذا يدل على أن ما زعمه المؤلون لا أساس له كما ترى"[1].

وقال في رده على الذين يؤولون الاستواء بالاستيلاء خوفاً من التشبيه: "وعلى كل حال، فإن المؤول زعم أن الاستواء يوهم غير اللائق بالله لاستلزامه مشابهة استواء الخلق، وجاء بدله بالاستيلاء لأنه هو اللائق به في زعمه، ولم ينتبه لأن تشبيه استيلاء الله على عرشه باستيلاء بشر بن مروان على العراق هو أفظع أنواع التشبيه، وليس بلائق قطعاً، إلا أنه يقول: إن الاستيلاء المزعوم منزه عن مشابهة استيلاء الخلق، مع أنه ضرب له المثل باستيلاء بشر على العراق، والله يقول: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ) [النحل:74].

ونحن نقول: أيها المؤول هذا التأويل، نحن نسألك إذا علمت أنه لا بد من تنزيه أحد اللفظين أعني: لفظ (ﮊ) الذي أنزل الله به الملك على النبي صلى الله عليه وسلم قرآناً يتلى، كل حرف منه عشر حسنات، ومن أنكر أنه من كتاب الله كفر، ولفظة استولى التي جاء بها قوم من تلقاء أنفسهم من غير استناد إلى نص من كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من السلف، فأي الكلمتين أحق بالتنزيه في رأيك؟ الأحق بالتنزيه كلمة القرآن المنزلة من الله على رسوله، أم كلمتكم التي جئتم بها من تلقاء أنفسكم من غير مستند أصلاً؟

[1] (?) أضواء البيان، (7/474-479).

ونحن لا يخفي علينا الجـواب الصـحيح، عن هـذا السؤال إن كنت لا تعرفه.

ثم قال مبيناً أن القول بالتأويل مـذهب باطـل، مسـتدلاً على بطلانه برجوع القـائلين به من أسـاطين أهل الكلام: "واعلم أن أئمة القـائلين بالتأويل رجعـوا قبل مـوتهم عنه لأنه مذهب غير مامون العاقبة، لأن مبنـاه على ادعـاء أن ظـــواهر آيــات الصــفات وأحاديثها لا تليق بالله لظهورها وتبادرها في مشابهة صفات الخلق، ثم نفي تلك الصـفات الواردة في الآيـات والأحـاديث لأجل تلك الـدعوى الكاذبة المشؤومة، ثم تأويلها بأشـياء أخر دون مسـتند من كتـاب أو سنة، أو قول صحابي أو أحد من السلف.

وكل مذهب هذه حاله، فإنه جدير بالعاقل المفكر أن يرجع عنه إلى مذهب السلف.

وقد أشار تعالى في سورة الفرقان أن وصف الله بالاستواء صادر عن خبـير باللـه، وبصـفاته عـالم بما يليق به، وبما لا يليق وذلك في قوله تعالى: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ) [الفرقان:59].

فتأمل قوله: (ﮋ ﮌ ﮍ ﴾، بعد قوله: (ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ﴾، تعلم أن من وصف الرحمن بالاستواء على العـرش خبـير بالرحمن وبصفاته، لا يخفي عليه اللائق من الصفات وغير اللائـــق. فالـــذي نبأنا بأنه اســـتوى على عرشه هو العليم الخبير الذي هو الرحمن، وقد قال تعالى: (ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ) [فــاطر:14]. وبـــذلك تعلم أن من يـــدعي أن الاســـتواء يسـتلزم التشـبيه وأنه غـير لائق غـير خبـير، نعم والله هو غير خبير.

وبهذه النقول عن العلامة الشنقيطي -رحمه الله- يتبين لنا موقفه -رحمه الله- من فهم النصـوص وأنه يـرى وجـــوب إبقائها على ظواهرها ولا يســـلط عليها طـــاغوت التأويل.

4. قول الشيخ سيدي بن سيدي محمد المشـهور بلقب "الشيخ باب" المالكي الشنقيطي[1]

---

[1] (?) هو: العلامة المحدث أبو محمد سيدي بن سيدي محمـد المالكي، وقد اشتهر بلقبه باب، فيقال له: الشيخ سيدي بـاب جمعا بين الاسم واللقب وتمييزا له عن جـده: الشـيخ سـيدي

حيث قال في منظومته التي حررها على منهج السلف في باب الأسماء الصفات:

ما أوهـم التشبيـه في آيات — وفي أحاديث عن الثــقـات
فهي صفات وصف الرحمن — بها وواجب بهـا الإيمـــان
ثـم على ظاهرهـا نبقيـها — ونحذر التأويل والتشبيها
قـال بذا الثـلاثـة القـــرون — والخير باتباعهم مقــرون
وهـو الـذي ينصره القـرآن — والسنن الصحـاح والحسان
وكـم رآه من إمام مرتضى — من الخلائق بناظر الرضى

إلى أن قال في وجوب إجراء النصوص على ظاهرها والبعد عن التأويل:

... ومـن تـأول فـقـد تـكـلفــا — وغـيـر ما لـه بـه عـلـم قفـى
وفـي الـذي هرب منـه وقـع — وبعضهم عن قوله هذا رجع
حتى حكى في منعه الإجماعا — وجـعـل اجـتـنـابـه اتبـاعــاً[1]

وقد شرح -رحمه الله- هذه المنظومة متبعاً منهج السلف الصالح في هذا الباب ومستشهداً بالآيات والأحاديث وكلام أئمة السلف. ثم قال: "وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار الذين ساروا على هذا المنهج: كالإمام مالك، والشافعي، والسفيانين، والليث بن سعد، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من الأئمة المتمسكين بهذا المذهب.

كلهم تلقوا آيات الصفات وأحاديثها بالقبول وتجنبوا فيها التمثيل والتأويل حيث كانوا يقولون: أمروها كما جاءت بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل على حد قوله تعالى: (ٺ ٺ ٿ ٿ ٽ ٹ ٹ) [الشورى:11][2].

وبعد أن بين -رحمه الله-أن هذا هو مذهب أهل السنة ومعتقد سلف الأمة لا سيما القرون المفضلة قال: "وكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة".

الكبــير. من مؤلفاتــه: الــذكر المشــروع وغــير المشــروع، والرسالة في بيان إعجاز القرآن، ت: سنة (1342هـ)، انظــر ترجمتــه في الوســيط، (ص/240)، والســلفية وأعلامهــا في موريتانيا، (ص/282-2899).

1 (?) عقيدة باب بن الشيخ سيدي، (ص/1).

2 (?) عقيدة باب بن الشيخ سيدي، (ص/2-3) وانظر السـلفية وأعلامها في موريتانيا، (ص/306).

وقرر أنه من المحال أن يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ ما أنزل عليه لا سيما في ما يتعلق في باب الأسماء والصفات فقال: "ثم إنه من المحال أن يأمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بتبليغ ما أنزل إليه من ربه وينـزل عليه: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ) [المائدة:3] ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما تجوز نسبته إليه مما لا تجوز"[1].

وليس بعد هذا البيان من بيان لمن وفقه الله وطهر قلبه من أقذار التشبيه، فرحم الله أهل السنة ورفع درجاتهم أحياءً وأمواتاً.

4. قول الشيخ محمد المهابة[2] -رحمه الله-

قال -رحمه الله-: "... إن السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم من الفقهاء والمحدثين مجمعون على إبقاء نصوص الكتاب **والسنة على ظواهرها** ... والسكوت عليها من غير تعطيل ولا تشبيه، ولا تكييف ولا تأويل، بل يعتقدونها بلا تكييف، مع اعتقادهم أن الله تعالى ليس كمثله شيء ... إن هذا المذهب هو الذي كان عليه مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك -رحمهم الله-، فقد روي عنهم كلهم أنهم أثبتوا الصفات التي وردت في الكتاب والسنة، وقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، وهو قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ... وأما الجهمية فأنكروا ذلك وتأولوا آيات الصفات وأحاديثها، وفسروها على غير ما فسر أهل

---

1 (?) السلفية وأعلامها في موريتانيا، تأليف: الطيب بن عمر بن الحسين، (ص/290-293).

2 (?) هو: العلامة اللغوي محمد المهابة بن سيدي محمد بن الطالب أميجن الجملي ينسبون إلى إدريس ابن عبدالله، حفظ القرآن في صغره، وبرع في الفقه، واللغة العربية، وعلومها، والحديث ومصطلحه، وكان شديد الذكاء، متفوقا على أقرانه، وقد تصدى للرد على المبتدعة من متكلمين ومتصوفة، وغيرهم حتى لقب بابن تيمية الصغير. من مؤلفاته: حاشية على عبدالباقي شارح مختصر خليل، ونظم في أسماء الله الحسنى. انظر: ترجمته في السلفية وأعلامها في موريتانيا، (ص/300-301).

العلم"[1].

وبعد أن بين الشيخ محمد المهابة للأشاعرة مذهب السلف في الاعتقاد بظواهر النصوص والصفات الواردة فيها من غير تأويل ولا صرف لها عن ظاهرها، مع التنـزيه لله عز وجل وذاته العلية عن أن تشبه الذوات وتتصف بصفات المخلوقين، قال:

"على هذا النهج مضى سلف الأمة وعلماء السنة، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه من طريق صحيح، تصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك، ولا المنع من ذكره؛ ومن المحال أن يترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا الباب فلا يبين ما يجوز نسبته إلى الله مما لا يجوز..."[2].

وبهذه النقول يتضح لنا جهود أئمة المالكية وأنهم يرون إجراء نصوص الصفات على ظاهرها، ولا يحملونها على التأويل الباطل، وعلى هذا مضى سلفهم وسار خلفهم مما يدل على إجماعهم على هذا المنهج السلفي، شأنهم في ذلك شأن أهل السنة والجماعة.

يقول ابن قيم الجوزية في هذا الصدد:

"وقد تطابقت نصوص الكتاب والسنة والآثار على إثبات الصفات لله وتنوعت دلالتها عليها أنواعا توجب العلم الضروري بثبوتها، وإرادة المتكلم اعتقاد ما دلت عليه والقرآن مملوء من ذكر الصفات والسنة ناطقة بمثل مانطق به القرآن مقررة له مصدقة له مشتملة على زيادة في الإثبات، ومن أبين المحال وأوضح الضلال حمل ذلك كله على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه والاستعارة وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص؛ إذ يلزم من ذلك أحد محاذير ثلاثة لا بد منها أو من بعضها وهي: القدح في علم المتكلم به، أو في بيانه، أو في

---

1 (?) مذهب السلف في التفويض في آيات الصـفات، (ص/8-9) والسلفية في موريتانيا، (ص/309).

2 (?) المرجع السابق، (ص/11).

نصحه"[1].

1 (?) الصواعق المرسلة، (320/1-324).

المسألة الثانية: التسليم لفهم السلف الصالح.

من قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال الرجوع والتسـليم لفهم السـلف الصـالح والاسترشـاد بفهمهم لنصوص الكتاب والسنة في أصول الدين وفروعه لا سيما في أبواب الاعتقاد لأنهم خير الأمة بنص النبي صـلى اللـه عليه وسلم على ذلك حيث بين عليه الصـلاة والسـلام أن الخيريـة في القـرون الثلاثـة الأولى، وأول هـؤلاء الأعلام الصـحابة -رضـي اللـه عنهم وأرضـاهم- حيث شـاهدوا التنـزيل وعاصروه ولازموا النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم وتلقوا الوحي عنه وأخذوا تأويله منه كما في حديث جـابر بن عبد الله -رضي الله عنه- في حديث حجة الوداع[1].

وقد حفظ الصحابة -رضي الله عنهم- سنة النبي صلى الله عليه وسلم وبلغوها كما سمعوها وفهموها فهم أفقـه الأمة وأعلم الأمـة بمـراد اللـه ورسـوله، وتلقى التـابعون عنهم ذلك وفهموه كما فهموه عن رسول اللـه، ثم اتصـل ذلـك بمن بعـدهم من تـابعيهم من أعيـان القـرون الثلاثـة المفضلة؛ فوجب الاقتداء بهم ومعرفة إجماعهم والرجـوع إلى فهمهم، وهذا هو المنهج الذي سار عليـه أهـل السـنة والجماعة يبلغه كل سلف لخلفهم إلى يومنا هذا.

والمحققون من أئمة المالكية كغيرهم من أهل السـنة والجماعة يسيرون على هذا المهيـع الواضـح. ومن أمثلـة ذلك ما يلي:

1. **قول الإمام مالك** -رحمه الله- حيث قال في بيان التسليم والاتباع لأقوال السلف

وأن الخير في اتباعهم لأنهم أعلم بالنصوص لقربهم من زمن التنـزيل ولأخذهم عن سلفهم الصالح من التابعين الذين أخذوا عن الصحابة -رضوان الله عليهم- وقد أخذ الصحابة عن رسول الله وحضروا التنـزيل وفهموه. قال: "التسليم للسنن لا تعارض برأي ولا تدافع بقياس، وما تأوله منها السلف تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما

---

[1] (?) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: حجة النبي صلى الله عليه وسلم.

تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا ونتبعهم فيما بينوا ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، ولا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه أو تأويله"[1].

1 (?) كتاب الجامع، (ص/148-149).

وقال أشهب: سمعت مالك بن أنس -رحمه الله- يقول: "إياكم والبدع! فقيل يا أبا عبد الله: وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان"[1].

وقال عبد الرحمن بن مهدي -رحمه الله-: دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن؟ فقال: "لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد؟ لعن الله عمراً؛ فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطل يدل على باطل".

وقال مطرف -رحمه الله- سمعت مالكاً -رحمه الله- إذا ذكر عنده فلان من أهل الزيغ والأهواء- يقول: "قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده سنناً الأخذ بها اتباع لكتاب الله عز وجل واستكمال لطاعة الله عز وجل وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدٍ، ومن انتصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا"[2].

وقال -رحمه الله-: "من أحدث اليوم في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خان الرسالة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ﴾ [المائدة:3]، فما لم يكن يومئذ ديناً لا يكون اليوم ديناً"[3].

فهذا الإمام مالك -رحمه الله- يرى وجوب الرجوع إلى فهم السلف الصالح، وأنه لا يجوز لأحد أن يقول بشيء لم ينقل عنهم في أبواب الدين عموماً والتوحيد على وجه الخصوص، ويرى أن الخروج عن ذلك زيغ وضلال

---

1 (?) منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة، (ص/115).
2 (?) ترتيب المدارك، (1/88).
3 (?) منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة، (ص/117).

وانحراف وزندقة، بل ينكر على من يسأل مسائل لم تـرد عن السلف الصالح -رحمهم الله عز وجل-.

2. **قول ابن الماجشون-رحمه الله-** حيث قال في كتاب كتبه لأحد أصحابه بعد أن حثه على السنة ولزومها ولزوم ما كان عليه السلف الصالح من فهم وعلم: "... فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم؛ فإنهم على علم وقفوا وببصر نافذ كفوا، ولهم على كشفها كانوا أقوى، وبفضل لو كان فيها أحرى، وإنهم لهم السابقون. فلئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن حدث بعدهم فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، ولقد وصفوا منه ما يكفي، وتكلموا عنه بما يشفي، فما دونهم مقصر ولا فوقهم محسر، لقد قصر دونهم أناس فجفوا، وطمح آخرون فغلوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم"[1].

وكتب عبد الملك بن الماجشون إلى سحنون -رحمهما الله- لما ذكر له ما حدث من الكلام في التشبيه والقـرآن قال: "أما بعـد: وفقنـا اللـه وإيـاكم لطاعتـه. سـألتني عن مسـائل ليسـت من شـأن أهـل العلم والعمـل بهـا جهـل، فيكفيــك من مضــى من صــدر هــذه الأمــة أنهم اتبعــوا بإحسان ولم يخوضوا في شـيء منهـا، وقـد خلص الـدين إلى العذراء في خدرها، فما قيل لها كيـف ولا أين؟ فـاتبع لما اتبعوا واعلم أن العلم الأعظم الذي لا يشاء الرجل أن يتكلم في شيء من هذا، فيكب فيهوي في نار جهنم"[2].

فقد بين-رحمه الله- أن الحق في اتباع السـلف وعـدم الخـروج عمـا كـانوا عليـه، وبين أن الخـروج عمـا عليـه السلف الصالح سـبب للهلاك؛ وهـذا من أكـبر الأدلـة على أنه -رحمه الله- يرى لزوم ما عليه أهل السنة.

3. **قول الإمام الشاطبي**.

قال -رحمه الله- في بيان وجوب اتباع السلف وتقـديم فهمهم: "الحذر الحـذر من مخالفـة الأولين! فلـو كـان ثم

---

1 (?) الإبانة، (2/247).
2 (?) ترتيب المدارك، (1/209).

فضل ما لكان الأولون أحق به، والله المستعان". ثم قال: "... وما توهمه المتأخرون من أنه دليل على ما زعموا ليس بدليل البتة؛ إذ لو كان دليلا عليه، لم يعزب عن فهم الصحابة والتابعين ثم يفهمه هؤلاء، فعمل الأولين كيف كان مصادم لهذا المفهوم ومعارض له، ولو كان ترك العمل؛ فما عمل به المتأخرون من هذا القسم مخالف لإجماع الأولين، وكل من خالف الإجماع فهو مخطئ، وأمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة، فما كانوا عليه من فعل أو ترك؛ فهو السنة والأمر المعتبر، وهو الهدى، وليس ثم إلا صواب أو خطأ؛ فكل من خالف السلف الأولين فهو على خطأ، وهذا كاف"[1].

وقال -رحمه الله-: "وكثير من فرق الاعتقادات تعلق بظواهر من الكتاب والسنة في تصحيح ما ذهبوا إليه، مما لم يجر له ذكر ولا وقع ببال أحد من السلف الأولين، وحاش لله من ذلك"[2].

وقال: "فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به؛ فهو أحرى بالصواب وأقوم في العلم والعمل"[3].

وبتأمل النقول السابقة نجد أن الإمام الشاطبي يرى وجوب الرجوع إلى فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان لأنهم الأولى بالاتباع في كل شيء من أمور الدين؛ وذلك لقرب عهدهم من زمن التنزيل وسلامة ألسنتهم من العجمة وكونهم من القرون المفضلة التي أثنى عليها النبي صلى الله عليه وسلم، وأن كل ما يخالف فهمهم فهو ضلال وانحراف.

4. **قول الإمام محمد الأمين الشنقيطي** حيث قال -رحمه الله- مبيناً موقف السلف من صفات الله عز وجل وفهمهم لها وأن ذلك هو الأسلم والأعلم والأحكم: "إن من كان على معتقد السلف الصالح إذا سمع مثلاً قوله تعالى : (ﮋ ﮌ ﮍ) [طه:5] امتلأ

1 (?) الموافقات، (3 /280-281).
2 (?) المصدر السابق، (3 /282).
3 (?) المصدر نفسه، (3 /289).

قلبـه من الإجلال والتعظيم والإكبـار لصـفة رب العـالمين التي مدح بها نفسه وأثنى عليه بها، فجزم بأن تلك الصفة التي تمدح بها خالق السماوات والأرض بالغـة من غايـات الكمـال والجلال مـا يقطـع علائـق أوهـام المشـابهة بينهـا وبين صفات الخلق؛ لأن الصفة لا يمكن أن تشـبه صـانعها في ذاته ولا في شـيء من صـفاته. وبـإجلال تلـك الصـفة وتعظيمها وحملها على أشرف المعاني اللائقة بكمـال من وصف بها نفسه وجلاله يسهل على ذلك المؤمن السلفي أن يؤمن بتلك الصفة ويثبتهـا لله كمـا أثبتهـا لنفسه على أسـاس التنـــزيه؛ فيكـون أولاً منـــزهاً سـالماً من أقـذار التشبيه، وثانيـاً مؤمنـاً بالصـفات مصـدقاً بها على أسـاس التنـزيه، فيكـون سـالماً من أقـذار التعطيـل. فيجمـع بين التنـزيه والإيمان بالصفات على نحو (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ) [الشورى:11]، فمعتقده طريق سلامة محققة؛ لأنه مبـني على ما تضمنته آية: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ) من التنـزيه والإيمـان بالصـفات، فهـو تنـــزيه من غـير تعطيـل وإيمـان من غـير تشبيه ولا تمثيل، وكل هذا طريـق سـلامة محققـة وعمـل بالقرآن، فهذا هو مذهب السلف"[1].

وقال -رحمه الله- أيضاً: "والسلف الصالح -رضي الله عنهم- ما كانوا يشكون في شيء من ذلك، ولا كان يشـكل عليهم. ألا تـرى إلى قـول الفـرزدق وهـو شـاعر فقـط، وأمـا من جهـة العلم فهـو عامي:

وكيف أخاف الناس والله قابض على الناس والسبعين في راحة اليد

فمن علم مثل هذا من كون السماوات والأرضين في يده جلّ وعلا أصغر من حبة خـردل، فإنـه عـالم بعظمـة اللـه وجلاله، لا يسبق إلى ذهنه مشابهة صفاته لصفات الخلق. ومن كـان كـذلك زال عنـه كثـير من الإشـكالات الـتي أشكلت على كثير من المتأخرين"[2].

وهكذا نجد أن المحققين من أئمة المالكية سلفاً وخلفاً يستدلون على فهم نصوص

---

1 (?) منهج ودراسات لآيات الأسـماء والصـفات، (ص/47-48) وانظر: آداب البحث والمناظرة، (ص/373-374).

2 (?) أضواء البيان، (2/321).

الصفات بفهم السلف الصالح -رحمهم الله-، شأنهم شأن إخوانهم من أهل السنة والجماعة كما يدل على ذلك:

1. **قول ابن تيمية** في رجوع أئمة السلف إلى أقوال التابعين وتابعيهم في تفسير القرآن

الكريم: "إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر فإنه كان آيةً في التفسير، ... وكسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم"[1].

ويقول في الأخذ بأقوال القرون الثلاثة الأولى:

"معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خير وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله كالتفسير وأصول الدين وفروعه والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك؛ فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة، فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم، وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصوماً، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم، فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم، ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه لقوله تعالى: ( ) [النساء:59]"[2].

ب. ويقول ابن القيم: "فصل في جواز الفتوى بالآثار السلفية والفتاوي الصحابية وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم، وأن قربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وأن فتاوى الصحابة أولى أن

---

1 (?) مجموع الفتاوى، (13/368-369).

2 (?) مجموع الفتاوى، (13/24-25).

يؤخذ بها من فتاوي التابعين، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين وهلم جرا، وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل، كما أن عصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم، فإنما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص"[1].

1 (?) إعلام الموقعين، (4/118).

المسألة الثالثة: الرُّجوعُ إلى لغة العرب.

يستدل أهل السنة والجماعة بمفهوم لغة العـرب على إثبات الصفات لله عز وجل ومعرفـة معانيهـا لأن القـرآن نزل بلغة العرب وخاطبهم بما يعرفون معانيـه من لغتهم. ويدل لذلك أن العرب لم يكن أحد منهم يسأل عن معـنى مسألة من مسائل الـدين لا في الإحكـام ولا في العقائـد، ولم يحدث الانحراف عند المسلمين في مسـائل العقيـدة في القــرون الثلاثــة الأولى حــتى عــربت كتب اليونــان وضعف اللسان العربي بعد انتشار المولـدين في الإسـلام من أبنـاء فـارس والـروم، وتصـدر كثـير منهم للتـدريس والفتيـا مـع انتشـار العجمـة؛ ولـذا فـإن الرجـوع إلى لغـة العرب من أهم الأمور المعينة على فهم مراد الله ومــراد رسوله.

فمن أراد فهم معــاني النصــوص فعليــه الرجــوع إلى اللغـة الأم الـتي نـزل بهـا القـرآن والسـنة. وأهـل السـنة والجماعة على هـذا المهيـع يسـيرون وإلى تلـك الطريـق يرجعون.

والمحققــون من أئمــة المالكيــة لا يخرجــون عن هــذا السـبيل، شـأنهم شـأن إخـوانهم من أئمـة أهـل السـنة والجماعة، وأقـوالهم في دروسـهم وفتـاويهم ومؤلفـاتهم تدل على ذلك، ومن أمثلته ما يلي:

1. **قول الإمام مالك** حيث قال -رحمـه اللـه- في الأثـر المشهور عنه في إجابة السائل عن

الاستواء: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمـان بـه واجب، والسؤال عنه بدعة".

ففي قوله -رحمه الله- "الاستواء معلـوم" أي: معلـوم من لغة العرب وأنه يـراد بـه العلـو والاسـتقرار والقصـد. فمعنى الاستواء متقرر عنـد العـرب؛ ولـذا فلا يحتـاج إلى تأويل أو تحريف أو اجتهـاد في اسـتنباط معـنى، فهـو بين واضح. ولذا لم يحتج -رحمه الله- إلى حشد أدلـة أو جمـع أقـوال للاسـتدلال على معـنى الاسـتواء. وهـذا من أكـبر الأدلـة على أن الرجـوع إلى لغـة العـرب ممـا يعين على فهم معاني صفات الله عز وجل.

ومما يدل على أنه -رحمـه اللـه- يـرى وجـوب معرفـة لغة العرب أن ذلك شرط أساس لكل من تصدى لتفسـير كتاب الله عـز وجـل حـتى لا يقـع في الخلـل إذ لا بـد من فهم اللغة العربيـة لفهم مـراد اللـه عـز وجـل، ومن ذلـك

معرفة أسماء الله وصفاته؛ إذ أن القرآن العظيم هو الطريق لمعرفة معاني الأسماء والصفات. يقول -رحمه الله-: "لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالاً"[1]، ومراده من لم تتوفر فيه أهلية التفسير ومنها معرفة لغة العرب كما تقدم.

وهذا من أكبر الأدلة على أنه -رحمه الله- يرى وجوب فهم لغة العرب لمن أراد أن يفسر القرآن حتى لا يقع في شيء من تحريف كتاب الله عز وجل لئلا يقع في الخطأ فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

2. **قول الإمام أبو عمر الطلمنكي**.

قال -رحمه الله- محتجاً باللغة العربية على المعتزلة والجهمية الذين ينكرون أسماء الله عز وجل خوفاً من التشبيه بزعمهم: " فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يسمى الله عزوجل بهذه الأسماء على الحقيقة ويسمى بها المخلوق؛ فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه، فإذا سئلوا: ما حملهم على هذا الزيغ؟ قالوا: الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه. قلنا: هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها؛ لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه في اللغة لا تحصل بالتسمية، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئات فيها كالبياض بالبياض والسواد بالسواد والطويل بالطويل والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء توجب اشتباهاً لاشتبهت الأشياء كلها لشمول اسم الشيء لها وعموم تسمية الأشياء به. فنسألهم: أتقولون إن الله موجود؟ فإن قالوا نعم، قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مشبها للموجودين. وإن قالوا موجود ولا يوجب وجوده الاشتباه بينه وبين الموجودات، قلنا: فكذلك هو حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم، يعني ولا يلزم اشتباهه بمن اتصف بهذه الصفات"[2].

فانظر كيف أنه -رحمه الله- استدل باللغة العربية على مجادلة المخالفين، وأن مجرد الاشتباه في المسميات لا يلزم منه التشابه في كل شيء، وهذا

---

1 (?) انظر مالك بن أنس، تأليف: عبد الغني الدقر، (ص/283) وشعب الإيمان للإمام البيهقي، (2/425).

2 (?) العلو للعلي الغفار، تأليف: الإمام شمس الدين الذهبي، إشراف: أشرف بن عبد المقصود، (ص/246).

استدلال بلغة العرب التي هي قالب نصوص الكتاب والسنة.

3. **قول الشاطبي.**

قال -رحمه الله- مبيناً أن من أسباب انحراف الفرق الضالة عن الصراط المستقيم الجهل باللغة العربية: "إن الله عز و جل أنزل قرآناً عربياً لا عجمة فيه بمعنى أنه جاء في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب، قال الله تعالى: (ڈ ڎ ڎ ڈ) [الزُّخرُف:3] وقال تعالى: (ې ې ۍ ۑ) [الزُّمَر:28] وقال تعالى : (ڳ ڳ ڳ ڳ، ڱ ں ں ڻ ڻ، ۂ) [الشعراء:193-195] .

وكان المُنَـزَّل عليه القرآنُ عربيّاً أفصح من نطق بالضاد، وهو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وكان الذين بُعِث فيهم عرباً أيضاً، فجرى الخطاب به على معتادهم في لسانهم؛ فليس فيه شيء من الألفاظ والمعاني إلا وهو جارٍ على ما اعتادوه، ولم يداخله غيره، بل نفى عنه أن يكون فيه شيء أعجمي فقال تعالى: (ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ) [النحل:103].

وقال تعالى في موضع آخر: (ۀ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ) [فُصِّلَت:44].

هذا؛ وإن كان [قد] بُعِث للناس كافة؛ فإن الله جعل جميع الأمم وعامة الألسِنَة في هذا الأمر تبعاً للسان العرب، وإذا كان كذلك فلا يفهم كتاب الله تعالى إلا من الطريق الذي أنزله عليه، وهو اعتبار ألفاظها ومعانيها وأساليبها".

... فإذا ثبت هذا فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها -أصولاً وفروعاً- أمران:

- **أحدهما**: أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربيّاً أو كالعربي في كونه

عارفاً بلسان العرب، بالغاً فيه مبالغ العرب أو مبالغ الأئمة المتقدمين كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، ومن أشبههم وداناهم، وليس المراد أن يكون حافظا كحفظهم وجامعاً كجمعهم، وإنما المراد أن يصير فهمه

عربيّاً في الجملة، وبذلك امتاز المتقدمون من علماء العربية على المتأخرين؛ إذ بهذا المعنى أخذوا أنفسهم حتى صاروا أئمة، فإن لم يبلغ ذلك فحسبه في فهم معاني القرآن: التقليد، وأن لا يحسن ظنه بفهمه دون أن يسأل فيه أهل العلم به.

قال الشافعي -رحمه الله- لما قرر معنى ما تقدم: "فمن جَهل هذا من لسانها - يعني:
لسان العرب- وبلسانها نَزَل الكتاب وجاءت السنة به؛ فتكلَّف القول في علمها تكلُّف ما يجهل بعضه، ومن تكلف ما جهل وما لم تُثْبته معرفته كانت موافقته للصواب -إن وافقه من حيث لا يعرفه- غير محمودة، وكان بخطئه غير معذور إذا نطق فيما لا يحيط علمُه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه.

وما قاله حقٌّ؛ فإن القول في القرآن والسنة بغير علم تكلُّف -وقد نهينا عن التكلف-
ودخولٌ تحت معنى الحديث حيث قال عليه الصلاة و السلام: "حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً، [فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا]"؛ لأنهم إذا لم يكن لهم لسان عربي يرجعون إليه في كتاب الله وسنة نبيه، رجع الأعجمي إلى فهمه وعقله المجرد عن التمسك بدليل، فضلَّ عن الجادة.

وقد خرّج ابن وهب عن الحسن أنه قيل له: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها
لسانه ويصلح بها منطقه ؟ قال: نعم، ليتعلمها؛ فإن الرجل يقرأ [الآية] فيعيا بوجهها، فيهلك. وعن الحسن قال: أهلكتهم العجمة، يتأولون القرآن على غير تأويله!

- **والأمر الثاني** : أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنة لفظ أو معنى فلا يُقدم
على القول فيه دون أ ن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية، فقد يكون إماماً فيها ولكنه يخفى عليه الأمر في بعض الأوقات؛ فالأولى في حقه الاحتياط إذ قد يذهب على العربي المحض بعضُ المعاني الخاصة حتى يسأل

عنها، وقد نقل شيء من هذا عن الصحابة -وهم العرب- فكيف بغيرهم؟!

نقل عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: كنت لا أدري ما ﴿ ﴾ [يوسف:101] حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها أي: أنا ابتدأتها.

قا ل الشافعي : "لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً".

قال : "ولا نَعْلَمُه يحُيط بجميع علمه إنسان غير نبي ولكنه لا يذهب منه شيء على عامّتها حتى لا يكون موجوداً فيها مَن يعرفه".

قال: "والعلم به عند العرب: كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جمع السُّنن فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جُمع علم عامة أهل العلم بها؛ أتى على السنن، وإذا فُرِّق كل واحد منهم؛ ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره ممن كان في طبقته وأهل علمه".

قال : وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يُطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلا من قَبِله عنها، ولا يَشركها فيه إلا من اتَّبعها في تعلمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها، وإنما صار غيرهم من غير أهله بتركه؛ فإذا صار إليه صار من أهله".

هذا ما قال، ولا يخالف فيه أحد. فإذا كان الأمر على هذا؛ لزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة أن يتعلم الكلام الذي به أُدِّيت، وأن لا يحسِّن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية بأنه ممن يستحق النظر، وأن لا يستقل بنفسه في المسائل المشكلة التي لم يحط بها علمه دون أن يسأل عنها من هو من أهلها، فإن ثبت على هذه الوَصاة كان -إن شاء لله- موافقاً لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام".

ثم قال: "...إن الصحابة كانوا يسألون النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض ما يشكل عليهم فهمه من ألفاظ اللغة العربية، وأن الواجب اقتفاء آثارهم في ذلك".

فهذه أدلة تدل على أن بعض العرب يعزب عن علم بعض العرب؛ فالواجب السؤال كما سألوا فيكون على ما كانوا عليه، وإلا زلّ فقال بالشريعة برأيه لا بلسانها. ثم قال بعد أن ذكر أمثلة زلّ أصحابها بسبب عدم رجوعهم إلى لغة العرب: "فقد ظهر بهذه الأمثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه! والصحابة رضوان الله عليهم برآء من ذلك لأنهم عرب لم يحتاجوا في فهم كلام الله تعالى إلى أدوات ولا تعلّم، ثم من جاء بعدهم ممن ليس بعربي اللسان تكلّف ذلك حتى علمه، وحينئذ داخل القومَ في فهم الشريعة وتنزيلها على ما ينبغي فيها كسلمان الفارسي وغيره. فكل من اقتدى بهم في تنزيل الكتاب والسنة على العربية -إن أراد أن يكون من أهل الاجتهاد-؛ فهو إن شاء الله داخل في سوادهم الأعظم، كائن على ما كانوا عليه، فانتظم في سلك

[الفرقة] الناجية" [1]

فبين -رحمه الله تعالى- أن الرجوع إلى اللغة العربية وفهمها كما فهمها السلف الصالح من أعظم أسباب النجاة وسلوك الصراط المستقيم، والانحراف عن ذلك أو الإعراض سبب للهلاك -والعياذ بالله-.

4. **قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي**، قال- رحمه الله- بعد كلام له في إثبات الصفات لله عز وجل مبينا الاستدلال بلغة العرب: "وهذا الذي أوضحناه من إثبات الصفات لله حقيقة من غير تكييف، ولا تشبيه هو معنى قول الإمام مالك رحمه الله: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول؛ فإن معنى قوله: الاستواء غير مجهول- أن هذا الوصف معروف عند العرب، وهو في لغتهم الارتفاع والاعتدال؛ لكن ما نسب إلى الله من هذا الوصف لا يشابه ما نسب منه للحوادث، وذلك معنى قوله: والكيف غير معقول.

فقول الإمام مالك: الاستواء غير مجهول- نفي للتعطيل، وقوله: والكيف غير معقول- نفي للتشبيه والتكييف، وبنفي الأمرين يكون الصواب، وما روي عن مالك- رحمه الله- روي مثله عن أم المؤمنين هند بنت أبي أمية أم سلمة رضي الله عنها"[2]

وبهذه النقول يتضح لنا أن المحققين من أئمة المالكية يرجعون في استدلالهم لتقرير توحيد الأسماء والصفات إلى لغة العرب التي نزل بها القرآن، وهم لا يخرجون بهذا المنهج عما عليه أهل السنة والجماعة كما تقدم نقل الإمام الشاطبي عن الإمام الشافعي -رحمهما الله جميعاً-، كما يتبين أن هذا هو منهج متقدمي المالكية ومتأخريهم -رحم الله الجميع-.

---

1 (?) الاعتصام، (2/50-58).

2 (?) الرحلة إلى الحج، (ص/67).

المسألة الرابعة: الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات.

إن من القواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة في إثبات صفات الله عز وجل وأسمائه أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذي حذوه ويتبع فيه مثاله. والقاعدة في ذلك كله قول الله عز وجل: (ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ) [الشورى:11]. فكما أن لله عز وجل ذاتاً حقيقية منزهة عن مشابهة الذوات؛ فكذلك له صفات حقيقية منزهة عن مشابهة صفات المخلوقين[1].

وأئمة المالكية كغيرهم من أهل السنة والجماعة لا يخرجون عن هذه القاعدة، ومن أمثلة ذلك:

أولاً: قول الإمام مالك -رحمه الله- حيث قال في الأثر المشهور عنه لمن سأله عن الاستواء: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".

فقد بين -رحمه الله- أن الاستواء معلوم لأنه صفة من صفات الله عز وجل ثابتة بدليل الكتاب والسنة والإجماع واللغة. والاستواء مضاف إلى الله عز وجل وذات الله عز وجل معلومة بدليل الكتاب والسنة والإجماع والفطرة؛ لكن لا تعلم حقيقة ذاته عز وجل لعدم إحاطة العقول بذلك، فكذلك يجب عدم السؤال عن حقيقة الاستواء لعجز العقول عن إدراك ذلك، وهذه قاعدة يجب طردها في جميع صفات الله عز وجل.

ثانياً: قول القرطبي حيث قال -رحمه الله-: " فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود بما ذكرنا لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته على ما يأتي إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا يد وسمع وبصر ونحوها، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، لا نقول إن معنى اليد: القوة والنعمة، ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول إنها

---

1 (?) انظر: جهود الإمام ابن القيم في تقرير توحيد الأسماء والصفات، تأليف: د/وليد بن محمد بن عبد الله العلي (2/993) وانظر الرسالة المدنية لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (6/355).

جوارح وأدوات للفعل، ذهب إلى القول بهذا جماعة من الأئمة، فلم يتأولوا، وكذلك جميع الصفات أجروها على ظاهرها ونفوا الكيفية والتشبيه عنها...

قال الخطابي: "فإن قيل كيف يصح الإيمان بما لا نحيط علماً بحقيقته أو كيف يتعاطى وصفه تعالى بشيء لا درك له في عقولنا؟ قيل له: إن إيماننا صحيح بحق ما كلفناه منها، وعلمنا محيط بأمر الذي ألزمناه فيها وإن لم نعرف لما تحتها حقيقة ولا كيفية، وقد أمرنا أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر والجنة ونعيمها والنار وأليم عقابها، ومعلوم أنا لا نحيط علماً بكل شيء منها على التفصيل؛ وإنما كلفنا بالإيمان بها جملة. ألا ترى أنا لا نعلم أسماء عدة الأنبياء وكثيراً من الملائكة، ولا يمكننا أن نحصي عددهم ولا أن نحيط بصفاتهم ولا أن نعلم خواص معانيهم، ولم يكن ذلك قادحاً في إيماننا بما أمرنا أن نؤمن به من أمرهم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الجنة: "يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر"، وقد حجب عنا علم الروح ومعرفة كيفيته مع علمنا بأنه له التمييز وبه تدرك المعارف، وهذه كلها مخلوقات الله؛ فما ظنك بصفات رب العالمين سبحانه"[1].

فقد بين -رحمه الله تعالى- أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات؛ فكما أننا نثبت لله عز وجل ذاتاً مقدسة منـزهة عن مشابهة ذوات المخلوقين، ومع إيماننا بذلك إلا أننا لا نحيط بذاته سبحانه، فكذلك يجب أن نجري الكلام في الصفات فنثبت لله صفات حقيقية على ما يليق بجلاله، ولكننا لا نستطيع أن نعرف كيفياتها ولا نحيط بشيء منها لقوله عز وجل: (ﯹ □□□□□□□□□) [البقرة:255].

ثالثاً: قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي حيث قال -رحمه الله- في بيان أن القول في الصفات والقول

1 (?) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، (2/10).

في الذات من باب واحد وأنه لا يجوز التفريق: "الثاني: أن تعلموا أن الصفات والذات من باب واحد؛ فكما أننا نثبت ذات الله جل وعلا إثبات وجود وإيمان، لا إثبات كيفية مكيفة، فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات، إثبات إيمان ووجود لا إثبات كيفية وتحديد"[1].

[1] (?) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، (ص/38).

وقال في بيان أن الصفات جميعها من باب واحد: "... أن جميع الصفات من باب واحد إذ لا فرق بينها البتة؛ لأن الموصوف بها واحد، وهو جل وعلا لا يشبه الخلق في شيء من صفاتهم البتة، فكما أنكم أثبتم له سمعاً وبصراً لائقين بجلاله لا يشبهان شيئاً من أسماع الحوادث وأبصارهم، فكذلك يلزم أن تجروا هذا بعينه في صفة الاستواء والنـزول والمجيء، إلى غير ذلك من صفات الجلال والكمال التي أثنى الله بها على نفسه"[1].

وبهذا يتبين لنا أن منهج المحققين من أئمة المالكية في الاستدلال هو أن القول في الصفات كمثل القول في الذات وأن الصفات من باب واحد؛ فما يقال في صفة يقال في الصفة الأخرى، ويستوي في ذلك متقدموا المالكية ومتأخروهم، وهذا هو منهج أئمة أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

يقول الخطيب البغدادي -رحمه الله-: "أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف -رضي الله عنهم- إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها ... والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله؛ فإذا كان معلوما أن إثبات رب العالمين عز و جل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف"[2].

---

1 (?) المصدر السابق، (ص/38).

2 (?) ذم التأويل لابن قدامة، (ص/15)، والفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (18/284).

المطلب الخامس: موقفهم مما يوهم التعارض في النص، وفيه ثلاث مسائل.
المسألة الأولى: تعريف التوهم والتعارض لغة واصطلاحا.
أولاً: تعريف التوهم لغة واصطلاحا.

1- التوهم لغة.

التوهم على وزن تفعل: اسم فاعل من أوهم يوهم إيهاماً، فهو موهم، وأصله الثلاثي "وهم"[1].

والوهم يطلق في اللغة ويستعمل لعدة معان من أهمها:

1- الغلط: قال ابن منظور في اللسان: "يقال: وهمت في كذا وكذا أي: أغلطت، ووهمت في الحساب أوهم وهماً إذا غلطت فيه"[2].

2- الترك والإسقاط: قال ابن فارس:الوهم وهم القلب، يقال: وهمت أهم وهماً إذا ذهب وهمي إليه، ومنه قياس التهمة. وأوهمت في الحساب إذا تركت منه شيئاً[3].

وجاء في الصحاح: أوهمت الشيء إذا تركته كله، يقال: أوهم من الحساب مائة أي: أسقط[4]. ويقال: أوهم الرجل في كتابه وكلامه: إذا أسقط[5].

3- السهو: وهم في الصلاة وهماً ووهم كلاهما سها. ووهمت في الصلاة سهوت، فأنا أهم[6].

4- ذهاب القلب إلى ما لا يراد:: قال ابن فارس: "الوهم وهم القلب. يقال: وهمت أهم وهماً إذا ذهب وهمي إليه. ومنه قياس التهمة"[7].

---

1 (?) انظر: موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم، تأليف: ياسر أحمد علي الشمالي، (ص/35).

2 (?) لسان العرب، مادة وهم، (8/130).

3 (?) معجم مقاييس اللغة، مادة وهم، (ص/1068).

4 (?) الصحاح، (5/220)، مادة وهم.

5 (?) تهذيب اللغة، (1/466).

6 (?) المصدر السابق، (1/665)، مادة وهم.

7 (?) معجم مقاييس اللغة، (4/272)، مادة وهم.

وقال الجوهري: وهمت في الشيء بالفتح ، أهَم وهماً: إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره"[1].

2- **الوهم اصطلاحاً**: هو ما يجعل القلب يذهب إلى المعنى الذي لايقصد ولا يراد فيكون سبباً للوهم[2].

ثانياً: تعريف التعارض لغة واصطلاحا.

1- **التعارض لغة.**

التعارض مصدر عارض يعرض تعارضاً، فهو يقتضي فاعلين فأكثر[3].

وأصل المادة العُرض بضم العين وتدور على معان كثيرة من أهمها:

1- المنع. قال الأزهري: "يقال: اعترض الشيء إذا وضع كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها. وكل مانع منعك من شغل وغـيره من الأعــراض فهو عــارض. وقد عــارض أي: حــال حائل ومنع مانع[4]".

2- المقابلة. قال ابن منظور: "عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله، وعارضت كتاباً بكتابين: أي قابلته"[5].

ومنه قوله صـلى اللـه عليـه وسـلم: "إن جبريـل كـان يعارضـني القـرآن كـل سـنة مـرة، وإنـه عارضـني العـام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي"[6].

---

1 (?) الصحاح، (5/220)، مادة وهم.

2 (?) انظر: موهم الاختلاف والتناقض، (ص/35).

3 (?) انظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثـره في الفقه، تأليف: عبد المجيد بن محمد السوسوة، (ص/33) ودراسات في التعارض والترجيح، تأليف: السيد صالح عوض، (ص/12).

4 (?) تهــذيب اللغــة، (1/425-463)، مــادة عــرض، وتــاج العروس، (5/43)، مادة عرض.

5 (?) لسان العرب، مادة عرض، (5/28).

6 (?) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: علامات النبـوة

وقـال ابن الأثـير: أي كـان يدارسـه جميـع مـا نـزل من القرآن، من المعارضة: المقابلة[1].

3- الظهور والإظهار.

قال الجوهري: "عرض له أمر كذا: أي ظهر، وعرضت له الشيء: أظهرته وأبرزته إليه"[2].

ومنه قوله تعالى: (ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ) [البقرة:31]. ويقال: عرضت المتاع للبيع: أي أظهرته لذوي الرغبة ليشتروه[3].

ومنه أيضاً قوله عز وجل: (ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ) [الكهف:100]، أي: أبرزناها وأظهرناها للكافرين[4].

2- التعارض في الاصطلاح.

تباينت عبارات الأصوليين واختلفت في تعريف التعارض وتحديده، وأقرب هذه التعريفات تعريف الأسنوي حيث قال: "التعارض بين الأمرين هو تقابلهما على وجه يمنع كل منهما مقتضى صاحبه"[5].

وهذا التعريف يلاحظ عليه ما يلي:

1. ذكر الأمرين والأولى أن يقول دليلين لأنه أخص ويقيد ذلك بالشرعيين.
2. عبارة: "يمنع كل منهما مقتضى صاحبه" تفيد التعارض الكلي فقط، والواقع احتمال وجود تعارض جزئي في بعض الدليل؛ فكان الأولى التنصيص على ذلك في التعريف.

والذي يظهر لي أن يقال في تعريف التعارض: "هو تقابل دليلين شرعيين على وجه يقتضي كل واحد منهما

في الإسلام، (ح 3624). ومسلم في كتاب فضائل الصـحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم.

[1] (?) النهاية في غريب الحديث، (3/212).

[2] (?) الصحاح، (3/1082) ومعجم مقاييس اللغـة لابن فـارس، (2/272)، مادة عرض

[3] (?) المصباح المنير، (ص/153).

[4] (?) تفسير ابن جرير الطبري، (16/39).

[5] (?) نهاية السؤل (2/217)، بحاشية شرح البدخشي.

عدم مقتضى الآخر كلياً أو جزئياً"[6].

6 (?) انظـر: منهج الاسـتدلال على مسـائل الاعتقـاد، تـأليف: عثمان ابن علي حسن، (1/314-316).

المسألة الثانية: موقف أهل السنة من وقوع التعارض بين النصوص.

من المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن جميع ما أخبر الله به أو أخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم حق؛ ذلك لأن ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة هو من علم الله تعالى، الذي يعلم السر وأخفى. فما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فالله تعالى أخبر به، وما أمر به صلى الله عليه وسلم فالله تعالى أمر به، ومحال أن يقع فيما أخبر به الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم أو أمر به الله تعالى ورسوله تضاد أو اختلاف، وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه.

فالقرآن الذي هو كلام الله تعالى -وكلامه إنما يوافق علمه- محال أن يقع بين آياته اختلاف وتعارض: بمعنى أن تخبر آية بثبوت شيء وتخبر أخرى بنفيه، أو تأمر آية بفعل شيء ثم تأمر أخرى بتركه[1]، بل هذا من أمارات الجهل والعجز والتي يتصف بها المخلوق دون الخالق سبحانه.

وكذلك السنة النبوية –وهي وحي من الله كما تقدم- محال أن يقع بين نصوصها اختلاف وتعارض، لا في أخبارها ولا في أحكامها، حيث إنها من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، والرسول إنما يخبر بوحي من الله تعالى: نصاً أو إقراراً، ووحيه تعالى موافق لعلمه، فهي -أي السنة- كالقرآن: يخرجان من مشكاة واحدة، فما ثبت للقرآن من هذه الجهة فهو يثبت للسنة، فلا تعارض ولا اختلاف بين نصوصهما: لا بين آية وآية، ولا بين حديث وحديث، ولا بين آية وحديث، بل الكل يجري على نظام واحدٍ ونسق متحد؛ فنصوص الكتاب والسنة يشبه بعضها بعضاً: ألفاظها ومعانيها، أدلتها ومدلولاتها، ولذاك نجد أن الله تعالى قد وصف كتابه بأنه كله متشابه كما قال تعالى: (ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ) [الزُّمَر:23] والتشابه هنا ضد الاختلاف المنفي عن القرآن كما في قوله تعالى:(ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ) [النساء:82] ، بل الاختلاف باطل وهو

---

[1] (?) ما لم يكن بينهما تناسخ.

وصف للقول الباطل كما قال تعالى في صفة قول المشركين: (ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ) [الذاريات:8-9].

والتشابه هو تماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وكذلك إذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته -ما لم يكن هناك نسخ-. وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو ثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضاً، فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد ...

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ لما يكون بين المعاني من توافق وتعاضد وتناسب وتلازم[1].

فنصوص القرآن والسنة لا تتعارض فيما بينها كما يدعيه أهل البدع[2]، بل كلها وحي من عند الله تعالى كما قال تعالى: (ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ) [النجم:3-4] والله تعالى أنزل كتابه القرآن على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وأمره بتبليغه وبيانه للناس: قال تعالى: (ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ) [النحل:44]. والبيان قدر زائد على القرآن المنـزل، فمحال أن يتعارض البيان مع المبيَّن وقد قال تعالى: (ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ) [المائدة:3]. والقرآن إنما كمل بتبليغ الرسول صلى الله عليه وسلم لألفاظه ومعانيه وبيان مدلولات ذلك بسنته القولية والعملية، وبذلك وضحت المحجة وقامت الحجة وختمت الرسالة وتمت النعمة ورضي الرب تعالى منه ذلك، فالقول بأن هناك تعارضاً بين نصوص الكتاب والسنة هو مجرد دعوى؛ الغرض منها الطعن في الشريعة والرسالة[3].

---

1 (?) انظر: الرسالة التدمرية لابن تيمية، (ص/64-65).

2 (?) انظر: الاعتصام للشاطبي، (1/246) وانظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، تأليف: عثمان ابن علي حسن، (1/317-318).

3 (?) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل

ومن الأدلة على عدم وقوع التعارض بين النصوص ما يلي:

1.قوله تعالى: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ) [النساء:82] فنفى الله أن يقع في كلامه اختلاف ولو كان فيه ما يقتضي ذلك لم يصدق عليه هذا الكلام بحال، وكذلك السنة إذ هي وحي من الله تعالى: (ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ) [النجم:3-4] .

2.قوله تعالى: (ﯻ   ) [النساء:59] وجه الدلالة من الآية أن الله أمر عند الاختلاف وحصول التنازع بالرجوع إلى كتاب الله وإلى رسول الله في حال حياته وإلى سنته بعد وفاته، ولو كان في نصوص الكتاب والسنة أو بينهما تناقض واختلاف لما كان في الرجوع إليهما فائدة، بل كان الرجوع إليهما مما يزيد التنازع والاختلاف.

3.أنه لو كان بين النصوص الصحيحة الصريحة تعارض حقيقي لأدى ذلك إلى التكليف بما لا يطاق؛ لأن الشارع لو أمر المكلف بفعل شيء ونهاه عن فعل الشيء ذاته وطلبهما معاً لكان تكليف بما لا يطاق، والشريعة لا تكلف المرء بما لا يستطيع (ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ) [الأنعام:152].

4.لو كان بين النصوص تعارض حقيقي لكان معنى ذلك أنها متناقضة وأن الشارع يأتي بدليلين متناقضين في ذاتهما، وهو وصف للشارع بالجهل والعجز، وهذا محال على الشارع جل شأنه، فهو المنـزه عن كل نقص والمتفرد بكل كمال.

5.أن عامة أهل الشريعة أثبتوا الناسخ والمنسوخ في نصوص الكتاب والسنة وحذروا من الجهل به والخطأ فيه . ومعلوم أن الناسخ والمنسوخ إنما يكون بين دليلين متعارضين بحيث لا يصح اجتماعهما بحال، وإلا لما كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً. فلو كان التعارض الحقيقي جائزاً لما كان للبحث عن إثبات الناسخ والمنسوخ لدفع التعارض فائدة، بل كان عبثاً، وهذا لا شك أمر باطل؛ فدل على أن التعارض الحقيقي

السنة والجماعة، تأليف: عثمان بن حسن علي، (1/318).

في نصوص الشريعة غير موجود[1].

وبهذا يتضح أنه لا يمكن أن يوجد تعارض حقيقي بين نصين قطعيين في واقع الأمر.

وإذا تقرر أنه لا يمكن وقوع تعارض حقيقي بين نصوص الشريعة في نفس الأمر وأن التعارض الذي قد يتوهمه بعض من ينظر في نصوص الكتاب والسنة هو توهم في نظرهم لا في نفس حقيقة الأمر. وقد ذكر أهل العلم أسباباً لهذا التعارض الظاهري منها:

أولا: أن يكون التعارض في نظر المجتهد وفهمه، وذلك لتقصيره في النظر أو لعدم قدرته على الفهم؛ فيحتمل أن يكون بين تلك النصوص عموم وخصوص، أو إطلاق و تقييد، أو استثناء لم يدركه المجتهد، ويحتمل أن يكون المجتهد غير عالم بسعة لسان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم: فالعرب تخاطب بالشيء عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر ويستغني بذكر أوله عن ذكر آخره، وعاماً ظاهراً يراد به الخاص، وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، وتسمي العرب الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة، كل هذا وغيره من لسان العرب وفطرتهم، وبلسانهم نزل القرآن وجاءت السنة، فمن جهل ذلك اختلف عنده العلم بالكتاب والسنة[2].

ثانياً: أن تكون نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم نسبة خاطئة، وذلك بأن يكون الحديث موضوعاً أو يكون هناك وهم من الراوي في نسبته إليه صلى الله عليه وسلم، فالراوي يغلط وإن كان ثقة ثبتاً[3].

ثالثاً: أن يكون هناك اختلاف في طريقة أداء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الصحابة -رضي

---

1 (?) الموافقات للشاطبي، (5/59-63) وانظر: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، تأليف: سليمان بن محمد الدبيخي (1/35).

2 (?) انظر: الرسالة للشافعي، (ص/52 وما بعدها) وانظر المنهج السلفي للقيسي، (ص/382).

3 (?) انظر: زاد المعاد، (4/149).

الله عنهم-، فمنهم من يؤديه مفصلاً، ومنهم من يؤديه مختصراً، ومنهم من يأتي ببعض معناه دون بعض[1].

رابعاً: أن يكون هناك تناسخ بين النصوص ويغيب عن المجتهد علم ذلك فيظهر له التعارض بينها[2].

---

1 (?) انظر: الرسالة، (ص/213).

2 (?) انظـر: المرجـع السـابق، (ص/214-215) وانظـر المنهج السلفي للقيسي، (ص/382-383).

المسألة الثالثة: موقف أئمة المالكية مما يوهم الاختلاف في النص.

تقدم بيان أن أهل السنة والجماعة لا يرون وجود التعارض بين الدليلين الصحيحين الصريحين في مسائل الدين عموماً وفي العقيدة خصوصاً. والمحققون من أئمة المالكية لا يخرجون عن هذا المنهج السلفي، فهم يرون عدم وجود التعارض بين دليلين على وجه لا يمكن الجمع معه. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1. **موقف الإمام أبي عمرو ابن الطلمنكي**.

قال -رحمه الله تعالى- مبيناً وجه الجمع بين قوله عز وجل: (ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ) [الحديد:4] وقوله عز وجل: (ک ک ک گ) [الأعراف:54]، حيث قد يتوهم من لا علم عنده وجود تعارض بين استواء الله على عرشه وعلوه عليه وبين معيته لخلقه، بينما الواقع أنه لا يوجد تعارض البتة بين المسألتين. يقول -رحمه الله-: "وأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله تعالى: (ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ) ونحو ذلك من القرآن أن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته مستوٍ على عرشه كيف شاء"[1].

2. **موقف الحافظ ابن عبد البر**.

1- قال-رحمه الله تعالى- في بيان ما يوهم التعارض في مسألة رؤية الله عز وجل:

"وفي قول الله عز وجل: (ۉ ې ې ى ى) [الأعراف:143] دلالة واضحة لمن أراد الله هداه: أنه يُرى إذا شاء، ولم يشأ ذلك في الدنيا بقوله: (ٿ ٿ ٹ ٹ) [الأنعام:103] ، وقد شاء ذلك في الجنة بقوله: (پ پ پ ڀ ٺ ٺ) [القيامة:22-23]، ولو كان لا يراه أهل الجنة لما قال: (ۉ ې ې ى ى) [الأعراف:143] :وفي هذا بيان أنه لا يرى في الدنيا لأن أبصار الخلائق لم تعط في الدنيا تلك القوة. والدليل على أنه ممكن أن يرى في الآخرة بشرطه في الرؤية ما يمكن من استقرار الجبل ولا يستحيل وقوعه ولو كان محالاً كون الرؤية لقيدها بما يستحيل وجوده كما فعل بدخول الكافرين الجنة، قيد قبل ذلك بما يستحيل من دخول الجمل في سم الخياط"[2].

2- وقال -رحمه الله- في العلو مبيناً عدم التعارض بين كونه عز وجل في العلو وكونه عز وجل إله في

---

1 (?) اجتماع الجيوش الاسلامية، (ص/142).

2 (?) التمهيد، (7/153-154).

الأرض وإله في السماء، قال بعد أن ذكر قوله عز وجل: (ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ) [الزُّخرُف:84]: فوجب حمل هذه الآيات على المعنى الصحيح المجمع عليه، وذلك أنه إله معبود من أهل السماء وفي الأرض إله معبود من أهل الأرض، وكذلك قال أهل العلم بالتفسير"[1].

وقال في موضع آخر: "وأما قوله في الآية الأخرى: **(ﮫ ﮬ ﮭ)** ، فالإجماع والاتفاق قد بين المراد بأنه معبود من أهل الأرض، فتدبر هذا فإنه قاطع إن شاء الله"[2].

فقد بين -رحمه الله- أن لا منافاة بين كونه عز وجل إله في الأرض وإله في السماء، وأن معناه إله معبود في السماء ومعبود في الأرض مبيناً أن تأمل ذلك يقطع الإشكال الذي قد يتوهمه من لا علم عنده.

3.**موقف الشاطبي** -رحمه الله تعالى- حيث قرر أنه لا يوجد تضاد ولا تعارض بين آيات القرآن والأحاديث النبوية وأنه لا بد لمن ظهر له نوع تعارض أن يمعن النظر فسيتضح له أنه لا يوجد تعارض البتة، لكن قد يكون هناك نسخ أو تقييد أو تخصيص.

فقال بعد أن بين أنه يجب على الناظر في الشريعة أن ينظر إليها بعين الكمال: "والثاني : أن يوقن بأنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مَهْيَع واحد ومنتظمٌ إلى معنى واحد، فإذا أدَّاه بادي الرأي إلى ظاهر اختلاف، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف؛ لأن الله قد شهد له أن لا اختلاف فيه؛ فليقف وقوف المضطرِّ السائل عن وجه الجمع أو المسلِّم من غير اعتراض إن كان الموضع مما لا يتعلق به حكم عمليّ، [فإن تعلق به حكم عمليّ التمس] المخرج حتى يقف على الحق اليقين أو يبقى باحثاً إلى الموت، فلا عليه من ذلك. فإذا اتضح له المغزى وتبينت له الواضحة فلا بد له من أن يجعلها حاكمة في كل ما يعرض له في النظر فيها ويضعها نصب عينيه في كل مطلب ديني كما فعل من تقدَّمنا ممن أثنى الله

1 (?) التمهيد، (6/127).
2 (?) المصدر السابق، (ص/127).

[ورسوله] عليهم.

- فأما **الأمر الأول**: فهو الذي أغفله المبتدعون فدخل عليهم بسبب ذلك الاستدراك على الشرع، وإليه مال كل من كان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، فيقال له ذلك ويحذَّر ما في الكذب عليه من الوعيد فيقول: لم أكذب عليه وإنما كذبت له!

وحكي عن محمد بن سعيد المعروف بالأردني[1] أنه قال : إذا كان الكلام حسناً لم أر بأساً أن أجعل له إسناداً! فلذلك كان يحدِّث بالموضوعات، وقد قتل في الزندقة وصلب ...

- وأما **الأمر الثاني**: فإن قوماً أغفلوه أيضاً ولم ينعموا النظر حتى اختلف عليهم الفهم

في القرآن والسنة؛ فأحالوا بالاختلاف عليها تحسيناً للظن بالنظر الأول، وهذا هو الذي عاب رسول الله صلى الله عليه و سلم من حال الخوارج حيث قال: "يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم": فوصفهم بعدم الفهم للقرآن، وعند ذلك خرجوا على أهل الإسلام إذ قالوا: لا حكم إلا لله وقد حكَّم الرجال في دين الله حتى بيَّن لهم حبر القرآن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- معنى قوله تعالى: (ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ) [يوسف:40، 76] على وجه أذعن بسببه منهم ألفان -أو من رجع منهم إلى الحق-، وتمادى الباقون على ما كانوا عليه اعتماداً -والله أعلم- على قول من قال منهم: لا تناظروه ولا تخاصموه؛ فإنه من الذين قال الله فيهم: ( ) [الزُّخرُف:58] [2].

---

1 (?) محمد بن سعيد المصلوب شامي من أهل دمشق هالك اتهم بالزندقة فصلب، والله أعلم وكان من أصحاب مكحول. قال الإمام أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه. انظر ترجمته في ميزان الاعتدال في نقد الرجال (6/164)، وتقريب التهذيب (2/79).

2 (?) انظر مناظرة عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- للخوارج في البداية والنهاية لابن كثير، (7/249)، وانظر مناظرات أئمة السلف مع حزب إبليس وأفراخ الخلف، تأليف: سليم بن عيد الهلالي، (ص/95-100).

فتأملوا -رحمكم الله- كيف كان فهمهم في القرآن؟ ثم لم يزل هذا الإشكال يعتري
أقواماً حتى اختلفت عليهم الآيات والأحاديث وتدافعت على أفهامهم فتبجَّحوا به قبل إمعان النظر.
ولنذكر من ذلك عشرة أمثلة :

أحدها: قول من قال: إن قوله تعالى: (ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ
) [الصافات:27] يتناقض مع قوله تعالى: (ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ
) [المؤمنون:101] .

والثاني: قول من قال في قوله تعالى: (ﯨ ﯩ ﯪ
) [الرحمن:39] مضاد لقوله: (ﭿ ﮀ ﮁ
[العنكبوت:13] وقوله تعالى: ( ) [النحل:93].

والثالث: قول من قال في قوله تعالى: (ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ
) [فُصِّلَت:9] إلى قوله تعالى: (ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ
ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ، ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ) [فُصِّلَت:1
1-12]: إن هذا صريح في أن الأرض مخلوقة قبل السماء، وفي الآية الأخرى: (ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ، ﮑ ﮒ ﮓ، ﮔ
ﮕ ﮖ ﮗ، ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ) [النازعات:27-30]، فصرح بأن الأرض مخلوقة بعد السماء.

ومن هذه الأسئلة ما أورده نافع بن الأزرق أوغيره على ابن عباس -رضي الله عنهما- فخرّج البخاري في المعلقات عن سعيد بن جبير قال: "قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ وهي قوله تعالى: ( ) [المؤمنون:101] (ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ)
[الصافات:27] (ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ) [النساء:42] (ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ)
[الأنعام:23]، فقد كتموا في هذه الآية. (ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ، ﮑ ﮒ ﮓ)
[النازعات:27-28] إلى قوله تعالى: (ﮙ ﮚ ﮛ) [النازعات:
30] فذكر خلق السماء قبل الأرض ثم قال: (ﮡ ﮢ ﮣ
) [فُصِّلَت:9] إلى قوله: (ﯓ ﯔ ﯕ) إلى قوله: ( )
فذكر في هذه خلق الأرض قبل خلق السماء وقال : (ﭸ ﭹ
ﭺ ﭻ ﭼ) [النساء:96] (ﮘ ﮙ ﮚ) [النساء:158] ( )
[النساء:134] ، فكأنه كان ثم مضى؟

فقال -يعني ابن عباس-: ( ) [المؤمنون:
101] في النفخة الأولى (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ
ﭟ) [الزُّمَر:68] فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون،

ثم في النفخة الأخرى أقبل بعضهم على بعض يتساءلون.

وأما قوله: (ﯖ ﯗ ﯘ) (ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ) فإن الله عز وجل يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم وقال المشركون تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم فتنطق أيديهم، فعند ذلك عرفوا أن الله لا يكتم حديثاً وعنده (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ) [النساء:42]

وقوله عز وجل: ( ) [فُصِّلَت:9]، ( ) [البقرة:29] في يومين آخرين، ثم دحا الأرض: ودحوها أن أخرج منها الماء والمرعى وخلق الجبال والآكام وما بينهما في يومين آخرين فذلك قوله: دحاها، وقوله تعالى: ( ) فخلقت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام وخلقت السموات في يومين، (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ) [النساء:96] سمى نفسه بذلك وذلك (قوله) أي: لم يزل كذلك فإن الله عز و جل لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن فإن كلاً من عند الله"[1].

والرابع: قول من قال : إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: "إن الله لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه فأخرج منه ذريته إلى يوم القيامة (ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ) " الحديث كما وقع مخالف لقول الله تعالى: (ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ) [الأعراف:172]! فالحديث أنه أخذهم من ظهر آدم والكتاب يخبر أنه أخذ من ظهور بني آدم وهذا إذا تؤمل لا خلاف فيه؛ لأنه يمكن الجمع بينهما بأن يخرجوا من صلب آدم عليه الصلاة و السلام دفعة واحدة على وجه لو خرجوا على الترتيب كما أخرجوا إلى الدنيا ولا محال في هذا، بأن يتفطر في تلك الأخذة الأبناء عن الأبناء من غير ترتيب زمان وتكون النسبتان معاً صحيحتين في الحقيقة لا على المجاز.

والخامس: قول من قال فيما جاء في الحديث: "أن رجلا قال: يا رسول الله نشدتك الله! إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله. فقال خصمه -وكان أفقه منه-: صدق، اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي في أن أتكلم" ثم أتى بالحديث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي

---

[1] (?) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب: سورة حم~ السجدة.

بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والغنم فرد عليك، وعلى ابنك هذا جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأة هذا الرجم" إلى آخر الحديث، هو مخالف لكتاب الله لأنه قد قال: "لأقضين بينكما بكتاب الله" حسبما سأله السائل ثم قضى بالرجم والتغريب وليس لهما ذكر في كتاب الله.

الجواب: إن الذي أوجب الإشكال في المسألة اللفظ المشترك في كتاب الله، فكما يطلق على القرآن يطلق على ما كتب الله تعالى عنده مما هو حكمه وفرضه على العباد، كان مسطوراً في القرآن أو لا، كما قال تعالى: (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ) [النساء:24] أي: حكم الله فرضه، وكل ما جاء في القرآن من قوله: (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ) فمعناه: فرضه وحكم به، ولا يلزم أن يوجد هذا الحكم في القرآن.

والسادس: قول من زعم أن قوله تعالى في الإماء (ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ) [النساء:25] لا يعقل مع ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه و سلم رجم ورجمت الأئمة بعده؛ لأنه يقتضي أن الرجم يتنصف وهذا غير معقول، فكيف يكون نصفه على الإماء؟ ذهاباً منهم إلى أن المحصنات هن ذوات الأزواج وليس كذلك بل المحصنات هنا المراد بهن الحرائر بدليل قوله أول الآية: (ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ) [النساء:25] وليس المراد هنا إلا الحرائر لأن ذوات الأزواج لا تنكح.

والسابع: قولهم: إن الحديث جاء [بأن المرأة لا تنكح على عمتها ولا على خالتها وأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب] والله تعالى لما ذكر المحرمات لم يذكر من الرضاع إلا الأم والأخت، ومن الجمع إلا الجمع بين الأختين، وقال بعد ذلك: (ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ) [النساء:24]؛ فاقتضى أن المرأة تنكح على عمتها وعلى خالتها وإن كان رضاع سوى الأم والأخت حلالاً.

وهذه الأشياء من باب تخصيص العموم لا تعارض فيه على حال.

والثامن: قول من قال: إن قوله عليه الصلاة والسلام: "غسل الجمعة واجب على كل محتلم" مخالف لقوله: "من توضأ يوم الجمعة فبها نعمت ومن اغتسل

فالغسل أفضل"

والمراد بالوجوب هنا التأكيد خاصة بحيث لا يكون تركاً للفرض وبه يتفق معنى الحديثين فلا اختلاف.

والتاسع: قولهم جاء في الحديث: "صلة الرحم تزيد العمر" والله تعالى يقول: (ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ) [يونس: 49]، فكيف تزيد صلة الرحم في أجل لا يؤخر ولا يقدم البتة؟

وأجيب عنه بأجوبة (منها): أن يكون في علم الله أن هذا الرجل إن وصل رحمه عاش مائة سنة وإلا عاش ثمانين سنة مع أن في علمه أنه يفعل بلا بد أو أنه لا يفعل أصلاً. وعلى كلا الوجهين: إذا جاء أجله لا يستأخر ساعة ولا يستقدم، قاله ابن قتيبة[1] وتبعه عليه القرافي[2].

والعاشر: قالوا في الحديث: "إنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة" ثم فيه: "كان عليه الصلاة و السلام ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء": وهذا تدافع، والحديثان معاً لعائشة -رضي الله عنها-.

و**الجواب** سهل؛ فالحديثان يدلان على أن الأمرين موسع فيهما لأنه إذا فعل أحد الأمرين وأكثر منه وفعل الآخر أيضاً وأكثر منه على ما يقتضيه "كان يفعل"، حصل منهما أنه كان يفعل ويترك، وهذا شأن المستحب، فلا تعارض بينهما.

فهذه عشرة أمثلة تبين لك مواقع الإشكال وأين رتبتها مع ثلج اليقين؟ فإن الذي عليه كل موقن بالشريعة: أنه لا تناقض فيها ولا اختلاف، فمن توهم ذلك فيها فهو لم ينعم النظر ولا أعطى وحي الله حقه؛ ولذلك قال الله تعالى: (ﭻ ﭼ ﭽ) [النساء:82]؟ فحضهم على التدبر أولاً ثم أعقبه: (ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ) [النساء:82]، فبين أنه لا اختلاف فيه؛ وأن التدبر يعين على تصديق ما أخبر به[3].

ويقول رحمه الله-: "أدلة الشريعة لا تتعارض في نفس الأمر، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف؛ لكن لما كان

1 (?) في كتابه مختلف الحديث، (2/499).
2 (?) في الفروق، (1/147-148).
3 (?) الاعتصام، (3/382-396).

أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم"[1].

وقال مستدلاً على عدم وقوع التعارض بين نصوص الكتاب والسنة: "**المسألة الثالثة**: الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وإن كثر الخلاف، كما أنها في أصولها كذلك؛ ولا يصلح فيها غير ذلك، والدليل عليه أمور:

أحدها: أدلة القرآن، من ذلك قوله تعالى: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ) [النساء:82]؛ فنفى أن يقع فيه الاختلاف البتة، ولو كان فيه ما يقتضي قولين مختلفين لم يصدق عليه هذا الكلام على حال.

وفي القرآن: (ﯹ   ) الآية [النساء:59]، وهذه الآية صريحة في رفع التنازع والاختلاف؛ فإنه رد المتنازعين إلى الشريعة، وليس ذلك إلا ليرتفع الاختلاف، ولا يرتفع الاختلاف إلا بالرجوع إلى شيء واحد؛ إذ لو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرجوع إليه رفع تنازع، وهذا باطل.

وقال تعالى: (ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ   ) الآية[آل عمران: 105] [2]: والبينات هي الشريعة، فلولا أنها لا تقتضي الاختلاف ولا تقبله البتة لما قيل لهم: من بعد كذا، ولكان لهم فيها أبلغ العذر، وهذا غير صحيح؛ فالشريعة لا اختلاف فيها.

---

1 (?) الموافقات، (4/294).

2 (?) وقد يقال: إن التفرق المنهي عنه التفرق بالعداوة والاختلاف في أصول الدين وتكفير بعضهم بعضاً كما هو الواقع في شأن هؤلاء اليهود والنصارى، الذين نعى عليهم هذا التفرق والاختلاف، ولو كان كما يقول؛ لكان المسلمون وأولهم الصحابة قد وقعوا فيما نهوا عنه، ولكان يترتب عليه الجزاء الذي ترتب على تفرق اليهود والنصارى -معاذ الله-، فقوله: "والبينات هي الشريعة"، نقول: بل أخص، فلا ينتج المطلوب. انظر الموافقات، (5/160)، حاشية (3).

وقال تعالى: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ) [الأنعام: 153] : فبين أن طريق الحق واحد، وذلك عام في جملة الشريعة وتفاصيلها.

وقال تعالى: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ) [البقرة:213]، ولا يكون حاكماً بينهم إلا مع كونه قولاً واحداً فصلاً بين المختلفين.

وقال: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ) [الشورى:13] الآية إلى قوله: (ﮎ ﮏ ﮐ) [الشورى:13] ، ثم ذكر بني إسرائيل وحذر الأمة أن يأخذوا بسنتهم؛ فقال: (ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ) [الشورى:14].

وقال تعالى: (ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ) [البقرة:176].

والآيات في ذم الاختلاف والأمر بالرجوع إلى الشريعة كثير، كله قاطع في أنها لا اختلاف فيها، وإنما هي على مأخذ واحد وقول واحد. قال المزني صاحب الشافعي: "ذم الله الاختلاف وأمر عنده بالرجوع إلى الكتاب والسنة"، [فلو كان الاختلاف من دينه ما ذمه، ولو كان التنازع من حكمه ما أمرهم بالرجوع عنده إلى الكتاب والسنة"[1]].

والثاني: أن عامة أهل الشريعة أثبتوا في القرآن والسنة الناسخ والمنسوخ على الجملة، وحذروا من الجهل والخطأ فيه. ومعلوم أن الناسخ والمنسوخ إنما هو فيما بين دليلين يتعارضان بحيث لا يصح اجتماعهما بحال، وإلا لما كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، والفرض خلافه؛ فلو كان الاختلاف من الدين لما كان لإثبات الناسخ والمنسوخ -من غير نص قاطع فيه- فائدة، ولكان الكلام في ذلك كلاماً فيما لا يجني ثمرة؛ إذ كان يصح العمل بكل واحد منهما ابتداءً ودواماً، استناداً إلى أن الاختلاف أصل من أصول الدين، لكن هذا كله باطل بإجماع؛ فدل على أن الاختلاف لا أصل له في الشريعة، وهكذا القول في كل دليل مع معارضه: كالعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، وما أشبه ذلك؛ فكانت تنخرم هذه الأصول كلها وذلك فاسد؛ فما أدى إليه مثله.

---

1 (?) أورده ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" "2/ 910 - ط المحققة".

والثالث: أنه لو كان في الشريعة مساغ للخلاف لأدى إلى تكليف ما لا يطاق؛ لأن الدليلين إذا فرضنا تعارضهما وفرضناهما مقصودين معاً للشارع؛ فإما أن يقال: إن المكلف مطلوب بمقتضاهما، أو لا، أو مطلوب بأحدهما دون الآخر، والجميع غير صحيح؛ فالأول يقتضي "افعل"، "لا تفعل" لمكلف واحد من وجه واحد، وهو عين التكليف بما لا يطاق، والثاني باطل؛ لأنه خلاف الفرض، وكذلك الثالث؛ إذ كان الفرض توجه الطلب بهما؛ فلم يبق إلا الأول: فيلزم منه ما تقدم.

لا يقال: إن الدليلين بحسب شخصين أو حالتين؛ لأنه خلاف الفرض، وهو أيضاً قول واحد لا قولان؛ لأنه إذا انصرف كل دليل إلى جهة لم يكن ثم اختلاف، وهو المطلوب.

والرابع: أن الأصوليين اتفقوا على إثبات الترجيح بين الأدلة المتعارضة إذا لم يمكن الجمع، وأنه لا يصح إعمال أحد دليلين متعارضين جزافاً من غير نظر في ترجيحه على الآخر، والقول بثبوت الخلاف في الشريعة يرفع باب الترجيح جملة إذ لا فائدة فيه ولا حاجة إليه على فرض ثبوت الخلاف أصلاً شرعياً لصحة وقوع التعارض في الشريعة، لكن ذلك فاسد؛ فما أدى إليه مثله.

والخامس: أنه شيء لا يتصور لأن الدليلين المتعارضين إذا قصدهما الشارع مثلاً لم يتحصل مقصوده؛ لأنه إذا قال في الشيء الواحد: "افعل"، "لا تفعل"؛ فلا يمكن أن يكون المفهوم منه طلب الفعل لقوله: "لا تفعل"، ولا طلب تركه لقوله: "افعل"، فلا يتحصل للمكلف فهم التكليف؛ فلا يتصور توجهه على حال. والأدلة على ذلك كثيرة لا يحتاج فيها إلى التطويل لفساد الاختلاف في الشريعة[1].

4. **موقف الإمام الشنقيطي** -رحمه الله- حيث قال مبيناً عدم التعارض بين النصوص التي جاءت بإثبات اليدين لله عز وجل مرة بالتثنية ومرة بالجمع: "فإن قيل دل الكتاب والسنة وإجماع السلف على أن الله وصف نفسه بصفة اليدين كقوله تعالى: (ۋ ۋ   ې ې) [ص:75] ، وقوله تعالى: (   ) [المائدة:64]،

---

[1] (?) الموافقات، (5/59 وما بعدها).

وقوله تعالى: ([illegible]) [الزُّمَر:67].

والأحاديث الدالة على مثل ما دلت عليه الآيات المذكورة كثيرة كما هو معلوم. وأجمع المسلمون على أنه جل وعلا، لا يجوز أن يوصف بصفة الأيدي مع أنه تعالى قال: (ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ) [يس:71], فلم أجمع المسلمون على تقديم آية (ۋ ۅ ۅ) على آية (ٺ ٺ ٿ) ؟

فالجواب: أنه لا خلاف بين أهل اللسان العربي ولا بين المسلمين أن صيغ الجموع تأتي لمعنيين:

- **أحدهما:** إرادة التعظيم فقط، فلا يدخل في صيغة الجمع تعدد أصلاً؛ لأن صيغة الجمع المراد بها التعظيم إنما يراد بها واحد.
- **والثاني:** أن يراد بصيغة الجمع معنى الجمع المعروف.

وإذا علمت ذلك، فاعلم أن القرآن العظيم يكثر فيه جداً إطلاق الله جل وعلا على نفسه صيغة الجمع، يريد بذلك تعظيم نفسه ولا يريد بذلك تعدداً ولا أن معه غيره، سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، كقوله تعالى: (ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ) [الحِجر:9].

فصيغة الجمع في قوله: (ڳ) وفي قوله: (ڳ) وفي قوله: (ڱ) وقوله: (ڱ)لا يراد بها أن معه منـزلاً للذكر، وحافظاً له غيره تعالى؛ بل هو وحده المنـزل له والحافظ له، وكذلك قوله تعالى: (ڃ ڃ ڃ ، ڃ چ چ چ چ) [الواقعة:58-59] وقوله: (ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ) [الواقعة:69], وقوله: (ۓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ) [الواقعة:72]، ونحو هذا كثير في القرآن جداً، وبه تعلم أن صيغة الجمع في قوله: (ٺ). وفي قوله: (ٺ)وفي قوله: (ٺ ٿ) إنما يراد بها التعظيم، ولا يراد بها التعدد أصلاً.

وإذا كان يراد بها التعظيم لا التعدد، علم بذلك أنها لا تصح بها معارضة قوله:

(ۋ ۅ ۅ) لأنها دلت على صفة اليدين، والجمع في قوله: (ٿ)لمجرد التعظيم.

وما كان كذلك لا يدل على التعدد فيطلب الدليل من غيره، فإن دل على أن المراد بالتعظيم واحد حُكِم بذلك: كالآيات المتقدمة، وإن دل على معنى آخر حُكِم به.

فقوله مثلاً: (ﮛ ﮜ ﮝ) قام فيه البرهان القطعي أنه حافظ واحد، وكذلك قوله: (ﭼ ﭽ ﭾ)، (ﯘ ﯙ ﯚ) ، ( ) فإنه قد قام في كل ذلك البرهان القطعي على أنه خالق واحد، ومنـزل واحد، ومنشئ واحد.

وأما قوله: (ﭒ ﭓ ﭔ)فقد دل البرهان القطعي، على أن الله موصوف بصفة اليدين كما صرح به في قوله: (ﯤ ﯥ) كما تقدم إيضاحه قريبا.

وقد علمت أن صيغة الجمع في قـوله: (ﮛ)، وقـوله: (ﭼ ﭽ ﭾ)

وقوله: (ﯘ ﯙ ﯚ) وقوله: ( ) وقوله: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ) لا يراد بشيء منه معنى الجمع، وإنما يراد به التعظيم فقط[1].

وقال -رحمه الله- عند قوله تعالى: (ﭧ ﭨ ﭩ) [الأنعام:103] ، هذه الآية الكريمة توهم أن الله تعالى لا يرى بالأبصار, وقد جاءت آيات أخر تدل على أنه يرى بالأبصار، كقوله تعالى: (ﭖ ﭗ ﭘ ، ﭚ ﭛ ﭜ) [القيامة:22-23] ، وكقوله: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ) [يونس:26] ، فالحسنى: الجنة, والزيادة: النظر إلى وجه الله الكريم، وكذلك قوله: ( ) [ق:35] على أحد القولين، وكقوله تعالى في الكفار: (ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ) [المطفِّفين:15]، يفهم من دليل خطابه أن المؤمنين ليسوا محجوبين عن ربهم والجواب من ثلاثة أوجه:

- **الأول**: أن المعنى: لا تدركه الأبصار أي في الدنيا فلا ينافي الرؤية في الآخرة.

- **الثاني**: أنه عام مخصوص برؤية المؤمنين له في الآخرة, وهذا قريب في المعنى من الأول.

- **الثالث**: وهو الحق: أن المنفي في هذه الآية الإدراك المشعر بالإحاطة بالكُنْه, أما مطلق الرؤية فلا تدل الآية

---

1 (?) أضواء البيان، (7/494-496).

على نفيه بل هو ثابت بهذه الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة واتفاق أهل السنة والجماعة على ذلك.

وحاصل هذا الجواب: أن الإدراك أخص من مطلق الرؤية لأن الإدراك المراد به الإحاطة, والعرب تقول: "رأيت الشيء وما أدركته", فمعنى لا تدركه الأبصار: لا تحيط به كما أنه تعالى يعلمه الخلق ولا يحيطون به علماً، وقد اتفق العقلاء على أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم, فانتفاء الإدراك لا يلزم منه انتفاء مطلق الرؤية مع أن الله تعالى لا يدرك كنهه على الحقيقة أحد من الخلق, والدليل على صحة هذا الوجه ما أخرجه الشيخان من حديث أبي موسى مرفوعا: "حجابه النور أو النار لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه"[1]، فالحديث صريح في عدم الرؤية في الدنيا ويفهم منه عدم إمكان الإحاطة مطلقاً.

والحاصل أن رؤيته تعالى بالأبصار جائزة عقلاً في الدنيا والآخرة؛ لأن كل موجود يجوز أن يرى عقلاً، وأما في الشرع فهي جائزة وواقعة في الآخرة ممتنعة في الدنيا، ومن أصرح الأدلة في ذلك ما رواه مسلم وابن خزيمة مرفوعا: "إنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا" والأحاديث برؤية المؤمنين له يوم القيامة متواترة والعلم عند الله تعالى[2].

وقال عند قوله تعالى: (ی ی ي ي ...) الآية [السجدة:11].

أسند في هذه الآية الكريمة التوفِّي إلى ملك واحد.

وأسنده في آيات أخر إلى جماعة من الملائكة كقوله: (ڇ ڇ ڍ ڍ) [النساء:97]، وقوله: (ڃ ڃ ڃ ڃ چ) [الأنعام: 61]، وقوله: (ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ) الآية [الأنفال:50]، وقوله: (ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ) [الأنعام:93] .

وأسنده في آية أخرى إلى نفسه جل وعلا، وهي قوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ) [الزُّمَر:42].

والجواب عن هذا ظاهر وهو أن إسناده التَّوَفِّي إلى

---

1 (?) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: في قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا ينام".

2 (?) دفع إيهام الاضطراب، (ص/ 130-132).

نفسه لأن ملك الموت لا يقدر أن يقبض روح أحد إلا بإذنه ومشيئته تعالى: (ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ) [آل عمران: 145]، وأسنده لملك الموت لأنه هو المأمور بقبض الأرواح، وأسنده للملائكة؛ لأن ملك الموت له أعوان من الملائكة تحت رئاسته يفعلون بأمره وينـزعون الروح إلى الحلقوم فيأخذها ملك الموت، والعلم عند الله تعالى[1].

وقال عند قوله تعالى: (□□□□ ھ ھ ھ ھ □) [الزُّخرُف:84] هذا العطف مع التنكير في هذه الآية يتوهم الجاهل منه تعدد الآلهة مع أن الآيات القرآنية مصرحة بأنه واحد كقوله: (□□□□□□) [محمد:19] وقوله: (ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ) الآية [المائدة:73] .

والجواب: أن معنى الآية أنه تعالى هو معبود أهل السموات والأرض فقوله: (□□□□ ھ) أي معبود وحده في السماء كما أنه المعبود بالحق في الأرض سبحانه وتعالى.

قوله تعالى: (ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ) [الحديد:4]يدل على أنه تعالى مستوٍ على عرشه عالٍ على جميع خلقه. وقوله تعالى: (ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ) [الحديد:4] يوهم خلاف ذلك.

والجواب: أنه تعالى مستوٍ على عرشه كما قال، بلا كيف ولا تشبيه، استواء لائقاً بكماله وجلاله، وجميع الخلائق في يده أصغر من حبة خردل، فهو مع جميعهم بالإحاطة الكاملة والعلم التام ونفوذ القدرة سبحانه وتعالى علواً كبيراً، فلا منافاة بين علوه على عرشه ومعيته لجميع الخلائق.

ألا ترى -ولله المثل الأعلى- أن أحدنا لو جعل في يده حبة من خردل، أنه ليس داخلاً في شيء من أجزاء تلك الحبة مع أنه محيط بجميع أجزائها ومع جميع أجزائها؟ والسموات والأرض ومن فيهما في يده تعالى أصغر من حبة خردل في يد أحدنا، وله المثل الأعلى سبحانه وتعالى علواً كبيراً. فهو أقرب إلى الواحد منا من عنق راحلته، بل من حبل وريده، مع أنه مستوٍ على عرشه لا يخفى عليه شيء من عمل خلقه جل وعلا .

قوله تعالى: (ڳ ڳ ڳ ڳ) [التكوير:19] .

ظاهر هذه الآية يتوهم منه الجاهل أن القرآن كلام

---

[1] (?) دفع إيهام الاضطراب، (ص/ 254).

جبريل مع أن الآيات القرآنية مصرحة بكثرة بأنه كلام الله كقوله: ( ) [التوبة:6] ، وكقوله: (ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ) [هود:1].

والجواب واضح من نفس الآية؛ لأن الإيهام الحاصل من قوله: (ﮘ ﮙ) يدفعه ذكر الرسول؛ لأنه يدل على أن الكلام لغيره لكنه أُرْسل بتبليغه فمعنى قوله:(ﮚ ﮛ) أي: تبليغه عمن أرسله من غير زيادة ولا نقص.

وبهذا يتبين لنا موقف أئمة المالكية مما يوهم التعارض في النص، وأنهم يقررون أنه لا تعارض بين نصوص الكتاب والسنة، وهذا هو ما عليه متقدموهم ومتأخروهم، وأنهم يوافقون أهل السنة والجماعة في هذا الباب. ومما يدل على ذلك:

- قول الإمام الشافعي: "... وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلف، وأنها تجري على مثال واحد"[1]. وقال في موضع آخر: "لا تخالف سنة رسول الله كتاب الله بحال"[2].
- وقال ابن خزيمة: "إن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول خلاف الكتاب، ولا يكون الكتاب خلاف خبر النبي صلى الله عليه وسلم أبداً؛ وإنما يكون موافقاً لكتاب الله لا مخالفاً لشيء منه، ولكن قد يكون لفظ الكتاب لفظاً عاماً مراده خاص من الكتاب والسنة"[3].

---

1 (?) الرسالة، (ص/173).
2 (?) الرسالة، (ص/546).
3 (?) التوحيد، (ص/208)، تعليق: محمد خليل هراس.